المسيحيون

والربيع العربي

في إشكاليات الديمقراطية والتنوع الثقافي في العالم العربي

الدكتور عبدالحسين شعبان



المسيحيون

والربيع العربي

في إشكاليات الديمقراطية والتنوّع الثقافي في العالم العربي

الدكتور عبدالحسين شعبان



دار اراس للطباعة والنشر

أربيل - اقليم كردستان العراق

دار اراس للطباعة والنشر
شارع گولان - اربيل
اقليم كردستان العراق
البريد الألكتروني aras@araspress.com
الموقع على الانترنيت www.araspublishers.com
تأسست دار اراس في (٢٨) تشرين (٢) ١٩٩٨

الدكتور عبدالحسين شعبان
المسيحيون والربيع العربي
منشورات اراس رقم: ١٣٣٢
الطبعة الأولى ٢٠١٢
كمية الطبع: ٦٠٠ نسخة
مطبعة اراس - أربيل
رقم الايداع في المديرية العامة للمكتبات العامة ٢٥٧٣ /٢٠١٢
الاخراج الداخلي والغلاف: أراس أكرم

ردمك:
ISBN: 978-9966-488-00-0

الفهرست

المقدمة

شغل موضوع المسيحيين بشكل خاص والمجموعات الثقافية الدينية والإثنية بشكل عام حيّزاً غير قليل من تاريخ الشرق الأوسط والحضارة العربية- الإسلامية، لاسيما علاقة المسلمين بالمكوّنات الأخرى، وانعكاس ذلك على قضايا التفاعل الثقافي والتواصل الحضاري والفكري وما له علاقة بما يطلق عليه اليوم "الاندماج" و"الهويّة الفرعية" و"الخصوصيات" و"التميّز".

وخلال العلاقات التاريخية بين المسلمين والمسيحيين بشكل خاص، والتنوّع الثقافي بشكل عام، الإيجابي والسلبي أيضاً، فقد كان الحديث يتّخذ مناح مختلفة من خلال الثقافة السائدة بين أغلبية وأقلية، وهويّات كبرى وهويّات صغرى، وهويّات كلّية وهويّات فرعية، وبين استعلاء وهيمنة ومحاولة للتفلّت والتعبير عن الذات، وفي مواجهة بين التسيّد والاستقلالية، وكل ذلك كان محطّ نقاش وحوار مُعلن ومُضمر، حتى وإن اتّخذ أحياناً شكل إلغاء أو تهميش أو استتباع، الأمر قاد إلى التصدّع والتآكل التدريجي وأحياناً إلى الصراع والاصطدام، بصعود نزعات التعصّب والتطرّف والغلو.

وإذا كان التعايش والمشترك الإنساني يمثّل قاسماً أعظم للعلاقة التاريخية المسيحية- الإسلامية، فإن ثمت مشكلات واجهتها الدولة العصرية في العالم العربي تتعلق بمبدأ المساواة والحقوق والحريات،

لاسيما بتحديد دين الدولة، وأحياناً دين رئيس الدولة وما يترتب على ذلك من اعتبارات نظرية وعملية، خصوصاً إذا اتخذت عائقاً دستورياً وطابعاً قانونياً يصعب تجاوزه.

وقد ساهم ربيع أوروبا الشرقية أواخر الثمانينيات في انتعاش موضوع الهويّة، وارتفاع رصيد الفكرة الاستقلالية أو الانفصالية من جانب المجموعات الثقافية، وربما يعود سبب ذلك إلى القمع المعتّق والتمييز المزمن بحق الهويّات الفرعية، فضلاً عن تعاظم الرغبة في التحلل من الهيمنة والتملّص من أسرها، حيث نظرت الحكومات بشكل عام والمجموعات المهيمنة المتعصّبة بشكل خاص إلى الهويّات الفرعية والمجاميع الثقافية والدينية بشيء من الريبة والشك، سواءً باتهامها التأثر بالخارج أو استخدامها من جانبه أو باعتبارها حاملة لبذور الانقسام والانفصال للكيانات القائمة، وربما أنها تنتهز أو تنتظر الفرصة المناسبة للتعبير عن ذلك، دون إدراك لحقيقة الاشكاليات والمشكلات التي عانت منها تلك العلاقة الملتبسة وغير المتكافئة في الكثير من الأحيان.

إن تلك الوحدات الكيانية التي كانت "متّحدة" لسنوات طويلة، أو هكذا بدت صورتها منسجمة أو متوافقة، إنما كانت تحمل في أحشائها أو في بعض ثناياها عنصر القهر والإكراه، في حين يتطلب قيام الوحدة الحقيقة التكافؤ والمساواة والاختيار الحر، خصوصاً في الحقوق والحريات.

وبغض النظر عن التأييد أو التنديد بالعولمة فقد ساهمت ومعها حركة التغيير في تشجيع الهويّات الفرعية على الانبعاث بوجهيها السلبي والإيجابي، على الرغم من بعض تداخلاتها الخارجية التي قادت إلى الإحتراب، وشجعت عليه في حين أن زاوية النظر الإيجابية، كانت تعتبره محطة جديدة للتعبير عن الهويّة الخاصة، ولكن الأمر موضوعياً أدى

وسيؤدي إلى تفتت الكيانات الكبرى في عالم يتجه إلى الوحدة، لاسيما الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، في حين تعاني منطقتنا من احتمالات التشظي والتفتيت، بغض النظر عن الأسباب التي أوصلت الأمور إلى هذه النتائج.

كما ارتبط بروز الهويّات الفرعية بانتشار أفكار حقوق الإنسان ومبادئ المواطنة والمساواة، وهو ما كان غائباً في ظل الأنظمة الشمولية والإستبدادية، وتلك إحدى مفارقات الربيع العربي أيضاً، حيث شهدت مجتمعاتنا حراكاً اجتماعياً وسياسياً اتّسم في جزء منه، وبسبب سياسات الكبت المزمنة ومحاولات التسيّد والتطاول على حقوق المجموعات الثقافية، بشيء من الفوضى والانفلات والاستهداف وخاصة للمسيحيين، في حين كانت أهداف الربيع العربي تدور حول مبادئ الحرية والكرامة الإنسانية ومحاربة الفساد والدعوة إلى العدالة الاجتماعية، وذلك يعني إقرار مبادئ التعددية والمساواة والتنوّع الثقافي والقومي والديني واحترام حقوق المجموعات الثقافية والهويّات الفرعية وخصوصياتها، باعتبارها مسألة كونية وصميمية وتتعلق بجوهر العلاقات الإنسانية، وقد سبق للباحث أن عالج هذه المسألة في كتابه "جدل الهويات في العراق- المواطنة والدولة" الصادر عن الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٩، لاسيما على صعيد الجانب النظري، وخصوصاً إفرازات العولمة، أو على صعيد موضوع المواطنة والهويّة والجنسية في العراق، كما أفرد فقرة خاصة حول الموضوع الطائفي سيتم الحديث عنها لاحقاً.

لقد استغلّت بعض الجماعات الدينية "الاسلاموية"، ولاسيما السلفية والأصولية المتشددة ما حصل من تغييرات لتنزل إلى الميدان بكامل

عدّتها، وذلك في مواجهة التيار الكوني الذي تعزّز في البنية الدولية التي شكّلت مناخاً موضوعياً وذاتياً لمطالبة المجموعات الثقافية بضمان هويّتها وصون حقوقها، خصوصاً بعد فشل محاولات الصهر أو التذويب أو التمييز أو التنكر للحقوق بالنسبة للمجموعات الثقافية.

وتواجه الدولة المركزية بدرجة أساسية كما تواجه غيرها على نطاق واسع، موضوع الحقوق والحريات ومبادئ المساواة والتكافؤ وحق المشاركة وعدم التمييز، خصوصاً وأن الجدل يحتدم حول شكل الدولة، لاسيما بعد وصول الكثير من الدول المركزية إلى طريق مسدود، فهل الدولة المطلوبة هي الدولة المركزية القديمة أم دولة جديدة تقوم على أساس اجتماعي جديد، سواءً كانت دولة مركزية بسيطة، أو دولة اتحادية مركبة؟

إن مبادئ الديمقراطية والمساواة وتكافؤ الفرص والمواطنة المتساوية، أصبحت من متطلبات الدولة العصرية، أياً كان شكلها، وهو ما أخذ رصيده يرتفع في العديد من البلدان ومنها العراق الذي أقرّ دستوره في العام ٢٠٠٥ شكل الدولة الاتحادية (الفيدرالية) والنظام الديمقراطي الدستوري، بغض النظر عن الالتباسات والألغام التي احتواها الدستور. وهو أمر مطروح في اليمن أيضاً سواء بالنسبة لبعض قوى الحراك الجنوبي أو إقامة دولة فيدرالية على عموم اليمن، وسبق ذلك، كانت الفيدرالية مطروحة في السودان أيضاً، ولكن وصول الخلاف بين الجنوبيين والحكومة المركزية إلى طريق مسدود وفشل جميع المساعي لإيجاد تسوية في إطار دولة موحّدة، قاد الأطراف المتنازعة إلى الاعتراف بكيان جنوب السودان كدولة مستقلة.

إن علاقة المسيحيين بالدولة العراقية التي تأسست في العام ١٩٢١

والتي حملت في طياتها بذرة التمييز، أخذت حدّتها بالارتفاع، وخصوصاً عند اضطرار عشرات، بل مئات الآلاف من المسيحيين إلى الهجرة منذ سنوات الستينيات والتي تعاظمت خلال الحرب العراقية- الإيرانية بين أعوام ١٩٨٠-١٩٨٨ وفيما بعد خلال سنوات الحصار الدولي التي استمرت ١٣ عاماً، لكن الهجرة الأعظم كانت بعد الاحتلال العام ٢٠٠٣ وازدياد عمليات الاستهداف العنفية المباشرة للصروح المسيحية والكنائس والأديرة وللشخصيات والتجمّعات المسيحية، وهو الأمر الذي له وجوه أخرى في العالم العربي، ولكن لا يمكن فصله عن سياقاته في دول المنطقة، وهو ما حاول الباحث معالجته في هذا الكتاب.

ولعل من الاستنتاجات التي توصّل اليهما الباحث بعد عرض الاشكاليات والأسباب لاستهداف المسيحيين في العراق، هو أن الهويّة العراقية، المتعددة والجامعة ستكون أشمل وأعم وأكثر انسجاماً وثقة، كلّما كانت حقوق المجموعات الثقافية، الدينية والإثنية واللغوية والسلالية مؤمّنة ومحترمة، وأغنى بالحقوق والحريات والمساواة، والعكس صحيح أيضاً، وهو الاستنتاج الذي يعممه على عموم أبحاث هذا الكتيب ومقالاته ودراساته.

وكان الباحث قد اقترح في وقت سابق مشروع قانون في مواجهة الطائفية، والتي تجلّت في سنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بالعنف المنفلت من عقاله، وهو المشروع الموسوم " قانون لتحريم الطائفية وتعزيز المواطنة في العراق"، والذي لقي اهتماماً واسعاً في أواسط رسمية وغير رسمية وعاد بعد نشره في كتاب "جدل الهويّات" كما تمت الاشارة إليه، وكيّفه ضمن القوانين العراقية ووزعه على أوساط عراقية وعربية، رسمية وشعبية، مع تحفظه على عقوبة الإعدام التي تقرّها قوانين العقوبات في

العراق، لكن المبادئ العامة سواء للمشروع النظري الأول أو للمشروع العملي الثاني تظل صالحة أويمكن الاستفادة منها وليس استنساخها أو نقلها بحذافيرها في البلدان العربية الأخرى إزاء تفاقم المشكلات الطائفية والدينية.

ويواصل الباحث وفي هذه الدراسة اقتراحه لتحريم التمييز الديني والمعاقبة عليه بأشدّ العقوبات، مع ضمان تشريعات تمنع هذا التمييز لأي سبب كان، وتقرّ مبادئ المشاركة في أعلى مناصب الدولة على أساس الكفاءة والمساواة، وليس لاعتبارات دينية أو طائفية أو غيرها.

وكان الباحث قد طرح لأكثر من مرّة: أنه سيشعر باطمئنان كامل لو حصل وكان رأس الدولة في العراق مسيحياً وحبّذا لو كانت إمرأة مسيحية ليس ضمن المحاصصة والتقاسم الوظيفي، بل لاعتبارات الكفاءة والاختيار الحر، لأن ذلك سيعني تعظيم المشتركات الإنسانية وقبول التنوّع والتعددية ومبادئ المساواة واحترام حقوق الإنسان، وهو أمرٌ ربما يصلح أيضاً لبعض البلدان العربية التي عانت من التمييز وعدم المساواة إزاء المجموعات الثقافية الدينية أو القومية.

إن إعادة بناء الدولة ودستورها يتطلب احترام مبادئ المواطنة كاملة ودون أي تمييز لأي سبب كان، وسيعني ذلك قبول التعددية والإقرار بالتنوّع الذي سيكون سداه ولحمته الإنسان، بعيداً عن التمييز لأسباب دينية أو قومية أو جنسية أو لغوية أو ما له علاقة بالإنحدار الاجتماعي والرأي السياسي، كما تذهب إلى ذلك الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

والباحث إذ ينشر هذه الدراسات والأبحاث والمقالات التي نشرها على فترات مختلفة، وخصوصاً البحثين الأساسيين ما بعد الربيع العربي: الأول المنشور في مجلة الديمقراطية في القاهرة بعنوان " الربيع العربي

والأقليات" والثاني المنشور في مجلة المسبار في الإمارات بعنوان" المسيحيون والصابئة المندائيون" في إطار محور "الأقليات في الدول الإسلامية المعاصرة"، وما دعا إليه وحاضر فيه أو نشره في كتبه ودراساته، وخصوصاً في كتابه الأخير " الشعب يريد.. تأملات فكرية في الربيع العربي، بيروت، دار أطلس، ٢٠١٢"، إنما يشعر بواجب ومسؤولية إزاء هدر حقوق الإنسان منظومة وتطلّعاً، ويأمل أن يساهم هذا الكتاب في تعزيزالعلاقة بين المسيحيين والمكوّنات العراقية الأخرى، لاسيما المسلمين بما يرسخ مفهوم المواطنة والمساواة والمشترك الإنساني ومراعاة الخصوصيات الضرورية والهويّات الفرعية، التي لا غنى عنها للتعبير عن الكيانية الخاصة، ومثل هذا الأمر ينطبق على مصر ولبنان وسوريا، وغيرها، مع مراعاة خصوصية أوضاع المسيحيين في ظل الاحتلال الإسرائيلي.

ع. شعبان

بيروت ٢٠١٢/٨/٢٥

الربيع العربي والأقليّات*

إذا انفجرت الحرية مرّة في روح الإنسان،

فلم يعد لجميع الآلهة أي سلطة عليه

جان بول سارتر

أثارت موجة ما اصطلح عليه "الربيع العربي" طائفة من ردود الفعل بخصوص "الأقليات" وهو وإن كان مصطلحاً ملتبساً، الاّ أنه مستخدم من جانب الأمم المتحدة، خصوصاً بإعلان حقوق الأقليات الصادر عام ١٩٩٢ أو إعلان حقوق الشعوب الأصلية الصادر عام ٢٠٠٧، وإنْ كنت أميل إلى استخدام مصطلح " التنوّع الثقافي" بدلاً من مصطلح الأقليات وأقصد به التنوّع الديني والقومي والمذهبي والإثني واللغوي والسلالي وغير ذلك، لأنني أرى أن الأمر ينطلق من مبادئ المساواة والتكافؤ إزاء التكوينات المختلفة، بغض النظر عن حجمها وعددها، أقلية أو أكثرية.

ولعل مفهوم الأقلية والأكثرية يحمل في ثناياه معنى التسيّد من جهة والخضوع أو الاستتباع من جهة أخرى وهو لا ينبغي أن يشمل القوميات أو الأديان، بل هو أقرب إلى التوازنات والاصطفافات السياسية، أما

---

* نشرت هذه الدراسة في مجلة الديمقراطية (فصلية متخصصة تعنى بقضايا الديمقراطية) تصدر عن دار الأهرام، العدد ٤٦، نيسان (ابريل) ٢٠١٢.
Democracy Review, Cairo, AL Ahram House, April,2012

بخصوص القوميات والأديان واللغات والأصول السلالية والإثنية، فينبغي أن تكون على قدر من واحد من المساواة، لأنه يتعلق بالحقوق، وهذه متساوية وتشمل جميع البشر، ولا يمكن التمييز بينهم بسبب عددهم: أقلية أو أكثرية، كما أن هذه الحقوق شاملة وعامة، وتخصّ الإنسان بغض النظر عن عرقه ودينه وقوميته ولغته وجنسه وأصله الاجتماعي وهي حقوق، لا يمكن تجزئتها أو الانتقاص منها أو المفاضلة بينها لأي سبب كان.

وإذا كان الربيع العربي قد انعكس على موضوع "الأقليات" الذي سنستخدمه مجازاً ونقصد التنوّع الثقافي، بشيء من القلق والترقب والحيرة أحياناً فذلك لسببين رئيسين:

الأول: هو ما صاحب عملية التغيير وما أعقبها من فوضى وأعمال عنف استهدفت بهذا القدر أو ذاك التنوّعات الثقافية سواءً المسيحيين أو الأقباط أو الكرد أو التركمان أو غيرهم من التكوينات المختلفة في البلدان التي شهدت تحوّلات أو التي لا تزال تشهد حراكاً شعبياً لم يحسم بعد أو تلك التي جرت فيها تململات لا تزال تمور في أحشائها لكنه لم يجرِ التعبير عنها على نحو واضح ومعلن، على الرغم من الإرهاصات التي ظهرت هنا وهناك على نحو محدود.

والثاني هو صعود التيار الإسلامي، لاسيما في تونس ومصر والمغرب في أول انتخابات بعد الربيع العربي، ناهيكم عن انتعاشه في ليبيا واليمن وسوريا والبحرين، وهي الدول التي شهدت حركات احتجاج واسعة تكلّل بعضها بتغيير الأنظمة السابقة، وظلّت تراوح في بعضها الآخر، الأمر الذي أثار مخاوف مشروعة في الغالب ومبالغٌ فيها في بعض الأحيان، خصوصاً ما أثير من علاقة الدين بالدولة فضلاً عن

علاقته بمفهوم الهوية والحقوق الفردية والجماعية ومبادئ المواطنة والمساواة والمشاركة في إدارة الحكم وتولّي المناصب العليا، خصوصاً بالنسبة "للأقليات"، وكذلك في الموقف من حقوق المرأة![1]

ولعل الحذر لدرجة الهلع أحياناً من اندلاع موجة عنف وتطرف وتعصب، كان قد أصاب الأقليات، حتى وإن انتشر في المجتمع ككل، لكن تأثيره على الأقليات كان واسعاً وعميقاً، خصوصاً في المرحلة الانتقالية، حيث لم تتحدد بعد وجهة الدولة ومستقبلها، ولم تستعيد الدولة كذلك هيبتها ونفوذها، ناهيكم عن أعمال "بلطجة" وعنف منفلت من عقاله انطلق من قاع المجتمع في لحظة ضعف الدولة وانهيار أو تفكك بعض مؤسساتها في مرحلة بالغة الدقة والحساسية، ولاسيما في غياب رؤية موحدة وعدم القدرة على اتخاذ قرارات حاسمة والخوف من المساءلة عن أوضاع الماضي، وأوضاع الحاضر، وخصوصاً المتعلقة بالانتهاكات بشكل عام وانتهاك حقوق الأقليات بشكل خاص.

ولعل الحكومات السابقة في غالبيتها كانت تعبيراً أو تمثيلاً لطرف أساس سائد (أقلية أو أغلبية) على الأطراف الأخرى الخاضعة (أغلبية أو أقلية)، لا بالمعنى السياسي بل، بقدر علاقته بالتكوين القومي أو الديني أو المذهبي أو حتى الجهوي والمناطقي أحياناً، لأسباب تتعلق بالاستحكام بالسلطة أو الاستئثار فيها من خلال شبكة من الأتباع والمريدين، لاسيما من ذات الجهة الحاكمة والمتحكّمة، الأمر الذي طرح موضوع المواطنة على بساط البحث، خصوصاً التمييز القومي والديني والتنوّع الثقافي والتعددية المطلوبة.

ولأن الغالبية الساحقة من الشعوب العربية وبسبب غياب أو ضعف الديمقراطية مفاهيماً وحقوقاً ومؤسسات وممارسات وشحّ الثقافة

الحقوقية والقانونية، خصوصاً ثقافة حقوق الإنسان، فقد نظرت إلى التغييرات التي أرادتها وضحّت من أجلها، بشيء من الإرتياب بعد حسم الصراع مع السلطات الحاكمة السابقة، بل أنها ظلّت مذهولة وهي ترى التيار التقليدي يتصدّر المشهد، بعد أن كان المحفّز الأول لاندلاع الاحتجاجات الشعبية، هو الرغبة في الانعتاق والحرية والكرامة الانسانية ومحاربة الفساد، وهو ما أطلق عليه البعض سرقة الثورات أو الهيمنة عليها، لأنه شعر في لحظة تحقيق النصر، أن الحصاد الأكبر سيكون لصالح التيار الاسلامي، بعد أن ظنّ أن مساهمة واسعة ومتنوّعة من تيارات أخرى كانت وراء الإصرار والنجاح في المنازلة مع الأنظمة الحاكمة، في حين ظل التردّد وعدم الحسم أو قطع شعرة معاوية كما يقال سمة للتيار الاسلامي.

وكان التيار الإسلامي، المعتدل أو المتطرف، بما فيه الإسلامويون، وإن اقتبس شعارات الديمقراطية وحاول التكيّف ببراغماتية عالية مع توجهاتها، ينظر إلى الغرب (باعتباره المنبع للفكرة الديمقراطية) بكثير من الشك معتبراً كل بضاعته مغشوشة أو غير صالحة للاستعمال في بلداننا، ساعياً إلى إعادة انتاج خطاب جديد، يروّج له، مستغلاً التضييق على نشاطه في السابق وملاحقته، ليتصدر الشارع السياسي، معتمداً على عدد من الجمعيات والمنظمات الدينية، المهنية والخيرية والإنسانية والخدمية، للتبشير بآرائه، ناهيكم عن محاولة مدّ جسر بينه وبين الناس باعتباره الطريق الموصول بالله وباليوم الآخر.

ولذلك لم تكن النتائج التي أحرزها مفاجئة تماماً، وإن كانت لبعضهم صدمة قوية، لأنها لم تدرك ولم تتحسب ماذا يعني استمرار حكم الاستبداد لعقود من الزمان؟ وماذا يمكن أن ينتج من بدائل سياسية وهو

ما حاولت الأنظمة السابقة العزف عليه زاعمة أن بديلها سيكون متطرفين وربما ارهابيين من تنظيمات القاعدة أو غيرها، وفي أحسن الأحوال سيكون الاسلاميون بديلاً عنهم، حيث ستتهدد هوامش الحريات المتوفرة وحقوق المرأة وستزداد معاناة الأقليات، لاسيما التلويح بتطبيق مبادئ الشريعة حسب التعاليم المتشددة السائدة لدى الجماعات الاسلامية، الأمر الذي كان رسالة للداخل من جهة وأخرى للخارج، لكن اللحظة الثورية كانت عارمة، لاسيما بعد أن أخذ الشارع زمام المبادرة وانكسر حاجز الخوف، بل أنه انتقل إلى الحكام بدلاً من المحكومين وتلك كانت بداية العدّ التنازلي للتغيير.[٢]

وإذا كان التيار الوسطي، الأقرب إلى العلماني والمدني والعقلاني والليبرالي هو من فجّر الثورات أو أن دوره كان كبيراً في اندلاعها، فإن التيار الإسلامي هو الذي حصد نتائجها باستحقاق، يوم أعاد تنظيم نفسه وقواه على نحو سريع مستفيداً من امكاناته المالية واللوجستية وتأثيره العاطفي على الناس باستمرار تفاعله معهم من خلال اللقاءات اليومية في الجوامع والمساجد وأماكن العبادة.

ولمجرّد صعود التيار الإسلامي ساورت كثير من الشكوك المشروعة موقفه من الأقليات التي ظلّت "محرومة" إلى حدود غير قليلة من مواطنة متساوية ومتكافئة وعلى قدر من النديّة مع الآخرين، خصوصاً وأن التاريخ المعاصر للأقليات لقي مثل هذا التمييز أو العنف، سواءً كانت أقليات قومية أو إثنية أو دينية أو طائفية أو غيرها.

لقد إزدادت وتعاظمت مسألة الأقليات عشية الربيع العربي، بل أنها اشتبكت لدرجة التعقيد ووصلت في بعض البلدان إلى طريق مسدود، على الرغم من التطورات التي حصلت في العالم على هذا الصعيد،

لاسيما في أوروبا التي شهدت حروباً طاحنة في القرون الوسطى إلى أن استقرت بإقرار الدولة المدنية وإعلان مبادئ المساواة طبقاً للقانون، تلك التي تعمّقت في القرن العشرين بخصوص المرأة والأقليات وحقوق الإنسان عموماً.

لقد عانت الأقليات في بلداننا العربية من إشكالات تاريخية كثيرة، ففي فترة الدولة العثمانية، ولاسيما الحقبة المتأخرة منها والتي عُرفت باسم الرجل المريض، سعى الغرب للتدخل فيها على نحو سافر، بحجة حماية الأقليات الدينية وضمان حقوقها[٢]، ولم تكن فكرة الاعتراف بالمِلَلِ والنِحَلِ كافية لتلبية هذه الحقوق للولايات العثمانية، وهذه الفترة هيأت لفترة أخرى أعقبتها، خصوصاً بانتشار الوعي القومي من جهة، والشعور بالهوية الدينية من جهة أخرى، واتخذت شكلاً آخر في فترة الاستعمار، ولكن بعد حصول الدول العربية على استقلالها كان يُفترض أن تبحث في حلول لمشكلة الأقليات على أساس المواطنة والمساواة والمبادئ الدستورية للدولة العصرية التي انتشرت في العالم، لاسيما في الفترة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وخصوصاً بعدهما، وذلك بعد انهيار الفاشية والنازية، وتأسيس منظمة الأمم المتحدة وإقرار مبدأ حق تقرير المصير كأحد أركان المبادئ الآمرة في القانون الدولي Jus Cogens وفيما بعد بإقرار الاعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام ١٩٤٨ باعتباره الشجرة الوارفة التي أثمرت عشرات الغصون والفروع طيلة السنوات الستين ونيف، حيث تم إبرام نحو ١٠٠ إتفاقية دولية بهذا الخصوص، لكن مشكلة الأقليات تفاقمت، خصوصاً عدم الاعتراف بحقوقها وبالتعددية الثقافية والتنوّع الديني والقومي، الأمر الذي زاد الطين بلّة في بلداننا العربية ولدى بعض البلدان النامية في أفريقيا وآسيا، في حين كانت

أوروبا الغربية قد وضعت اللمسات النهائية أو شبه النهائية للإقرار بالتنوّع والمساواة والمواطنة، ولحقت بها أوروبا الشرقية في أواخر الثمانينيات.

وإذا كانت الدول العربية ما بعد الاستقلال رفعت شعارات ما فوق دينية وما فوق إثنية أو مذهبية وسعت لصهر التكوينات المختلفة في إطارها تحت شعار الدولة الوطنية لكن ذلك عاظم من المشكلات ولم يساهم في حلّها، ولا شك أن مسألة التنوّع الثقافي انتعشت في الثمانينيات وعشية انهيار النظام الدولي القديم القائم على القطبية الثنائية وانتهاء عهد الحرب الباردة وتحوّل الصرا ع الآيديولوجي من شكل إلى شكل آخر، الأمر الذي عزّز الشعور بضرورة انبعاث وتعزيز الهويات الفرعية وإيجاد حلول عقلانية وعملية لمشكلة الأقليات.

ولم يعد بالإمكان غضّ النظر عن حقوق قوميات أو تكوينات دينية تحت أية مبررات أو شعارات كبرى سواءً مواجهة العدو الصهيوني أو الخطر الخارجي والتفرّغ لبناء الدولة وتسليح جيشها وتدريبه، لأنه بالاعتراف بالحقوق والحريات، لاسيما للأقليات، يمكن تعزيز الديمقراطية والتوجه نحو التنمية وتوسيع دائرة المواجهة مع الأخطار والتحديات الخارجية وليس العكس، ولم تكن المقايضات سوى مبررات لأنظمة شمولية لتثبّت سلطاتها وادعاء أفضلياتها وزعم نطقها باسم الشعب كل الشعب، تارة باسم مصالح الكادحين وأخرى باسم العروبة والوحدة ومواجهة العدو الذي يدّق على الأبواب وثالثة باسم الإسلام والشريعة، والحرام والحلال والمقدّس والمدنس بذريعة أنها تمثل السماء، ولعل الجماعات الإرهابية، عملت على استخدام السلاح وأصدرت أحكاماً خارج القضاء، بل ونفذتها باسم الله لدرجة أن الذبح أصبح على الهوية في بلد عرف

التسامح والتعايش الديني والقومي مثل العراق على الرغم من استمرار مشكلة الأقليات.

لم تتعامل الحكومات في العقدين ونيّف الماضيين مع هذه الظواهر الجديدة والتطورات في موضوع الأقليات بشكل إيجابي وبإنفتاح لقبول هذا الواقع القائم على التنوّع، وحاولت تسويف الاعتراف بالحقوق الحريات أو المداورة على حساب الأقليات أو إعلان بعض الحقوق والمراوغة عليها، ولعله خلال وبُعيد حلول الربيع العربي بدأت مرحلة جديدة في حياة الأقليات، سلباً وإيجاباً، والأمر يعتمد على أي طريق ستسلك الدول التي حصلت فيها مثل هذه التغييرات.

فالأقليات اليوم تخاف أن تفقد أمنها وأمانها، ولهذا تتقدّم خطوة أحياناً وتؤخر أخرى، لأنها غير متيقنة أن وضعها اللاحق سيكون أحسن من وضعها السابق، والأكثر من ذلك هناك محاولات لإضفاء الطابع الإسلامي أو الإسلاموي على الربيع العربي والتلويح بشعارات استفزازية والقيام بأعمال عنفية، طالت الأقليات من مسيحيين وأقباط وكرد وتكوينات أخرى وغيرهم[٤].

ولعل هذا ما حاول آلان جوبيه وزير خارجية فرنسا أن ينفخ فيه عندما قال: أن مسيحي الشرق قلقون على ديمومة وجودهم، ولاسيما في ظل صعود التوتر الطائفي، ولهذا ينبغي تفهّم مخاوفهم، وإذا كان هذا الكلام صحيحاً، فإن الوجه الآخر له ولكيلا يستغل ويستثمر على كونه كلام حق، حتى وإن أريد به باطل، ينبغي تأمين حقوق المواطنة والمساواة وعدم التمييز، ولعل ذلك واحداً من أهداف الربيع العربي، التي سيكون ضياعها ضياعاً له أو تأخيراً لنتائجه وزيادة في معاناة السكان التي طال انتظار وضع حد لها.[٥]

وقد دفعت أعمال عنف واسعة النطاق في العراق ضد المسيحيين والتنوّعات الثقافية الأخرى مثل الصابئة والأيزيديين والتركمان والشبك الاحتكاكات الإثنية والدينية ضد الأقباط في مصر، قبيل وخلال وبُعيد، التغيير بما فيها تفجيرات لكنائس وصدامات كما حدث في تفجير كنيسة في الإسكندرية أو في ساحة اسبيرو وغيرها، إضافة إلى تلويحات إسلامية تونسية، حتى وإن لم تصدر من الجماعة الإسلامية الأساسية وأعني بها حركة الأخوان المسلمين أو حزب النهضة في تونس، بإقامة دولة إسلامية أو إعلان رغبة في دفع الجزية، بل وحتى تحديدها، أو مغادرة البلاد والاستيلاء أحياناً على بعض المساكن والبيوت، كما حصل في العراق إلى زيادة درجة الاستقطاب والهلع من استهداف الأقليات، الذي يهدد مصيرها ووجودها فالارهاب والعنف ضدها يختلف عن استهداف الأغلبيات أو المكوّنات الكبرى، لأنه مهما حصل فلن يؤدي إلى هجرتها كاملة أو زوال تأثيرها.[٦]

وقد لعب تنظيم القاعدة في العراق وما سمّي بدولة الرافدين الاسلامية دوراً في إذكاء نار العداوة ضد الأقليات، فضلاً عن جماعات إسلامية متطرفة، سواءً تعلن مواقفها أو تضمرها أحياناً، ولكن بيئة التطرف والتعصب والإقصاء التي سادت في العراق، كانت مشجعة لاستهداف الأقليات. وهو ما حصل بُعيد الربيع العربي في العديد من البلدان العربية.

ولعل مخاوف سورية كثيرة صاحبت أعمال العنف المندلعة منذ نحو عام أساسها استهداف الشرائح الضعيفة التي يطلق عليها الأقليات، لاسيما خارج الحكم أو حتى داخله، مثل استهداف المسيحيين ودفعهم إلى الهجرة واستهداف الدروز وكذلك استهداف العلويين والتلويح

بالانتقام والثأر منهم وتحميلهم تركة النظام الذي حكم البلاد ما يزيد عن أربعة عقود من الزمان بأساليب استبدادية. وأعتقد أن المشكلة الدينية والمشكلة الطائفية والمشكلة القومية (الكردية) ستبرز في سورية ما بعد الأحداث ودون إيجاد حلول على أساس المواطنة والمساواة واحترام حقوق الانسان، فإنها ستتفاقم بسبب طول معاناة وكبت مزمن وشحّ للحريات وهدر للكرامة، ناهيكم عن الفساد المستشري.

وإذ أردنا أن نحدد ذلك على نحو واضح، فقد عانى الوطن العربي من إشكالات مزمنة تتعلق بالهوية، من خلال مشكلات الكرد القومية في كل من العراق وسوريا، إضافة إلى دول الجوار: إيران وتركيا وأذربيجان، ولعل مساحة هذه المنطقة المتصلة والمتواصلة تاريخياً وجغرافياً ولغوياً وذات المصالح المشتركة تزيد عن ٤٠٠ ألف متر مربع، ويسكنها نحو ٤٠ مليون إنسان، لكنها جميعها تفتقد إلى حق الكرد في تقرير مصيرهم وإقامة دولة خاصة بهم أو الحصول على حقوقهم كاملة في مواطنة متكافئة ومساواة تامة واختيار شكل علاقتهم بأشقائهم من الشعوب الأخرى.

كما عانت المنطقة من مشكلات المسيحيين وجرت حملات منظمة معلنة ومستترة لاجلائهم، وبشكل خاص في إسرائيل بعد قيامها وطرد سكان البلاد الأصليين، ولاسيما باستهداف المسيحيين لكي يقال ان الصراع ديني بين مسلمين ويهود وليس صراعاً وطنياً بين مستوطنين وكيان عنصري وبين شعب عربي فيه مسلمون ومسيحيون ودروز ويهود كذلك. فبعد أن كانت نسبتهم في فلسطين تزيد عن ٢٠٪ أصبحت اليوم نحو ١,٥٪ وكان عددهم في القدس وحدها قبل العام ١٩٤٨ نحو ٥٠ ألف وإذا بها لا تزيد اليوم عن ٥ آلاف.

وحصلت هجرة سورية أيضاً فبعد أن كان عدد المسيحيين ما يزيد عن ١٦٪ أصبح اليوم نحو ١٠٪، وكذلك الحال في العراق فقد هاجر ما يقارب ثلثي عدد المسيحيين خلال فترة الحرب العراقية- الإيرانية والحصار الدولي وما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في العام ٢٠٠٣، ولاشك أن النسبة الأكبر كانت خلال اندلاع موجة التطهير والقتل، ولاسيما في العام ٢٠٠٦- ٢٠٠٧.

وحصل الأمر على نحو كثيف في لبنان أيضاً فقد هاجر نحو ٧٠٠ ألف لبناني من أصول مسيحية ومعظمهم من الكفاءات إلى الخارج، ولاسيما خلال الحرب الأهلية ١٩٧٥-١٩٩٠ وبُعيد اتفاق الطائف، ولم يسلم أقباط مصر من التمييز، وشهدت أحداث تفجير كنيسة الاسكندرية في العام ٢٠١١ وأحداث امبابة استخدام هذه الورقة، بل التعويل عليها أحياناً أما لاستمرار الاستبداد أو لجعل الاصطفاف دينياً، الأمر الذي يعقّد من مشكلة الأقليات، التي لا تتعلق باستبدال الأنظمة أو تغييرها، بل تتطلب تغيير العقليات المهيمنة واستبدال الثقافة السائدة ونشر الوعي الحقوقي والقانوني وتعزيز احترام حقوق الانسان، بل والعمل على وضعها أساساً في الدساتير والتشريعات لكفالة مبادئ المساواة والمواطنة والعدالة ولضمان حقوق الأقليات وهوياتهم الثقافية وخصوصياتهم دينية كانت أم قومية، والأمر يحتاج أيضاً إلى إعادة النظر بالمناهج التربوية والتعليمية التي فيهاالكثير من الانتقاص أحياناً من الأقليات والنظر اليهم باستصغار وهذا يتطلب أن يلعب الإعلام دوراً على هذا الصعيد وكذلك ما يمكن أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني من خلال تعزيز القيم القانونية والأخلاقية لمبادئ المساواة وعدم التمييز.

ولعل هذه واحدة من مفارقات الربيع العربي، فإذا كانت الأنظمة

السابقة كابتة للحريات ولحقوق الجميع، بما فيه الاقليات التي يقع عليها الإضطهاد مضاعفاً ومركباً، لكن ما حصل من تغييرات، لم يجعل هذه القضية في الصدارة، لاسيما وقد تعرّض الكثير من أبناء الأقليات إلى أعمال عنف وتنكيل واضطهاد، بل وإن الفتاوى التحريضية انتشرت ضدهم وازداد التعصب والتطرف بحقهم، الأمر الذي يثير علامات استفهام كبيرة حول المستقبل، وهو يحتاج إلى وقفة جدية للبحث في موضوع الهويات والجدل التي خلقته في الماضي والحاضر، وما ستتركه بعد الربيع العربي.

وإذا كانت حركة الاحتجاج تخص الجميع، فإن التنوّع الذي تعيشه بعض المجتمعات انعكس أيضاً في تركيبتها والقوى المشاركة فيها، وقد عبّر عن ذلك مفكر كردي سوري هو صلاح بدر الدين حين قال " فالثورة السورية ليست ثورة قومية عربية أو كردية وليست ثورة الإثنيات والمجموعات القومية الأخرى الأقل عدداً في بلادنا، بل هي ثورة الجميع ومن أجل الجميع كسوريين في سبيل الحرية والكرامة وإزالة الغبن عن الجميع وتحقيق العدل والمساواة، بما فيها للقضية القومية الكردية على قاعدة التوافق وحسب إرادة الكرد في إطار الدولة السورية الجديدة الديمقراطية التعددية".

وإذا كانت هذه رغبة صادقة من جانب مكوّن أساسي من مكوّنات الدولة السورية، فإن مثل هذا الأمر يحتاج إلى إقناع الأطراف الأخرى، التي يمكن أن تتسيّد أو تتعالى بحكم الثقافة السائدة، للاعتراف بالحقوق وتأكيدها على نحو واضح وصريح، وإلاّ فإن القضية الكردية أو قضية التكوينات الأخرى الدينية، ستزداد تعقيداً وهي مشكلة أساسية ستواجهه الدولة الجديدة، بل أن هذه المشكلة التي كانت قائمة ولم تجد

لها حلاً، لاسيما منذ تفاقمها منذ العام ١٩٦٤ بإقامة ما سمّي الحزام الأخضر (أو ما يتندّر عليه بعض السوريين حزام محمد طلبة الذي قام بتنفيذه بغلاظه) والمسألة لها علاقة بمشاكل الجنسية والمواطنة والمساواة وبمستقبل التآخي العربي- الكردي ومصالح النضال المشترك، مع احترام الخصوصيات والحقوق السياسية والثقافية والإدارية، التي يمكن التعبير عنها بصيغ مختلفة.

وهي المشكلة ذاتها التي واجهتها دولة السودان منذ الاستقلال في العام ١٩٥٦، فلن يكون التنكّر لحقوق الجنوبيين، الاّ تراكماً بالاتجاه السلبي الذي قاد إلى الانفصال أو الاستقلال في العام ٢٠١١ وبناء على استفتاء حاز به الجنوبيون على أكثر من ٩٨٪ من الأصوات، وهكذا أقيمت جمهورية جنوب السودان، التي دخلت إلى الأمم المتحدة كعضو جديد وارتفع علمها في أروقتها، والمهم الاّ تتحوّل الدولة الجديدة وبفعل الصراع الطويل والمعاناة المزدوجة والمركّبة إلى عدو، ومن الضروري للسودان (شماله) وللدول العربية العمل على كسبها كصديق وشريك وجار تربطه بالسودان وبالعرب الكثير من مصادر العيش المشترك والإخاء الانساني والمصالح المتبادلة، إضافة إلى المياه والنفط والموادر الأخرى.

وعلى المكوّنات المختلفة أن تتقبّل برحابة صدر وانفتاح، لاسيما التي كانت "سائدة" مبدأ المساواة والتكافؤ وتتعامل على أساس المواطنة والاعتراف بالحقوق، سواءً في ظل دولة موحدة بسيطة أو مركّبة مركزية أو فيدرالية، ولكن الإنسان فيها هو الأصل وحقوقه مضمونة، سواءً اتخذت شكل حكم ذاتي أو فيدرالي أو كونفدرالي، أي لا مركزية جديدة، وهو الأمر الذي ينبغي قراءته في ظل التطورات الجديدة.

وإذا كان الأمر قد تحقق وإن لم يكن كاملاً، بل ناقصاً ومبتوراً بل مشوّهاً وملغوماً في بعض جوانبه في العراق بشأن الدولة الاتحادية، وفي السودان قاد إلى الانفصال، فإنه اليوم مطروحاً في اليمن خصوصاً بشأن الجنوب المرشح للفيدرالية أو الانفصال وفي ليبيا وقد أعلن فيدرالية برقة وربما يشمل مناطق أخرى في كلا البلدين وبلداناً أخرى، الأمر الذي بحاجة إلى التفكّر فيه كواحد من الحلول في إطار نظام ديمقراطي، لضمان حقوق المكوّنات المختلفة، بدلاً من العناد والمكابرة التي تقود إلى ضياع وحدة هذه البلدان وتؤدي الى تفككها وتشرذمها، ولا بد من تدارك الأمر قبل فوات الأوان، وذلك جزء من الأعراض الجانبية للربيع العربي.

وإذا كان الدين أو القومية يمثل جامعاً على المستوى الكوني في عهد ما قبل الرأسمالية، فإن الاقتصاد أصبح هو الجامع، وهو ما تخضع إليه السياسات، تلك التي انبعثت بسببها الدولة القومية في الغرب، لاسيما في إيطاليا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا، ثم مرحلة ما بعد الدولة القومية، من خلال الشركات العابرة للقارات والحدود والجنسيات في ظل العولمة، وإذا كان هذا ينطبق على الغرب، فإن النمو المشوّه الذي عاشه الوطن العربي والبلدان المسلمة، جعلت هدف الانبعاث هو الوقوف ضد الاستعمار والعدو الخارجي، لهذا تأخرت الشعارات الخاصة بالحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، خصوصاً في ظلّ تخلف معتّق ونظام شبه إقطاعي وهو ما ساعد أنظمة استبدادية متسلّطة تنكّرت لحقوق الأقليات على القيام، في حين أن أوروبا تخطت مرحلة المركزية الأوروبية واتجهت للاعتراف بالتنوّع الثقافي[7].

وإذا كان هذا هو الوجه السلبي للربيع فثمت احتمالات أخرى قد تظهر

وجهه الايجابي بالنسبة للأقليات المنتشرة في الوطن العربي من كرد العراق إلى أمازيغ المغرب، مروراً بكرد سوريا ومسيحييها ومسيحيي لبنان وسوريا والعراق وأقباط مصر، فضلاً عن دروز لبنان وسوريا وإثنيات السودان، وطوائف الخليج وخصوصاً شيعة البحرين الذين كانوا وقود الحراك الشعبي المستمر باتجاه حقوق المواطنة.

إن الانتفاضات العربية التي تستهدف التغيير والانتقال الديمقراطي فإنها في الوقت نفسه تعزز إمكانية فتح آفاق أكثر رحابة إزاء الأقليات وحقوقها، على الرغم من التيار التقليدي ومحاولات الكبح والموقف السائد من حق تقرير المصير وحقوق الانسان. وإذا كان موقف الحكومات مناوئاً للأقليات وحقوقها فإن موقف بعض المعارضات بمن فيها المشاركة بالتغيير لم يكن أفضل منها. وأظن أن الخميرة الآيديولوجية في السلطة والمعارضة أساسها واحد، وهي الرضاعة من ثدي واحد خصوصاً بزعم إدعاء الأفضليات، فحيث ما مالوا مال الحق والحقيقة إلى جانبهم، سواءً كانت تلك من جذور دينية طائفية أو قومية شوفينية أو ماركسية يسارية منغلقة أو متحوّلة نحو الليبرالية الجديدة.

لعل القراءة الأولى للحدث بالنسبة للأقليات ستكون أقرب إلى قراءة الإعلامي، بعدسة تصوير لمجريات الوقائع وتسلسلها، ولكن ذلك ليس كامل الصورة، فالصحافي يصوّر الحدث ولا يصنعه أو يتصوّره، ولهذا تتداخل أحياناً بعض الإنطباعات أو التقديرات أو حتى الرغبات عن الحدث، وليس واقع الحدث ذاته، فالصحافي على حد تعبير ألبير كامو هو "مؤرخ اللحظة"، أي من ينقل الحدث أو يصوّره، والصورة خبر كما يقال في الاعلام، مثلما هي الوثيقة خبر، كما يُقال في العمل الأكاديمي.

ولكن ذلك له مقاربة أخرى، وهي تختلف عن المقاربة التاريخية، لأن

الحدث لم يقرأ الاّ في سياقه، ولأن التاريخ متواصل ومستمر وأن هذه القراءة ستكون أولى، فنحن لا زلنا نعيش في تداعياتها غير المكتملة، وحتى القراءة التاريخية تأتي أحياناً مراوغة، وحسب هيغل فالتاريخ ماكرٌ، فما بالك وأن الحدث لم يكتمل وفيه الكثير من التغييرات والمنعرجات.

وإذا كانت القراءة الحقوقية لمسألة الأقليات مهمة، لاسيما إذا أخذنا جوهرها وأعني به الانسان، "فالإنسان هو مقياس كل شيء" على حد تعبير الفيلسوف الإغريقي بروتوغوراس، لكن القراءة الحقوقية لوحدها تحتاج إلى مزيج من السياسة وعلم الاجتماع، بما فيه علم الاجتماع السياسي، والقانون والشرائع حسب منطق مونتسكيو في كتابه " روح الشرائع" وهذه هي التي يتكوّن منها " عقل الإنسان"، لاسيما في بحثه عن أشكال الحكم ونمط الدولة، وهكذا سيكون الوصول إلى ذلك تحليلاً ومقاربة، لاسيما بعد أن يُنجز الحدث ويكتمل لتتم قراءته سسيولوجياً بقراءة منهجية، وكل هذه القراءات المحتملة والمتداخلة ستكون ماثلة أمام الباحث، خصوصاً عند تناول موضوع لم يكتمل حتى فصله الأول ولا زال في مناطق عديدة أقرب إلى إرهاصات، ولكن لا بدّ من تمثّل الدلالات لما حصل وما وقع وما هي أهم الاستنتاجات الراهنة من خلال قراءة الواقع.

الدلالات تأتي من خلال التحقق والامتلاء، لاسيما إذا كان شيئاً ما قد حدث، وانتقالاً ما قد تم، وتغييراً ما قد أنجز، لكن كل هذه المسارات المتداخلة والمتفاعلة، لا زالت في بداياتها، ولهذا لم يكن المطلوب تقديم فرضية، ليتم البرهان عليها أو تقديم وعد لكي يتم تأكيد تحققه، بقدر ما هي قراءات مفتوحة لحدث لم يكتمل، فيه اشتباك لما حصل عربياً، لكن له

خصوصياته، كما فيه عوامل موضوعية قد تكون ناضجة أو بعضها ناضجاً وبعضها لم ينضج بعد، مع نقص وقصور في الأداة الذاتية التي لم تنضج بعد، وقد تحتاج إلى وقت غير قصير لكي تنضج.

والأمر يحتاج إلى جهود غير قليلة، فموضوع الأقليات لا يزال يثير ردود فعل متباينة وحتى الآن، فإن النخب الفكرية والسياسية والدينية، تتعامل معه من منظور ذاتي أحياناً دون رؤية شاملة لموضوع الدولة والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها بدءً من المواطنة ووصولاً للمساواة في إطار احترام الحقوق والحريات الأساسية الفردية والجماعية انطلاقاً من عدم التمييز وعلى قاعدة ومنظور حقوق الإنسان.

وإذا كان الشعار الكبير الذي رفعه الربيع العربي في مواجهة أنظمة الاستبداد هو حقوق الإنسان، فإن منظومة حقوق الانسان الثقافية للحقوق الجماعية والفردية تقرّ بحق الأمم كبيرها وصغيرها بالمساواة في الحقوق، واعتبار جميع الثقافات جزءًا من التراث الإنساني المشترك للبشرية بما فيها من تنوّع واختلاف بتأكيد واجب الحفاظ على الثقافة ورعايتها وضمان حق كل شعب في تطوير ثقافته، إضافة إلى حق كل فرد في المشاركة الحرة في حياة مجتمعه وحقه في التمتع بالفنون والآداب والمساهمة في التقدم العلمي وحقه في الحرية الفكرية الخ... ولعل ذلك يعني فيما يعنيه إقرار بمبدأ المساواة، لا على أساس أغلبية دينية أو قومية، بل على أساس مبادئ المساواة والهوية المشتركة المتعددة، المتنوّعة، والقائمة على مبادئ المواطنة، دون التوقف عند التمييز بسبب الأقليات أو الأكثريات.

وتقرّ الشرعة الدولية بالمساواة بين الثقافات ورفض التمييز بين الأمم والشعوب وعدم الاعتراف بفكرة التفوّق أو الهيمنة، وهو ما أكدته منظمة

اليونسكو وما تبنّاه إعلان مكسيكو عام ١٩٨٢ حول الحق في احترام الهوية الثقافية.

إن الحق في الهوية الثقافية للشعوب يعطي الاشخاص والجماعات الحق في التمتع بثقافاتهم الخاصة وبالثقافات الاخرى المحلية والعالمية، ذلك أن إقرار الحق في الثقافة يعني: حق كل ثقافة لكل أمة أو شعب أو جماعة في الوجود والتطور والتقدم في إطار ديناميتها وخصائصها الداخلية واستقلالها، ودون إهمال العوامل المشتركة ذات البعد الانساني وقيم التعايش والتفاعل بين الأمم والشعوب والجماعات.

وقد شهد القانون الدولي في العقود الثلاثة الماضية تطوراً ايجابياً في موضوع الأقليات، حيث تناولت العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية موضوع عدم التمييز، كما حظيت " الحقوق الخاصة" باهتمام كبير، خصوصاً بعد إبرام " إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو اثنية أو دينية أو لغوية " الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ ٢٧ برقم ١٣٥ في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢ والذي عُرف باسم " إعلان حقوق الاقليات " Minority Rights، حيث أنشئ على أساسه فريق معني بحقوق الأقليات عام ١٩٩٥ اعتماداً على الحقوق الثقافية[٨].

والمقصود بالحقوق الخاصة هو الحفاظ على الهوية والخصائص الذاتية والتقاليد واللغة في إطار المساواة وعدم التمييز وهو نص عليه العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عام ١٩٦٦ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وذهب إلى ذلك أيضاً إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار حقوق السكان الأصليين لعام ٢٠٠٧ والذي أكد إن الإقرار بالتنوّع الثقافي

والديني والإثني هو إقرار بواقع أليم، فقد كان ثمن التنكّر باهظاً وساهم في تفكيك الوحدة الوطنية وهدّد الأمن الوطني واستخدمته القوى الخارجية وسيلة للتدخل وفي هدر الأموال وفي الحروب والنزاعات الأهلية، بدلاً من توظيفه بالاتجاه الصحيح باعتباره مصدر غنى وتفاعل حضاري وتواصل انساني، وقبل كل شيء باعتباره حقاً إنسانياً !!

المصادر والهوامش

١. انظر: شعبان، عبد الحسين- الاسلاميون والعلمانيون، صحيفة الخليج الاماراتية الثلاثاء ٢٠/١١/٢٠١١/١٢.

٢. انظر: شعبان، عبد الحسين- الشعب يريد..! تأملات فكرية في الربيع العربي، دار أطلس، بيروت، ٢٠١٢.

٣. أنظر: شعبان، عبد الحسين- السيادة ومبدأ التدخل الإنساني، مطبعة جامعة صلاح الدين، إربيل، ٢٠٠٠

٤. أنظر: حمدان، عبد الحميد- الحوار المتمدن، العدد ٣٥١١، في ٩ تشرين الأول (أكتوبر)٢٠١١. كذلك قارن: عربيد، أمال- جريدة السياسة الكويتية في ١٩تشرين الأول (اكتوبر) ,٢٠١١ وقارن أيضاً: بن علي، أحمد غليوم- جريدة السياسة الكويتية في ٢ شباط (فبراير) ,٢٠١٢ وانظر كذلك الأحمر، بارعة- الربيع العربي يحفّز مخاوف مسيحي المنطقة، ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١١

٥. انظر: جوبيه، آلان: مسيحيو الشرق والربيع العربي، ٢٩ شباط (فبراير) ٢٠١٢.

٦. انظر: شعبان، عبد الحسين- سبعة أسباب لاستهداف المسيحيين، جريدة السفير اللبنانية، العدد رقم ١١٨٤٠ الخميس ١٧/٣/٢٠١١

٧. قارن: مقلد، محمد علي- الربيع العربي فرصة تاريخية أمام الأقليات للحصول على حقوق المواطنة خلال إقامة أنظمة ديمقراطية، الحوار المتمدن، ٩ تشرين الأول (اكتوبر) ٢٠١١.

٨. انظر: اعلان حقوق الاقليات لعام ١٩٩٢، لدى د. هيثم منّاع، الامعان في حقوق الانسان، دار الاهالي، دمشق، ٢٠٠٠.

الأقليات في الدول الإسلامية المعاصرة

المسيحيون والصابئة المندائيون في العراق نموذجاً!*

تمهيد

يثير مصطلح " الأقليات" إلتباساً في المعنى والدلالة وزاوية النظر إليها، مثلما يثير ردود فعل متباينة من خارجها ومن داخلها، إزاء موقعها القانوني والاجتماعي والثقافي والسياسي، لاسيما بخصوص الحقوق والواجبات وما يترتب عليها من مسؤوليات.

وعلى الرغم من أن المصطلح مستخدم من جانب الأمم المتحدة، خصوصاً "بإعلان حقوق الأقليات" Minority rights[1] أو "إعلان حقوق الشعوب الأصلية"[٢]، لكنني أميل إلى استخدام مصطلح " التنوّع الثقافي" والتعددية الدينية أو الإثنية أو اللغوية أو غيرها، وأجده الأقرب إلى مبادئ المساواة والتكافؤ وعدم التمييز، بغض النظر عن حجم التكوينات وعددها، أقلية أو أكثرية، وذلك في إطار الحقوق المتساوية، لاسيما حقوق المواطنة.

وسيكون هذا المنطلق مدخلاً لدراسة موضوع الأقليات الذي

---

* عنوان البحث الأصلي هو: " المسيحيون والصابئة المندائيون في ظل حكم حزب الدعوة"، وقد نشر في كتاب الأقليات الدينية والإثنية بعد الربيع العربي الذي يصدر عن مركز المسبار للدراسات والبحوث، تموز (يوليو) ٢٠١٢.

سنستخدمه مجازاً بما يعني المجتمع المتعدد الثقافات، مثلما هو المجتمع العراقي المتنوّع والمتعدد الثقافات والأديان، حيث سيكون استخدامنا من زاوية الإقرار بالتنوّع والتعددية الثقافية وليس طبقاً للنظرة التي سادت في سنوات ما بعد الاحتلال المتعلقة بنظام المحاصصة الطائفية- الإثنية، تلك التي تختزل المجتمع العراقي الموحد، المتعدد، المتنوّع، إلى مجرد مكوّنات وكأنه جزرٌ متباعدة أو حتى متناحرة، لاسيما حين يُراد فرض حدود وحواجز بين الأديان والقوميات والطوائف، حيث لا جسور تربط بينها ولا يمكن عبورها أو حتى التفكير بإلغائها ولو افتراضياً، وهكذا ستلغى الهويّة الجامعة، ذات الأركان الوطنية العراقية الموحّدة، التي عاشت تحت ظلالها الأديان والقوميات والطوائف، وإنْ لم تتمتع بالمساواة والتكافؤ بسبب سياسات لأنظمة حكم سلطوية واستبدادية، وثقافة سائدة ومهيمنة وأخرى مطلوب منها أن تكون تابعة أو مستتبعة، دون أن يعني عدم وجود مشتركات إنسانية تجمعها، باعتبارها الأساس في هويّتها المتعددة والموحدة في آن، حتى وإنْ كان لها هويّتها الفرعية أو الخصوصية الثقافية دينياً أو قومياً أو حتى مذهبياً، وهو أمرٌ طبيعي في الغالبية الساحقة من المجتمعات البشرية.

وقد سبق للروائي اللبناني العالمي أمين معلوف أن بحث في كتابه الموسوم "الهويّات القاتلة" وقد مثّل هو شخصياً هذا البُعد المتحرك في الهويّة بحمله الثقافتين العربية والفرنسية وقدرته في أن يكون جسراً للتواصل بين هويّات مزدوجة متعددة ومتنوّعة وبينها هارموني منسجم[٣]. وقد توقف عند هذه المسألة المفكر الفلسطيني إدوارد سعيد في كتابه "خارج المكان" الذي هو بحث في الهويّة التي ظلّت تشكل هاجسه الإنساني[٤]. وكان أدونيس في كتابه " موسيقى الحوت الأزرق"[٥] قد ناقش

فكرة الهويّة مستهلاً بعبارة قرآنية تضيء بقدَمِها نفسه حداثتنا نفسها، بمعايشة الآخر داخل حركته العقلية ذاتها في لغته وإبداعاته وحياته اليومية، أي الحركة بين الانفصال والاتصال في آن، فالهويّة ليست سوى معطىً ثابتاً، بل هي متحركة وتتأثر بغيرها. وقد يحمل الإنسان أكثر من هويّة في إطار من التعايش والانسجام، بل والتفاعل والتكامل الذي لا فكاك منه.

لهذا فإن استخدام مفهوم "الأقلية" و"الأكثرية"، سيحمل في ثناياه معنى التسيّد من جهة، والخضوع أو الاستتباع من جهة أخرى، أي اللامساواة، وذلك سيكون انتقاصاً من دين أو قومية أو لغة أو غيرها من المكوّنات بزعم كونها أقلية، فضلاً عن تعارضه مع مبدأ التكافؤ والمساواة في الحقوق، فحق المسلم مثل حق المسيحي وغيره من أبناء الأديان الأخرى، مثلما هو حق الكردي مثل حق العربي، دون أي افتئات أو استصغار من هذا المكوّن أو ذاك على أساس عددي، فذلك سيعني مخالفة صريحة لمبادئ الشرعة الدولية لحقوق الانسان، التي تقول ديباجته بالاعتراف بالكرامة الأصلية لجميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة، التي هي أساس الحرية والعدل والسلام في العالم... حيث يولد جميع الناس أحراراً متساويين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء، كما جاء في المادة الأولى[٦].

ولذلك لا ينبغي أن يشمل مصطلح الأقليات، القوميات أو الأديان، بل هو أقرب إلى التوازنات والاصطفافات السياسية في البرلمان وخارجه، وفي تمثيل القوى السياسية أو المهنية أو النقابية أو مؤسسات المجتمع المدني. أما بخصوص القوميات والأديان واللغات والأصول السلالية

والإثنية، فينبغي أن تكون على قدر من واحد من المساواة، لأن الأمر يتعلق بالحقوق، وهذه متساوية وتشمل جميع البشر، ولا يمكن التمييز بينهم بسبب عددهم: أقلية أو أكثرية، كما أن هذه الحقوق شاملة وعامة، وتخصّ الإنسان بغض النظر عن عرقه ودينه وقوميته ولغته وجنسه وأصله الاجتماعي، وهي حقوق، لا يمكن تجزئتها أو الانتقاص منها أو المفاضلة بينها لأي سبب كان.

وإذا كان المجتمع العراقي يتكون من العرب والكرد والتركمان والكلدان والأشوريين، وغيرهم كتكوينات قومية وإثنية، فإنه في الوقت نفسه يتألف من المسلمين والمسيحيين والصابئة (المندائيين) والإيزيديين واليهود كأديان تاريخية[٧]، يضاف إليها الشبك والكاكائين وغيرهم. وتنقسم الديانة الإسلامية والمسيحية، إلى طوائف في العراق، حيث يتوزّع المسلمون على طائفتين كبيرتين هما: السنّة والشيعة، ويتألف المسيحيون من الكاثوليك والروم والسريان الأرثوذكس والبروتستانت والأرمن.

وتتنوّع اللغات في العراق، بين العربية التي يتحدث بها سكان العراق بشكل عام إلى الكردية والتركمانية والسريانية والأرمنية وغيرها، وأحياناً تتعايش الإثنيات والسلالات والأديان والطوائف واللغات في أمكنة واحدة متداخلة ومتجاورة ومنسجمة، لاسيما في المدن الكبرى مثل بغداد وأحيائها الكثيرة التداخل والاختلاط، والبصرة والموصل وكركوك وغيرها، وتلك إحدى سمات الدولة العراقية مجتمعياً.

ولم يعرف العراق المعاصر أية احتدامات دينية أو طائفية، الاّ باستثناءات محدودة ولظروف خاصة، كما أنها لم تكن ظاهرة عامة، بل كانت سرعان ما تنتهي أو يتم تطويقها، خصوصاً بالاجتماع الوطني

والشعارات ذات الهويّة العراقية الجامعة، وإنْ كان الأمر يتم أحياناً على حساب الهويّات الفرعية، لكنه في الوقت نفسه يمتص عوامل الاصطدام أو الاحتكاك ويعظّم من عوامل التعايش والمشترك الإنساني دون إهمال المطالبة بالحقوق، ولاسيما بالمساواة والمواطنة، ليس فقط من أبناء الأقليات حسب، بل من عموم أبناء الشعب العراقي، لاسيما من القوى الوطنية العراقية، وخصوصاً قوى اليسار والتيار الديمقراطي والليبرالي، الذي كان وجودهما مؤثراً في العراق، في فترة العهد الملكي بكاملها أو خلال فترة الحكم الجمهوري ولاسيما لسنوات الستينيات.

سببان مشروعان للقلق

لقد ساور الكثير من أبناء "الأقليات" مخاوف وقلق إزاء مصيرها ومستقبلها، لاسيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وارتفاع نبرة الكراهية والإقصاء والتوجّهات الطائفية والمذهبية، خصوصاً من جانب بعض الجماعات السياسية التي ادّعت أنها تنطق باسم الأغلبيات أو حتى أنها تمثلها أو تعبّر عنها، وذلك في محاولة لفرض التقاسم المذهبي والإثني ليصبح أمراً واقعاً.

وقد سادت موجة الاحتدام الطائفي والإثني التي اتّسمت بالتكفير والتأثيم ومحاولات تسييد نمط ديني أو طائفي على الآخرين، وكان لتنظيم القاعدة وممارسته أعمال إرهاب دوراً كبيراً في ذلك، فضلاً عن بعض الجماعات المتطرفة الشيعية أو السنّية، بحيث شملت عملياتها كل من يخالفها بالدين والمذهب والرأي، وإنْ كان ما قاموا به من ممارسات لا علاقة له بالدين أو بالقيم الإنسانية والأخلاقية، لكن انعكاساته كانت كبيرة على أبناء الديانات والقوميات الأخرى، فضلاً عن أبناء الطوائف

الأخرى، وبالطبع فإن أكثر ما يتأثر به هو أبناء "الأقليات"، حيث يكون استهدافهم استئصالياً، لكونهم ينتمون أو ينحدرون من أديان أو أصول أخرى، فضلاً عن طوائفهم المختلفة.

ومثل تلك الممارسات اتّخذت مبررات مختلفة تارة دينية إقصائية ضد الآخر وأخرى كونهم طابوراً خامساً، لاسيما وقد عمل بعضهم مع الأمريكان بصفة مترجمين أو لتسهيل بعض أعمالهم الخدمية، وربما اتّهم بعضهم بأنه من أنصار النظام السابق، ورابعة ذهبوا "فرق عملة" كما يقال، أي لتصفية الحسابات بين المجموعات الطائفية، ولاسيما في الطريق إلى عمليات التطهير الطائفي والمذهبي والإثني، وخامسة لتشويش وارتباك المواقف واختلاطها، وخصوصاً لإضاعة الأثر، وكل ذلك كان يشكّل ذرائع جديدة للتطهير الطائفي والإثني، وهو الأمر الذي شمل مئات الألوف من الفريقين السني والشيعي، لكنه كان أشد قسوة على الأقليات، لاسيما المسيحيين والمندائيين (الصابئة) والإيزيديين وغيرهم، الذين بدأ عددهم يتناقص على نحو ملفت، لدرجة أن الفسيسفاء العراقية الملّونة موزائيكياً، بدت أكثر شحوباً، حيث هاجر ما يزيد عن ثلثي من تبقى من الصابئة، فبعد أن كان عددهم قبيل الحرب العراقية- الإيرانية نحو ٧٠ ألفاً، انخفض هذا العدد إلى النصف حتى الاحتلال الأمريكي للعراق، وقد هاجر ثلثي هؤلاء، بعد احتلال العراق ولم يبق منهم أكثر من ٥ آلاف صابئي، كما تعرض الإيزيديين إلى عمليات تطهير وإجلاء وتفجيرات[٨].

ولعل قلق ومخاوف أبناء الأقليات إتّسعت لسببين أساسيين الأول: هو ما صاحب الإحتلال والإطاحة بالنظام الدكتاتوري السابق وما أعقبهما من فوضى وأعمال عنف استهدفت بهذا القدر أو ذاك التنوّعات الثقافية،

سواءً المسيحيين أو الصابئة المندائيين أو الإيزيدين أو التركمان أو غيرهم من الكرد، ولاسيما الفيلية في بعض المناطق، فضلاً عن أن الإرهاب شمل التكوينات المختلفة التي شهدت تململات لا تزال تمور في أحشائها، لكنه لم يجرِ التعبير عنها على نحو واضح ومعلن، على الرغم من الإرهاصات التي ظهرت هنا وهناك بشكل محدود، وخصوصاً بعد ردود الفعل.

وبالطبع فقد كان هناك طرف قوي أو أطراف قوية وأخرى ضعيفة وأصبحت هذه الأخيرة مهدّدة بوجودها واستمرارها بعدما تعرضت له من استهدافات وانتهاكات، الأمر الذي لم يبق أمام الكثيرين من أفرادها سوى الهجرة في الغالب. وإذا كانت بعض الأطراف القوية والقريبة من السلطة لديها مليشيات، فالإقليات أو المجموعات الثقافية لا تملك سوى وجودها الانساني والحضاري، ولم تكن في يوم من الأيام حاكمة أو قريبة من السلطة، كما لم تكن لديها ميليشيات، لا في السابق ولا في الحاضر، بل إنها فئات وتكوينات مسالمة وتحاول قدر الامكان أن تتجنب أي اصطدام أو أعمال عنف لأنها ستكون الخاسرة بلا أدنى شك والضحية باستمرار.

والثاني هو صعود التيار الإسلامي، في العراق بجميع تكويناته، فضلاً عن النفوذ الإيراني الذي عرف بتوجهه المذهبي الأيديولوجي وهو تيار بالمعلن أو المستتر، بالشريعة أو دونها، يحاول أن يفرض شكلاً من أشكال الهيمنة بحجة أنه أغلبية، ولاسيما عددية، وأحياناً أغلبية طائفية، ومثل هذا الأمر انعكس على بلدان الربيع العربي، لاسيما في تونس ومصر والمغرب حيث فازت القوى الإسلامية في أول انتخابات بعد الربيع العربي، ناهيكم عن انتعاشه في ليبيا واليمن وسوريا والبحرين، وهي

الدول التي شهدت حركات احتجاج واسعة تكلّل بعضها بتغيير الأنظمة السابقة، وظلّت تراوح في بعضها الآخر، الأمر الذي زاد من المخاوف المشروعة في الغالب، خصوصاً ما أثير من علاقة الدين بالدولة فضلاً عن علاقته بمفهوم الهويّة والحقوق الفردية والجماعية ومبادئ المواطنة والمساواة والمشاركة في إدارة الحكم وتولّي المناصب العليا، لاسيما بالنسبة "للأقليات"، وكذلك في الموقف من حقوق المرأة![٩]

ولعل الحذر لدرجة الهلع أحياناً من تكرار موجة العنف والتطرّف والتعصّب وتفجيرات الكنائس والاختطاف الذي تعرّض له المسيحيون وكنائسهم ومقدساتهم، كان الهاجس العام لهم ولبقية الأقليات، بعد الموجة الطائفية التي بلغت ذروتها في العام ٢٠٠٦، حتى وإن انتشرت مثلها في المجتمع ككل، لكن تأثيرها على الأقليات كان واسعاً وعميقاً، حيث بدأت بعض ملامح ووجهة الدولة ومستقبلها تتحدّدان، الأمر الذي لم يكن خارج نطاق أعمال " بلطجة" وعنف منفلت من عقاله، لاسيما لميليشيات قريبة من السلطة، رافقت بعض التغييرات حيث انطلق ذلك من قاع المجتمع في لحظة ضعف الدولة وانهيار أو تفكّك بعض مؤسساتها في وقت بالغ الدقة، ولاسيما في غياب رؤية موحدة وعدم القدرة على اتخاذ قرارات حاسمة والخوف من المساءلة عن أوضاع الماضي، وأوضاع الحاضر، وخصوصاً المتعلقة بالانتهاكات بشكل عام وانتهاك حقوق الأقليات بشكل خاص.

لقد انزلق العنف في العراق إلى منحدر مجتمعي تمارسه مجموعات ضد أخرى بدوافع مختلفة، فبعد أن كان العنف في العراق مقتصراً على الدولة ضد معارضتها أو مقاومة هذه المعارضة بالعنف ضد السلطة، لكنه خرج عن هذا السياق وانحدر إلى مستويات غير مسبوقة حيث

أصبح يمارس باسم فئات أوطوائف لأسباب أحياناً يعجز الإنسان عن إدراك دوافعها الحقيقية، إذا استثنينا محاولة الهيمنة وإملاء الارادة.

الأقليات ومرجعية الدولة

لعل الحكومات العراقية السابقة في غالبيتها كانت تزعم سواءً تعبيراً أو تمثيلاً لطرف أساس سائد (أقلية أو أغلبية) على الأطراف الأخرى الخاضعة (أغلبية أو أقلية)، لا بالمعنى السياسي بل، بقدر علاقته بالتكوين القومي أو الديني أو المذهبي أو حتى الجهوي والمناطقي أحياناً، لأسباب تتعلق بالاستحكام بالسلطة أو الاستئثار فيها، من خلال شبكة من الأتباع والمريدين، لاسيما من ذات الجهة الحاكمة والمتحكّمة، الأمر الذي يطرح موضوع المواطنة على بساط البحث بشكل راهن وغير قابل للتأجيل، خصوصاً بسبب التمييز القومي والديني وعدم الاعتراف بالتنوّع الثقافي والتعددية المجتمعية، في بلد متعدد التكوينات الثقافية دينياً وقومياً ولغوياً. وهي المشكلة التي ظلّت تعاني منها الدولة العراقية منذ تأسيسها في ٢٣ آب (أغسطس) العام ١٩٢١ وحتى العام ٢٠٠٣، حين وقع العراق تحت الاحتلال.[١٠]

ولأن الغالبية الساحقة من العراقيين وبسبب غياب أو ضعف الديمقراطية مفاهيماً وحقوقاً ومؤسسات وممارسات وشحّ الثقافة الحقوقية والقانونية، خصوصاً ثقافة حقوق الإنسان، فقد نظرت إلى التغييرات التي أرادتها وضحّت من أجلها، بشيء من الإرتياب بعد حسم الصراع مع السلطات الحاكمة السابقة، بل أنها ظلّت مذهولة وعاجزة أحياناً في ظل غياب مرجعية الدولة وإحداث نوع من الفراغ أوجدته نظرية الصدمة والترويع الأمريكية، فضلاً عن ما سمّي بالفوضى الخلاّقة،

التي قامت على أساس التفكيك ومن ثم إعادة البناء بمواصفات المحتل والقوى التي تعاونت معه، فلجأ العراقيون في لحظة حساسة ودقيقة إلى المرجعيات الدينية والمذهبية والعشائرية والمناطقية تلك التي لها مكانتها الكبيرة، لكنها لا تمثّل مرجعية جامعة، بقدر ما تمثّله من هويّات فرعية، سواءً كانت دينية أو إثنية أو طائفية، وبكل الأحوال ومع احترام خصوصيتها، فإنها لا ترتقي إلى الهويّات الجمعية الموحّدة.

ولعل تلك المسألة أحدثت نوعاً من الاستقطاب الطائفي والمذهبي والديني والاثني، تم تغذيته في ظروف الصراع المحموم والرغبة في الحصول على المكاسب وبتشجيع من القوى الخارجية المحتلة، الأمر الذي كان أولى ضحاياه هم أبناء الأقليات والجماعات الثقافية الدينية والقومية.

لقد كانت مرجعية الدولة بغض النظر عن الموقف منها مرجعية وطنية موحِّدة، حتى وإن اختلفنا حول طبيعة الدولة، لاسيما الاختلال في تأسيسها واستبداد أجهزة الحكم والسلطة، خصوصاً تماهي السلطة مع الدولة في محاولة ابتلاعها وعدم التفريق بينهما، لكن غياب تلك المرجعية على ضعفها وعوارها ساعد في ظهور الهويّات الفرعية، وهو أمر لا بدّ له أنه يظهر في ظل عوامل الكبت والاستلاب، ولكن ظهوره بهذا الشكل كان على حساب الهويّة الوطنية العامة، التي ينبغي أن لا تلغي الهويّات الفرعية، بل تقوم على احترام خصوصياتها وحقوقها، وتعضدّها لكي تعبّر عن نفسها في إطار مواطنة سليمة ومتكافئة، تلك التي كان فقدانها أو الانتقاص منها سبباً في الانقسام والتشظي الذي وصل إليه المجتمع العراقي بعد الاحتلال، الذي حاول تكريسه بصيغة مجلس الحكم الانتقالي وبناءً على قرار من بول بريمر الحاكم المدني الأمريكي للعراق

(١٣ أيار (مايو) ٢٠٠٣- ٢٨ حزيران (يونيو) ٢٠٠٤) وقد سارع التيار التقليدي ليتصدّر المشهد، ويسعى لملء الفراغ ونجح في ذلك، لاسيما الاتجاهات الدينية والمذهبية والإثنية، في محاولة لركوب الموجة وقيادتها، خصوصاً وقد كانت هذه التيارات قد تعرّضت إلى قمع شديد من الأنظمة السابقة[١١].

وكان التيار الإسلامي، المعتدل أو المتطرف، بما فيه الإسلامويين، وإن اقتبس شعارات الديمقراطية وحاول التكيّف ببراغماتية عالية مع توجهاتها، ينظر إلى الغرب (باعتباره المنبع للفكرة الديمقراطية) بكثير من الشك معتبراً كل بضاعته مغشوشة أو غير صالحة للاستعمال في بلداننا، ساعياً إلى إعادة انتاج خطاب جديد، يروّج له، مستغلاً التضييق على نشاطه في السابق وملاحقته، ليتصدر الشارع السياسي، معتمداً على عدد من الجمعيات والمنظمات الدينية، المهنية والخيرية والإنسانية والخدمية التابعة للمرجعية الدينية، التي تماهت في الفترة الأولى مع التيارات الحزبية الإسلامية، للتبشير بآرائه، ناهيكم عن محاولة مدّ جسر بينه وبين الناس باعتباره الطريق الموصول بالله وباليوم الآخر، لاسيما بارتداء ثوب المرجعية بالنسبة لغلاة الشيعة وعلماء الدين لغلاة السنّة وبحثاً عن الشفاعة المنشودة، خصوصاً وأن كلا الفريقين يعتبر نفسه من الفرقة الناجية، مخطّئاً للآخرين ومستخفّاً بطقوسهم وشعائرهم.

وكانت تلك الجهود قد أثمرت عن فوز التيار الاسلامي الشيعي وبقيادة حزب الدعوة حيث توالى على رئاسة وزراء العراق في الدورة الأولى (الانتقالية) الدكتور ابراهيم الجعفري ولدورتين كاملتين نوري المالكي، وبالمعدّل فإنه منذ العام ٢٠٠٥ فإن حزب الدعوة وحلفاءه يعتبرون حكاماً فعليين، للعراق، في ظل انقسام طائفي وإثني، وقانون انتخابات لا ينجم

عنه سوى نتائج مشابهة في ظل القائمة المغلقة في انتخابات العام ٢٠٠٥ ثم القائمة المفتوحة في انتخابات ٢٠١٠، ولكن مع قاسم انتخابي ومقاعد تعويضية وأخرى للأقليات بما يكرّس التمترس الطائفي والإثني، فضلاً عن استمرار ظواهر المحاصصة والارهاب والفساد الإداري والمالي، تلك التي تطال الأقليات قبل غيرها، بل وتجعلها هدفاً سهلاً للميليشيات أو لسياسات التهميش والعزل.

ولذلك لم تكن النتائج التي أحرزها التيار الإسلامي الشيعي ونظيره السنّي مفاجئة تماماً، وإن كانت لبعضهم صدمة قوية، لأنها لم تدرك ولم تتحسّب ماذا يعني استمرار حكم الاستبداد لعقود من الزمان؟ وماذا يمكن أن ينتج من بدائل سياسية؟ وهو ما حاول النظام السابق، مثله مثل الأنظمة العربية السابقة قبل موجة الربيع العربي العزف على هذا الوتر، زاعمين أن بديلها سيكون متطرفين وربما ارهابيين من تنظيمات القاعدة أو غيرها، وفي أحسن الأحوال سيكون "الاسلاميون السلفيون" وهم جميعاً معادون للغرب بديلاً عنهم، حيث ستتهدد هوامش الحريات المحدودة وحقوق المرأة وستزداد معاناة الأقليات، لاسيما التلويح بتطبيق مبادئ الشريعة حسب التعاليم المتشدّدة السائدة لدى الجماعات الاسلامية، الأمر الذي كان رسالة للداخل من جهة وأخرى للخارج من جهة أخرى.

وإذا كان التيار الوسطي واليساري الماركسي والعروبي، الأقرب إلى العلماني والمدني والعقلاني والليبرالي هو من دفع أثماناً باهظة في الماضي، فإن التيار الإسلامي والإسلاموي هو الذي حصد نتائج ما بعد الحكم الدكتاتوري في العراق، وسواءً كان الأمر باستحقاق من خلال التعبئة والتحشيد والشحن الطائفي، أو دون استحقاق في لحظة فراغ

تاريخية ولحظة تخدير للوعي، فإنه أصبح واقعاً وعلى الجميع التعامل مع هذه الحقيقة.

لقد أعاد التيار الإسلامي تنظيم نفسه وقواه على نحو سريع مستفيداً من امكاناته المالية واللوجستية وتأثيره العاطفي على الناس باستمرار تفاعله معهم من خلال اللقاءات اليومية في الجوامع والمساجد وأماكن العبادة، فضلاً عن دعم المرجعية، لدى الشيعة، وعلماء الدين لدى السنّة، خصوصاً وقد انقسمت وزارة الأوقاف العراقية إلى وقفين: شيعي وسني وسرت الدماء الطائفية في عروق الكثيرين، علماً وأن وظائف الدولة العليا بفعل نظام المحاصصة توزّعت على الطوائف، "ومن المشير إلى الخفير" كما يُقال، ولم تكن للكفاءة والمساواة أي اعتبار في ظل تلك الأوضاع وهو ما انعكس على ظروف الأقليات، لاسيما المسيحيين والصابئة وغيرهم.

ولمجرّد صعود التيار الإسلامي ساورت كثير من الشكوك المشروعة موقفه من الأقليات التي ظلّت "محرومة" إلى حدود غير قليلة من مواطنة متساوية ومتكافئة وعلى قدر من الندّية مع الآخرين، خصوصاً وأن التاريخ المعاصر للأقليات لقي مثل هذا التمييز أو العنف، سواءً كانت أقليات قومية أو إثنية أو دينية أو طائفية أو غيرها.

لقد إزدادت وتعاظمت مسألة الأقليات في البلدان العربية، بل أنها اشتبكت لدرجة التعقيد ووصلت في بعض البلدان إلى طريق مسدود لأنها لم تجد حلولاً عقلانية وعلى أساس المواطنة واحترام حقوق الإنسان ومبادئ المساواة وعدم التمييز، على الرغم من التطورات التي حصلت في العالم على هذا الصعيد، لاسيما في أوروبا التي شهدت حروباً طاحنة في القرون الوسطى، إلاّ أنها استقرت بإقرار الدولة المدنية وإعلان مبادئ

المساواة طبقاً للقانون، تلك التي تعمّقت في القرن العشرين بخصوص حقوق المرأة والأقليات وحقوق الإنسان عموماً.

لقد عانت الأقليات في بلداننا العربية، وفي العراق بشكل خاص من إشكالات تاريخية كثيرة، ففي فترة الدولة العثمانية، ولاسيما الحقبة المتأخرة منها والتي عُرفت باسم الرجل المريض، سعى الغرب للتدخل فيها على نحو سافر، بحجة حماية الأقليات الدينية وضمان حقوقها[١٢]، ولم تكن فكرة الاعتراف بالمِلَل والنِحَل كافية لتلبية هذه الحقوق للولايات العثمانية وللأديان والقوميات المتكوّنة منها، وهذه الفترة هيّأت لفترة أخرى أعقبتها، خصوصاً بانتشار الوعي القومي من جهة، والشعور بالهويّة الدينية من جهة أخرى، واتخذت شكلاً آخر في فترة الاستعمار.

وكان يفترض بعد تأسيس الدولة العراقية في العام ١٩٢١ وفيما بعد استكمال استقلالها ودخولها عصبة الأمم في العام ١٩٣٢ أن تبحث في حلول لمشكلة الأقليات على أساس المواطنة والمساواة والمبادئ الدستورية للدولة العصرية التي انتشرت في العالم، لاسيما في الفترة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، والفترة التي أعقبتها وذلك بعد انهيار الفاشية والنازية، وتأسيس منظمة الأمم المتحدة وإقرار مبدأ حق تقرير المصير كأحد أركان المبادئ الآمرة في القانون الدولي Jus Cogens وفيما بعد بإقرار الاعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام ١٩٤٨ باعتباره الشجرة الوارفة التي أثمرت عشرات الغصون والفروع طيلة السنوات الستين ونيّف، حيث تم إبرام نحو ١٠٠ إتفاقية دولية بهذا الخصوص.

لكن مشكلة الأقليات تفاقمت بالتدريج، وإذا كانت فترة العهد الملكي في العراق ١٩٢١-١٩٥٨ قد اتسمت بأنها الأقل تمييزاً بخصوص الأقليات، فإنها شهدت احتدامات لاحقة بسبب تعقّد الوضع السياسي في العراق

وظروف الحرب والحصار وفيما بعد الاحتلال التي عاظمت من مشكلة الأقليات، خصوصاً عدم الاعتراف بحقوقها وبالتعددية الثقافية والتنوّع الديني والقومي، الأمر الذي زاد الطين بلّة وعمّق من مشكلة الحكم، سواءً إزاء حقوق الكرد القومية، بما فيها حقهم في تقرير المصير واختيار شكل العلاقة مع أشقائهم عرب العراق، أو اعتماد مبدأ عدم التمييز والمساواة إزاء الأديان والتنوّعات الثقافية الأخرى، ولاسيما المسيحيين والصابئة المندائيين وبقية الأقليات، في حين كانت أوروبا الغربية قد وضعت اللمسات النهائية أو شبه النهائية للإقرار بالتنوّع والمساواة والمواطنة، ولحقت بها أوروبا الشرقية في أواخر الثمانينيات.

وإذا كانت القوى الوطنية العراقية ما بعد الاستقلال رفعت شعارات ما فوق دينية وما فوق إثنية أو مذهبية وسعت لعبور التكوينات المختلفة في إطار الدولة الوطنية وهو أمر صحيح، لكن ما كان ينقصه هو الاعتراف بالأقليات على القدر نفسه من المساواة، ناهيكم عن احترام خصوصياتها وهويّاتها الفرعية. وقد كان عدم الاعتراف، فضلاً عن التمييز سبباً في تعميق المشكلات، التي تراكمت وتعقّدت خصوصاً عندما صاحبها قمع وتهميش.

ولا شك أن مسألة التنوّع الثقافي التي وجدت لها أرضاً خصبة لدى أطراف سياسية يسارية وديمقراطية، وخصوصاً بالنسبة للكرد انعكس ذلك في الدساتير العراقية بعد ثورة ١٤ تموز (يوليو) العام ١٩٥٨ وفي دستور العام ١٩٧٠ وإن كان الأمر ظل دون حلول عملية باستمرار القمع والاضطهاد، لكن مسألة المساواة وعدم التمييز ظلّت إشكالية بالنسبة للأديان الأخرى وقد انتعشت في الثمانينيات وعشية انهيار النظام الدولي القديم القائم على القطبية الثنائية وانتهاء عهد الحرب الباردة

وتحوّل الصراع الآيديولوجي من شكل إلى شكل آخر، الأمر الذي عزّز الشعور بضرورة انبعاث وتعزيز الهويّات الفرعية وإيجاد حلول عقلانية وعملية لمشكلة الأقلّيات، سواءً كانت قومية أو دينية أو غيرها.

ولم يعد بالإمكان غضّ النظر عن حقوق قوميات أو أديان تحت أية مبررات أو شعارات كبرى، سواءً مواجهة العدو الصهيوني أو الخطر الخارجي أو التفرّغ لبناء الدولة وتسليح جيشها وتدريبه، لأن بالاعتراف بالحقوق والحريات، لاسيما للأقليات، بإمكانه تعزيز المشاركة التي من شأنها تعميق التوجه نحو التنمية وتوسيع دائرة المواجهة مع الأخطار والتحديات الخارجية، وليس العكس.

ولم تكن المقايضات في قضايا الحريات والحقوق، لاسيما فرض ثقافة سائدة بحجة الأغلبية والتنكر لتعددية المجتمعات المتعددة الثقافات، كما هو المجتمع العراقي، سوى مبررات لأنظمة شمولية لتثبّت سلطاتها وادعاء أفضلياتها وزعم نطقها باسم الشعب كل الشعب، تارة باسم العروبة والوحدة ومواجهة العدو والخطر الأجنبي الذي يدّق على الأبواب، وثانية باسم مصالح الثورة ولاسيما الكادحين، وثالثة باسم الإسلام والشريعة، والحرام والحلال والمقدّس والمدنس بذريعة أنها تمثل السماء، كما هي الفترة الراهنة.

ولعلّ الجماعات الإرهابية لم تعطي نفسها حق تمثيل العدالة حسب، بل عملت على استخدام السلاح وأصدرت أحكاماً خارج القضاء، بل ونفذتها باسم الله لدرجة أن الذبح أصبح على الهويّة في بلد عرف التسامح والتعايش الديني والقومي مثل العراق، على الرغم من استمرار مشكلة الأقليات، وهكذا سعت المجموعات الإرهابية والميليشيات لتكون هي جهة التشريع والقضاء والتنفيذ في آن واحد دون أية قوانين أو

مؤسسات شرعية أو رسمية ومعلنة، بل كان كل شيء يتم في الخفاء وفي ظروف بالغة السرّية.

أخطاء معتّقة

لم تتعامل الحكومات العراقية في العقود الثلاثة الماضية مع هذه الظواهر الجديدة والتطورات في موضوع الأقليات بشكل إيجابي وبإنفتاح لقبول الواقع القائم على التنوّع، وحاولت تسويف الاعتراف بالحقوق الحريات أو المداورة على حساب الأقليات أو إعلان بعض الحقوق والمراوغة عليها أو جعلها أقرب إلى مكرمات، ولكن الواقع الجديد، لاسيما الاحتلال كان هو الأسوء فيما يتعلق بالأقليات، لدرجة أن ما تعرّضت له من انتهاكات وارهاب أصبح أكثر إشكالية سواءً فكرية أو موقف استعلائي أو رغبة في الهيمنة أو سعي للانتقاص من الحقوق، والنظر إلى الأقليات بمنظار أدنى، بل أصبح الأمر تهديداً للوجود بالكامل في محاولة استئصال وإقصاء وتهجير.

وهكذا شعرت "الأقلّيات" لا الانتقاص من حقوقها فحسب، بالتهديد من فقدان أمنها وأمانها، ولهذا ظلّت تتقدّم خطوة أحياناً وتؤخر أخرى، لأنها غير متيقّنة أن وضعها اللاحق سيكون أحسن من وضعها السابق، على الرغم من معاناتها في ظل الحكم الدكتاتوري، لكنها كانت تعيش في ظل مجتمع يتقبّل وجودها ويحفظ أمنها وأمانها، حتى وإن كانت مبررات الدولة لا تأخذ بمبدأ المساواة والمواطنة المتكافئة، لكن المجتمع بشكل عام كان ينظر إليها نظرة إيجابية بشكل عام.

ولم نعرف أو نسمع أن ثمت استهدافات جماعية أو حتى فردية طالت الأقليات لكونها أقليات، وإن حصل الأمر على نحو محدود وفردي ولا

يكاد يذكر وهو محصور جداً بظروف خاصة، في حين أن استهدافهم أصبح مجتمعياً من جانب جماعات متطرفة باسم الإسلام: سنة وشيعة، فضلاً عن التنظيمات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة: والأكثر من ذلك هناك محاولات لإضفاء الطابع الإسلامي أو الإسلاموي على الدولة العراقية بشعارات استفزازية والقيام بأعمال عنفية، طالت الأقليات بمقدساتها وأفرادها، وهو أمرٌ لم يحصل في السابق منذ تأسيس الدولة العراقية وحتى وقوعها تحت الإحتلال.

ولعل هذا ما حاول آلان جوبيه وزير خارجية فرنسا أن ينفخ فيه عندما قال: أن مسيحي الشرق قلقون على ديمومة وجودهم، ولاسيما في ظل صعود التوتر الطائفي، ولهذا ينبغي تفهّم مخاوفهم، وإذا كان هذا الكلام صحيحاً، فإن الوجه الآخر له ولكيلا يستغل ويستثمر على كونه كلام حق، حتى وإن أريد به باطل، ينبغي النظر إليه من زاوية مواقف الدولة العراقية ونواقصها إزاء مسألة حقوق المواطنة والمساواة وعدم التمييز. وإذا كانت شعارات الربيع العربي، تأمين الحرية والكرامة الإنسانية، فإن الحق في المواطنة المتساوية يكون في صلب أهدافه، ذلك لأن ضياع هذه الأهداف، سيكون ضياعاً للربيع العربي أو تأخيراً لنتائجه وزيادة في معاناة السكان التي طال انتظارها.[١٣]

وقد دفعت أعمال عنف واسعة النطاق في العراق ضد المسيحيين والتنوّعات الثقافية الأخرى مثل الصابئة والأيزيديين والتركمان والشبك بما فيها تفجيرات لكنائس أو المطالبة بإقامة دولة إسلامية أو وضع المسيحيين والصابئة وغيرهم بين خيارين أما الدخول في الإسلام أو دفع الجزية، والاّ مغادرة البلاد، والاستيلاء أحياناً على بعض مساكنهم وبيوتهم، وهو ما أدى إلى زيادة درجة الاستقطاب والهلع من

استهدافهم، وتهديد مصيرهم ووجودهم، فالارهاب والعنف ضدهم يختلف عن استهداف المكوّنات الأخرى مثل المسلمين أو العرب أو الكرد في كردستان أو المكوّنات الكبرى، لأنه مهما حصل فلن يؤدي إلى هجرتها كاملة أو زوال تأثيرها.[١٤]

وقد لعب تنظيم القاعدة في العراق وما سمّي بدولة الرافدين الاسلامية دوراً في إذكاء نار العداوة ضد الأقليات، فضلاً عن جماعات إسلامية متطرفة، سواءً تعلن مواقفها أو تضمرها أحياناً، ولكن بيئة التطرف والتعصب والإقصاء التي سادت في العراق، كانت مشجعة لاستهداف الأقليات، خصوصاً في ظل الفوضى، وهو ما حصل بُعيد الربيع العربي في العديد من البلدان العربية.

مشكلة المسيحيين العرب

عانت المنطقة من عناصر تطرف وتعصّب لرفض وجود المسيحيين العرب وجرت حملات منظمة معلنة ومستترة لاجلائهم، وبشكل خاص في إسرائيل بعد قيامها وطرد سكان البلاد الأصليين، ولاسيما باستهداف المسيحيين لكي يُقال أن الصرا ع ديني بين مسلمين ويهود وليس صراعاً وطنياً بين مستوطنين وكيان عنصري مغتصب وبين شعب عربي فيه مسلمون ومسيحيون ودروز ويهود كذلك. فبعد أن كانت نسبتهم في فلسطين تزيد عن ٢٠٪ أصبحت اليوم نحو ١,٥٪ وكان عددهم في القدس وحدها قبل العام ١٩٤٨ نحو ٥٠ ألف وإذا بها لا تزيد اليوم عن ٥ آلاف. وحصلت هجرة مسيحية سورية أيضاً فبعد أن كان عدد المسيحيين ما يزيد عن ١٦٪ أصبح اليوم أقل ١٠٪.

أما في العراق فقد هاجر ما يقارب ثلثي عدد المسيحيين خلال ثلاث

فترات الأولى فترة الحرب العراقية- الإيرانية والثانية فترة الحصار الدولي، أما الثالثة فهي الأوسع والأشمل فقد كانت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في العام ٢٠٠٣، ولاشك أن النسبة الأكبر كانت خلال اندلاع موجة التطهير والقتل، ولاسيما في العام ٢٠٠٦- ,٢٠٠٧ وإن كانت عملية نزوح داخلي بدأت من البصرة إلى بغداد وكذلك من الموصل وكركوك إلى بغداد، وفيما بعد إلى كردستان ومنها إلى الخارج.

وبعد أن كان عدد المسيحيين في العراق قبل الحرب العراقية- الإيرانية نحو مليون مسيحي في مجتمع لا يزيد عدد نفوسه عن ١٧ مليون إنسان، أصبح عددهم بعد ثلاثين عاماً أقل من نصف مليون، في حين أصبح سكان العراق أكثر من ٣٠ مليوناً، علماً بأنه لا توجد إحصاءات دقيقة، وهذه هي إحصاءات تقريبية، ولكنها باعتقادي قريبة من الواقع.

وحصلت هجرة مسيحية كثيفة في لبنان أيضاً، فقد هاجر نحو ٧٠٠ ألف لبناني من أصول مسيحية ومعظمهم من الكفاءات إلى الخارج، ولاسيما خلال الحرب الأهلية ١٩٧٥-١٩٩٠ وبُعيد اتفاق الطائف، ولم يسلم أقباط مصر من التمييز، وشهدت أحداث تفجير كنيسة الاسكندرية في العام ٢٠١١ وأحداث امبابة استخدام هذه الورقة، بل التعويل عليها أحياناً أما لاستمرار الاستبداد أو لجعل الاصطفاف دينياً، الأمر الذي يعقّد من مشكلة الأقليات، التي لا تتعلق باستبدال الأنظمة أو تغييرها، بل تتطلب تغيير العقليات المهيمنة واستبدال الثقافة السائدة ونشر الوعي الحقوقي والقانوني وتعزيز احترام حقوق الانسان، بل والعمل على وضعها أساساً في الدساتير والتشريعات لكفالة مبادئ المساواة والمواطنة والعدالة ولضمان حقوق الأقلّيات وهويّاتهم الثقافية وخصوصياتهم دينية كانت أم قومية، والأمر يحتاج أيضاً إلى إعادة

النظر بالمناهج التربوية والتعليمية التي تحتوي على الكثير من الانتقاص من الأقليات أحياناً بل إنها تنظر إليهم باستصغار، وهذا يتطلّب أن يلعب الإعلام دوراً على هذا الصعيد وكذلك ما يمكن أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني من خلال تعزيز القيم القانونية والأخلاقية لمبادئ المساواة وعدم التمييز.

ولعل هذه واحدة من مفارقات غريبة، إذا كانت الأنظمة العراقية السابقة كابتة للحريات ولحقوق الجميع، بما فيه الاقليات التي يقع عليها الإضطهاد مضاعفاً ومركباً، لكن ما حصل من تغييرات، لم تجعل هذه القضية في الصدارة، لاسيما وقد تعرّض الكثير من أبناء الأقلّيات إلى أعمال عنف وتنكيل واضطهاد، بل وإن الفتاوى التحريضية انتشرت ضدهم وازداد التعصب والتطرف بحقهم، الأمر الذي يثير علامات استفهام كبيرة حول المستقبل، وهو يحتاج إلى وقفة جدية للبحث في موضوع الهويّات والجدل التي خلقته في الماضي والحاضر.

والأمر يحتاج إلى جهود غير قليلة، فموضوع الأقلّيات لا يزال يثير ردود فعل متباينة وحتى الآن، فإن النخب الفكرية والسياسية والدينية، تتعامل معه من منظور ذاتي أحياناً دون رؤية شاملة لموضوع الدولة والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها بدءًا من المواطنة ووصولاً للمساواة في إطار احترام الحقوق والحريات الأساسية الفردية والجماعية انطلاقاً من عدم التمييز وعلى قاعدة ومنظور حقوق الإنسان.

وإذا كان الشعار الكبير الذي واجه النظام السابق في العراق، ونعني به انتهاكاته السافرة والصارخة لحقوق الإنسان، فإن ما شهدناه، لاسيما على صعيد الممارسة بعد الاحتلال والحكومات التي أعقبته كان تعارضاً كاملاً مع منظومة حقوق الانسان الدولية، سواءً للحقوق

الجماعية أو الفردية تلك التي تقرّ بحق الأمم كبيرها وصغيرها بالمساواة في الحقوق، واعتبار جميع الثقافات جزءًا من التراث الإنساني المشترك للبشرية بما فيها من تنوّع واختلاف بتأكيد واجب الحفاظ على الثقافة ورعايتها وضمان حق كل شعب في تطوير ثقافته، إضافة إلى حق كل فرد في المشاركة الحرّة في حياة مجتمعه وحقه في التمتع بالفنون والآداب والمساهمة في التقدم العلمي وحقه في الحرية الفكرية الخ...

ولعل ذلك يعني فيما يعنيه إقرار بمبدأ المساواة، لا على أساس أغلبية دينية أو قومية، بل على أساس مبادئ المساواة والهويّة المشتركة المتعدّدة، المتنوّعة، والقائمة على مبادئ المواطنة، دون التوقف عند التمييز بسبب الأقليات أو الأكثريات.

وتقرّ الشرعة الدولية لحقوق الإنسان بالمساواة بين الثقافات ورفض التمييز بين الأمم والشعوب وعدم الاعتراف بفكرة التفوّق أو الهيمنة، وهو ما أكدته منظمة اليونسكو وما تبنّاه إعلان مكسيكو عام ١٩٨٢ حول الحق في احترام الهويّة الثقافية. إن الحق في الهويّة الثقافية للشعوب والجماعات يعطي الأشخاص والجماعات الحق في التمتع بثقافاتهم الخاصة وبالثقافات الأخرى المحلية والعالمية، ذلك أن إقرار الحق في الثقافة يعني: حق كل ثقافة لكل أمة أو شعب أو جماعة في الوجود والتطوّر والتقدّم في إطار ديناميتها وخصائصها الداخلية واستقلالها، ودون إهمال العوامل المشتركة ذات البعد الانساني وقيم التعايش والتفاعل بين الأمم والشعوب والجماعات.

وقد شهد القانون الدولي في العقود الثلاثة الماضية تطوراً ايجابياً في موضوع الأقليات، حيث تناولت العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية موضوع عدم التمييز، كما حظيت " الحقوق الخاصة" باهتمام كبير،

خصوصاً بعد إبرام " إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو اثنية أو دينية أو لغوية " الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٩٢ كما تم ذكره في مقدمة هذا البحث والذي عُرف باسم " إعلان حقوق الاقليات " Minority Rights، حيث أنشئ على أساسه فريق معني بحقوق الأقليات عام ١٩٩٥ اعتماداً على الحقوق الثقافية[١٥].

وعودة إلى تعريف الأقلية فإنه ليس محل إجماع، بل يثير الكثير من الالتباس والجدل إلاّ أن التوصيف الوارد في الإعلان، أو مقاربته بخصوص الأقليات أو الجماعات القومية والإثنية والدينية يكاد يكون الأقرب الى تحديد مفهوم الأقلية. إن الهويّة الثقافية لبعض الأقليات تعتمد على شعور قوى بالتاريخ، خصوصاً عندما تكون تلك الأقلية قد تمتعت بشيء من الاستقلالية، أو الخصوصية المتميزة في إدارة نفسها.

ويقصد بالحقوق الخاصة، الحفاظ على تلك الهويّة والخصائص الذاتية والتقاليد واللغة في إطار المساواة وعدم التمييز. ونصّت المادة (٢٧) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على ما يلي: " لا يجوز في الدول التي لا توجد فيها أقليات إثنية أو دينية أو لغوية، أن يُحرم الأشخاص المنتمون الى الأقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة، أو إعلان ممارسة دينهم أو استخدام لغتهم بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم". وتؤكد هذه المادة على الحق في الهويّة القومية أو الإثنية أو الدينية أو اللغوية، وحق الحفاظ على الخصائص المتميزة، التي لا بد من تنميتها وحمايتها، ولا يعفي ذلك دولة من الدول من الالتزام بهذه الحقوق اعترافها أو عدم اعترافها رسمياً بوجود أقلية من الأقليات.[١٦]

ويمنح إعلان حقوق الأقليات الصادر عام ١٩٩٢، والمكوّن من ٩ مواد،

الأشخاص المنتمين إلى أقليات عدداً من الحقوق منها:

* حماية الدول لوجودهم وحقوقهم (م/١).
* الحق في التمتع بثقافتهم الخاصة (م/٢).
* الحق في المشاركة في الحياة الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية العامة (م/٢- الفقرة الثانية).
* الحق في إقامة صلات سلمية، ومواصلتها مع سائر أفراد جماعتهم، والحق في إنشاء روابط خاصة(م/٢ -الفقرة ٤٩٥).
* حق ممارسة الحقوق فردياً وجماعياً، ودون تمييز (م/٣).

وبالقدر الذي يتطلب مراعاة الخصوصية الثقافية والقومية والدينية وتعزيزها بوجه محاولات " الإلغاء" و"التهميش" و"الإلحاق" و"الاستتباع"، بحجة "الشمولية" والثقافة السائدة أو العالمية، إلاّ أنها لا ينبغي أن تكون وسيلة للانتقاص أو التملص أو التحلل من المعايير والالتزامات الدولية، خصوصاً في القضايا الأكثر راهنية وإلحاحاً بما أبدعه الفكر الإنساني وما توصلت اليه البشرية، وهو ملكها جميعاً، تعمق على مرّ العصور، وهو لا يقتصر على قارة أو أمة أو شعب أو جماعة، بل هو مزيج من التفاعل الحضاري للثقافات المتعددة المشارب والتكوينات والمصادر.

الإسلام والتنوّع الثقافي

أعتقد أن الإسلام ساهم برافده الثقافي في تعميق توّجه البشرية الحضاري باتجاه احترام التنوع والتعددية والخصوصية الثقافية والدينية، ولعل "حلف الفضول" الذي أبرم في عهد الجاهلية في دار " عبدلله بن جدعان"، حين تعاهد فضلاء مكة على ألاّ يدعوا مظلوماً من

أهلها أو ممن دخلها من سائر الناس إلاّ ونصروه على ظالمه، خير دليل على العمق الحضاري العربي، حيث أبقى عليه الرسول صلى الله عليه وسلم، وفيما بعد عكست تعاليم الإسلام والقرآن الكريم النزعة الانسانية المتأصلة. وهناك من يعتبر " حلف الفضول" أول رابطة لحقوق الانسان في العالم، وأراني منذ نحو عقدين ونيّف من الزمان وأنا أدعو إلى ذلك، أن أقرّ بالدور الريادي للمفكر العربي السوري د.جورج جبّور الذي واصل الفكرة بإصرار لا نظير له لتصبح "واقعاً " بدأت تعترف به بعض المنظمات والجهات الدولية الحقوقية.

وكان دستور المدينة أول دستور مكتوب في العالم يتناول الحقوق والواجبات ويتضمن حقوق الطوائف والأديان والتكوينات التي تعيش في المدينة (يثرب) التي جاء الرسول (ص) مهاجراً وكتب فيها شرعة أو دستور المدينة. وإذا كان دستور المدينة قد ضمن حقوق اليهود فإن صلح الحديبة كان قد ضمن حقوق نصارى نجران التي تعني الاعتراف بالتنوع الثقافي والديني.

أما العهدة العمرية فهي عبارة عن وثيقة أصدرها الخليفة عمر بن الخطاب (رض) بعد معركة اليرموك الشهيرة التي انتصر فيها العرب على الروم، وعند دخول الفاروق مدينة القدس استقبله أهلها دون أن تراق قطرة دم واحدة وأعطاهم العهد المشهور " العهدة العمرية" وتضمن العهد حفظ الحقوق، مؤتمناً على نصارى وطوائف القدس على حياتهم وأمنهم وكنائسهم وأموالهم.

كما تضمنت وثيقة فتح القسطنطينية التي أعطاها محمد الفاتح الى سكان اسطنبول (الأستانة) منح الحقوق الى أهلها والأمن والسلامة الشخصية وحفظ المال والعرض وحق تأدية الطقوس والشعائر الدينية

خصوصاً وأن معظمهم من المسيحيين.[١٧]

إن ضمان حقوق الاقليات الثقافية تبدأ خطوته الأولى من الاعتراف بالتنوّع والتعددية!!

لقد استهدفت "الأقليات" سواء كانت مسيحية أو مندائية (صابئية) لكونهم مسيحيين وصابئة أولاً، ثم استهدفوا لأنهم جزء من الاستهداف العام، ولكن ذلك ليس بمعزل عن محاولات لتفريغ العراق من المسيحيين والصابئة الذين قدّموا على مدى تاريخهم خدمات جليلة للعراق وللامة العربية، على جميع الصُعد الفكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والأدبية والفنية والتاريخية والقانونية والعلمية.

لقد كان المسيحيون والصابئة هدفاً سهلاً للارهاب، وضحايا جاهزون لفرض نمط سياسي وديني واجتماعي معيّن، في إطار صراع أصولي- طائفي ومذهبي وإثني، وغالباً ما يتم التشكيك بأصولهم ووطنيتهم وولائهم، وينسى هؤلاء أن مسيحيي الشرق هم أهل الشرق، والمسيحية كانت موجودة في منطقتنا قبل الإسلام، وأن السيد المسيح شرقي بتراثه وليس غربياً، فالمسيحيون ليسوا طارئين أو مهاجرين جاءوا ليستقروا في هذه البلدان. إنهم ليسوا رعايا، بل إنهم مواطنون لهم الحقوق وعليهم الواجبات ذاتها التي على الآخرين. وإذا افترضنا حقوقاً للمواطنة، فينبغي أن تقوم على أساس المساواة وعدم التمييز بسبب الدين أو العرق أو اللغة أو المنشأ الاجتماعي أو غير ذلك.

شخصياً لا أنظر إلى المسيحيين كأقلية، كما لا أنظر إلى أي تنوّع ثقافي وخصوصية تعددية قومية أو دينية باعتبارها "أقلية"، وأشعر بقدر من الانزعاج عند استخدام مصطلح "الأقلية" على المكوّن الثقافي المسيحي أو غيره قومياً كان أم دينياً، على الرغم من أن الأمم المتحدة

جاءت على ذكر حقوق الأقليات كما تمت الإشارة إليه، لأن للمسيحيين خصوصية، وتميّزاً وتاريخاً وعادات وطقوساً مختلفة وهم جزء من مكوّن كوني تاريخي واسع ومتشعب وعميق. وقد يكون مناسباً استخدام مصطلح الاقلية والأكثرية في المعادلات السياسية وفي نتائج الانتخابات النيابية أو غيرها وليس للأديان أو القوميات أو اللغات، تلك التي أجد في استخدام مصطلح التنوّع والتعددية أقرب من غيره للتعبير عن الحالة، لأنه دليل على المساواة والتكافؤ، بغض النظر عن العدد، وهو إقرار بالاختلاف والحق في التميّز.

إن تعاظم الهجرة المسيحية، سيؤدي إلى قيام مجتمعات آحادية بعيدة عن التنوّع والتعددية، وستدور هذه المجتمعات حول نفسها، وتتعرض إلى التآكل، لاسيما لمكوّنات مهمة في نسيجها الثقافي، على ما في ذلك من خسارة لمقوّمات وكيانات جوهرية تشكّل جزءًا من الفسيفساء الاجتماعية والدينية والثقافية ومن البنيان الاجتماعي للدول العربية المشرقية.

إن اضطرار المسيحيين إلى الهجرة من " اسرائيل" هو أمر مفهوم بسبب السياسة العنصرية الاستعلائية الاجلائية، لكنه فيما يتعلق بالبلدان العربية والمشرقية الأخرى، وخصوصاً العراق هو رسالة سلبية وسوداء إلى العالم أجمع بأن مجتمعاتنا تضيق ذرعاً بالتنوّع الديني والاختلاف الثقافي، لاسيما لغير المسلمين، ولعلّ ذلك سيدفع المسلمون ثمنه باهظاً قبل غيرهم، فهو خسارة لطاقات وكفاءات وسكان أصليين في بلداننا، يشكّلون جزءًا مهماً من حضارتنا وتاريخ مجتمعاتنا وشعوبنا. ولا يمكن تصوّر بلدان عربية ومشرقية دون وجود مسيحي مؤثر في المشهد العام.

لقد تصدّر فرنسيس المراش وفرح انطون وشبلي شميل وأديب اسحاق

الدعوات التي نادت منذ القرن التاسع عشر إلى قيام دولة الحرية والعدالة والمساواة، دولة أساسها العقل والعقلانية، وما أحوجنا اليوم إلى مثل تلك الدعوات، التي أريد بها تعضيد مجتمعاتنا لتسير في دروب التنوير وتحرز استقلالها وتتطلع إلى وحدتها. ويكفي ذكر إسم أنستاس الكرملي ودوره في الثقافة العراقية في القرن العشرين، لنتأكد مدى التأثير الذي تركه على مجتمعنا وثقافتنا.[١٨]

أما بخصوص المندائية (الصابئة) فقد اشتقت من الجذر (مندا) ويعني حسب اللغة المندائية (المعرفة أو العلم) في حين أن كلمة الصابئة جاءت من كلمة (صبا) والذي يعني اصطبغ أو تعمّد أو غطّ أو غطس في الماء وهي من الشعائر الدينية المندائية.

والمندائية هي أقدم الديانات الشرقية الموحِّدة والعارفة بوجود الخالق الأزلي وقد ولدت ما قبل المسيحية من بلاد الرافدين وفلسطين، وقد ورد ذكرها في القرآن، وتعود أصولهم إلى النبي إبراهيم الذي عاش في مدينة أور السومرية- "مدينة القمر إنانا" ولهم كتاب مقدس يُعرف "كنز ربا " (الكنز العظيم) وهم شعب آرامي ولغته الآرامية المتأثرة بالأكدية العراقية القديمة، وأكثر ما يشار إليهم بأبي إسحاق الصابئي وزير الطائع والمطيع. اشتهر منهم في العصر الحديث عبد الجبار عبدالله العالم الفيزياوي الذي كان رئيساً لجامعة بغداد بعد ثورة ١٤ تموز (يوليو) العام ١٩٥٨، وبالطبع فإن عدداً من الأدباء والفنانين والمربين والسياسيين ولاسيما لجهة الحركة الشيوعية واليسارية كانوا من الصابئة المندائيين.

وكما تمت الإشارة إلى أن عددهم أخذ بالتناقص بسبب تسارع وتيرة القتل، فضلاً عن الهجرة بسبب الخوف الدائم وحسب أحد الشخصيات

المندائية "بشار السبتي" فإن أكبر المخاطر التي تتهدد المندائيين هي الانقراض[١٩] وذهبت منظمة العفو الدولية إلى القول أن الصابئة المندائية تعرضوا إلى القتل، لاسيما الصاغة منهم وهي مهنة برعوا بها. وكان عدد كبير من الصابئة قد انضموا إلى الحزب الشيوعي وغادروا العراق بعد حملة الإرهاب التي تعرّض لها، وازداد عدد المهاجرين منهم خلال فترة الحصار الدولي. ويتذكر الباحث أنه ألقى محاضرة في أواخر التسعينيات في مدينة " لوند" السويدية (قرب مدينة مالمو في جنوب السويد) عن الكاتب والروائي العراقي شمران الياسري المشهور باسم " أبو كاطع" بدعوة من الجمعية المندائية، وصادف أن حضرها ما يزيد عن ٣٠٠ شخصاً أغلبهم من الصابئة المندائيين، بمن فيهم من تجاوزت أعمارهم الثمانين، وتلك واحدة من مفارقات الأقليات العراقية، فمن يتصوّر وجود صابئة عراقيين بهذا العدد في مدينة سويدية واحدة فما بالك عن وجودهم على المستوى العالمي!؟.

ويشكو سعد سلوم وهو أستاذ جامعي ومحرر مجلة " مسارات" التي تصدر عن الأقليات في العراق أن الديانة والعرقية يسيران جنباً إلى جنب في العراق... فالصابئة غالباً ما يندرجون في المجموعة الثانوية التي تضم المسيحيين وغيرهم... لذا فإنهم يفتقرون إلى بعض الإمتيازات مثل التمثيل في البرلمان والمجالس المحلية[٢٠].

وهناك أمثلة عديدة على استهداف الصائبة، فالمعبد الوحيد لهم في البصرة تم تدميره من قبل ميليشيات شيعية في أواسط العام ٢٠٠٦ وطلب من أبناء الصابئة اعتناق الإسلام أو دفع الجزية أو مغادرة البصرة، وقد غادر معظم الصابئة المدينة بعد حوادث قتل عديدة. وفي مدينة الفلوجة حسب تقرير نشرته إذاعة لندن BBC فقد دوهمت منازل

نحو ٣٥ عائلة من الصابئة عاشت في المدينة منذ قرون واقتيد الرجال إلى إحدى الساحات العامة وتم اجبارهم على اعتناق الإسلام، وقيل أنه تم ختان الرجال بناء على تعليمات من تنظيم القاعدة. أما من رفض ذلك فقد تم نحره، وذكرت منظمة مندائية أنه تم تزويج بعض النساء المندائيات بالقوة إلى مسلمين[٢١].

وتقول إحصائيات انه من العام ٢٠٠٣ وإلى آذار (مارس) ٢٠٠٦ قتل ٥٠٤ من المندائيين وخطف ١١٨ وغادر العراق ٤٦٦٣ عائلة كما رحل قسم غير قليل منهم إلى كردستان. وفي مدينة الناصرية قامت مجموعة مسلحة إرهابية تدعى " كتائب القصاص العادل" بتوزيع منشورات تُمهل الصابئة ٧٢ ساعة لمغادرة المدينة. واكتظّت دول الجوار العراقي، لاسيما سوريا والأردن بالمئات من أبناء الصابئة[٢٢].

لعل استهداف الصابئة بهذه الوتيرة سيؤدي إلى إفراغ العراق من أقدم وأعرق مكوّن ديني مثّل تراثاً وثقافة عراقية فريدة ومتميّزة، وفي ذلك خسارة كبرى للعراق.

لقد تعرّضت الكنائس والأديرة ودور العبادة وشخصيات مسيحية ومندائية ومواطنون عاديون إلى تفجيرات وأعمال إرهابية وعنف، تركت ندوباً عميقة في نفوس المسيحيين والصابئة وأعطت انطباعاً، لاسيما في الغرب، عن خطط وبرامج لاستهداف المسيحيين والصابئة وبقية الأقليات العراقية، ولعل دوافع تلك الحملة استهدفت دفع المسيحيين والصابئة للهجرة، مثلما سعت إلى تمزيق النسيج الاجتماعي للمجتمع العراقي الذي ظل متعايشاً على الرغم من النواقص والثغرات والسلبيات، التي تتعلق بالحقوق وبمبدأ المساواة والمواطنة الكاملة،

وهي تعني سيادة الفكر المتطرف والممارسات المتعصبة، وهو بحدّ ذاته

إعلان عن شحّ فرص الحرية، لاسيما حرية التعبير وحق الاعتقاد وحق المشاركة السياسية.

كما تعني تلك الأعمال المنكرة "إثبات" صحة الإسلاموفوبيا، التي طالما عزف عليها الغرب بعد أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) الإجرامية. ولعلها دليل مضاف على عدم قبول الآخر ومحاولة استئصال الأديان الأخرى، وهو ما تردّده "إسرائيل" مدّعية بأن صراعها مع العرب والمسلمين، هو صراع ديني تناحري، إقصائي، لأن العرب والمسلمين يريدون القضاء على اليهود وهم لا يتقبّلون اليهودية، وهكذا يختفي الجانب العنصري الصهيوني المتعصّب من الصراع مع العرب والمسلمين.

وستكون نتائج الهجرة استنزافاً لطاقات علمية وفكرية وفنية وأدبية يمتلكها المسيحيون والصابئة.

إن استهداف المسيحيين والصابئة على الرغم من مواقفهم المبدئية يثير أكثر من علامة استفهام حول القوى الضالعة والمستفيدة من تلك العمليات، خصوصاً وأن المسيحيين والصابئة ليسوا طرفاً في الصراع الدائر على السلطة، وليس لديهم دعماً أو حمايةً داخلية أو خارجية، فلماذا حصل ويحصل كل ذلك لهم، لاسيما في العراق؟.

من هنا أرى أن الأمر يجب أن لا يكتفي بإدانة ما يحصل، بل يتطلب اتّخاذ مبادرة وطنية على مستوى الحكومة والبرلمان والشعب تشارك فيها جميع التيارات الفكرية والسياسية والاجتماعية والمؤسسات الدينية الإسلامية وغير الإسلامية، وكذلك منظمات المجتمع المدني، لدعم الوجود المسيحي والمندائي وسائر المجموعات الثقافية والدينية والإثنية والعمل على ملاحقة المرتكبين وتقديمهم للعدالة.

كما يتطلب الأمر جهداً تشريعياً عراقياً لتنقية القوانين والأنظمة

السائدة عن كل ما له علاقة بالتمييز لأي سبب كان، وكذلك تدقيق المناهج الدراسية في المراحل المختلفة عن كل ما يسيء إلى المسيحيين أو الصابئة أو ينتقص منهم ومن شعائرهم وطقوسهم، ويمكن للإعلام أن يلعب دوراً إيجابياً على هذا الصعيد بالدعوة لفقه التسامح وثقافة السلام والمساواة والمشترك الإنساني، ولفضح وتعرية النزعات الاستعلائية والنظرة الدونية– التشكيكية المسبقة.

إن عملاً حاسماً وسريعاً يتطلب تكاتف الجميع لتقديم كل أنوا ع الدعم المؤقت والدائم للمسيحيين والصابئة وبقية الأقليات، وتأكيد حقهم في الحرية وأداء الشعائر والطقوس الدينية أسوة بالمسلمين وغيرهم دون أي تعرّض لأي سبب كان، وذلك يتطلب احترام حقوق الإنسان وتأكيد حق المواطنة المتساوية واحترام العيش المشترك والخصوصية والهويّة الفرعية في إطار الهويّة الموحّدة التي تقوم على التنوّع والتعددية.

والمقصود بالحقوق الثقافية الخاصة هو الحفاظ على الهويّة والخصائص الذاتية والتقاليد واللغة في إطار المساواة وعدم التمييز، وهو ما نصّ عليه العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وقد ذهب إلى ذلك أيضاً إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن حقوق السكان الأصليين كما تمت الإشارة إليه.

إن الإقرار بالتنوّع الثقافي والديني والإثني هو إقرار بواقع أليم، فقد كان ثمن التنكّر باهظاً وساهم في تفكيك الوحدة الوطنية وهدّد الأمن الوطني واستخدمته القوى الخارجية وسيلة للتدخل وفي هدر الأموال وفي الحروب والنزاعات الأهلية، بدلاً من توظيفه بالاتجاه الصحيح، باعتباره مصدر غنى وتفاعل حضاري وتواصل انساني، وقبل كل شيء باعتباره حقاً إنسانياً غير قابل للتنازل أو الإفتئات !!

المصادر والهوامش

١. المقصود الاعلان رقم ١٣٥ الصادر عن الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٨ كانون الأول (ديسمبر) العام ١٩٩٢.
٢. المقصود إعلان الجمعية العامة الصادر عن الدورة الثانية والستين رقم ٢٩٥/٦١ في ١٣ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٢.
٣. أنظر: معلوف، أمين- الهويّات القاتلة، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٤.
٤. أنظر: سعيد، إدوارد- خارج المكان، ترجمة فوّاز طرابلسي، دار الآداب، بيروت، ٢٠٠٠.
٥. قارن: أدونيس- موسيقى الحوت الأزرق (الهوية، الكتابة، العنف) دار الآداب، ط١، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٥-٨ (الاستهلال).
٦. أنظر:" الاعلان العالمي لحقوق الانسان، مجموعة صكوك دولية، المجلّد الأول، الجزء الأول، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، ٢٠٠٢.
٧. كان اليهود في العراق يمثلون تكويناً متميّزاً ثقافياً وفنياً وعلمياً وسياسياً منذ بداية الدولة العراقية حتى صدور قانون رقم (١) لعام ١٩٥٠ الذي عمل على تشجيع تسفيرهم، لاسيما بعد قيام إسرائيل في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨ واندلاع الحرب العربي- الإسرائيلية الأولى بعدها. أنظر: شعبان، عبد الحسين- من هو العراقي، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ٢٠٠٢.
٨. أنظر: شعبان، عبد الحسين - الإيزيدون وملف الأقليات في العراق، جريدة الجريدة الكويتية، العدد ٧٢، ٢٣/٨/٢٠٠٧

قارن كذلك: حمو، مصطفى- BBC لندن- الصابئة المندائيون مهددون بالزوال، ٢/٦/٢٠٠٧.
٩. أنظر: شعبان، عبد الحسين- الربيع العربي والأقليات، مجلة الديمقراطية، دار الأهرام، نيسان (أبريل) ٢٠١٢.

أنظر كذلك: شعبان، عبد الحسين- الشعب يريد... تأملات فكرية في الربيع العربي، دار أطلس، بيروت، ٢٠١٢.
١٠. انظر: مشروع قانون تحريم الطائفية وتعزيز المواطنة في العراق، وهو القانون الذي اقترحه الباحث، في كتاب جدل الهويات في العراق، الدار العربية للعلوم،

بيروت، ٢٠٠٩، وعاد وكيّفه حسب القوانين العراقية النافذة، مع تحفظه لعقوبة الإعدام التي يتضمنها قانون العقوبات لعام ١٩٦٩.

١١. قارن: بريمر، بول، عام قضيته في العراق، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط/١، ٢٠٠٦.

١٢. أنظر: شعبان، عبد الحسين- السيادة ومبدأ التدخل الإنساني، مطبعة جامعة صلاح الدين، إربيل، ٢٠٠٠.

١٣. أنظر: جوبيه، آلان: مسيحيو الشرق والربيع العربي، ٢٩ شباط (فبراير) ٢٠١٢.

١٤. أنظر: شعبان، عبد الحسين- سبعة أسباب لاستهداف المسيحيين، جريدة السفير اللبنانية، العدد رقم ١١٨٤٠ الخميس ٢٠١١/٣/١٧.

١٥. أنظر: اعلان حقوق الاقليات لعام ١٩٩٢، لدى د. هيثم منّاع، الامعان في حقوق الانسان، دار الاهالي، دمشق، ٢٠٠٠.

١٦. أنظر: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٦٦ ودخل حيّز التنفيذ في العام ١٩٧٦ وهو أقرب إلى اتفاقية شارعة (أي منشئة لقواعد قانونية جديدة ومثبتة لها) مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الجزء الأول، مصدر سابق.

١٧. أنظر: شعبان، عبد الحسين- فقه التسامح في الفكر العربي- الإسلامي، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٥.

١٨. وقد كان أكبر حزبين في العراق من تأسيس وقيادة شخصيتين مسيحيتين، فالحزب الشيوعي تأسس عام ١٩٣٤ وساهم في تأسيسه وقيادته الفعلية فهد (يوسف سلمان يوسف ١٩٤١-١٩٤٩) وحزب البعث العربي الإشتراكي أسسه ميشيل عفلق في دمشق ١٩٤٧ وانتقل إلى العراق وبعض البلدان العربية وقاده لعقود من الزمان، والأمر يتعلق أيضاً بقيادات حركة القوميين العرب، كما هو جورج حبش مؤسس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ونايف حواتمه مؤسس الجبهة الديمقراطية وآخرين.

١٩. قارن: حمّو، مصطفى- BBC لندن "الصابئة المندائيون- مهددون بالزوال في العراق" ٢٠٠٧/٦/٢.

٢٠. أنظر: الصابئة يتلاشون تدريجياً في العراق، جريدة المدى(العراقية)، ٢٠١٢/٣/٢٢

٢١. أنظر: تقرير الـ BBC، مصر سابق.

٢٢. المصدر السابق.

ماذا بعد تفريغ المنطقة من المسيحيين؟*

بدعوة من البابا بينيديكتوس السادس عشر انعقد في الفاتيكان ما بين العاشر والرابع والعشرين من شهر تشرين الأول ٢٠٢٠ مؤتمراً للأساقفة كان عنوانه الأساسي نزوح (هجرة) المسيحيين من الشرق الأوسط، ولعل هذا العنوان يوحي بالكثير من الإشكاليات والتداعيات وبالأخص في إطار العلاقات التاريخية المسيحية - الإسلامية، لاسيما بعد تنامي معدلات الهجرة المسيحية وانخفاض أعداد المسيحيين في الدول العربية المشرقية، والتي قد تبدو للوهلة الأولى وكأن صراعاً خفياً "مسيحياً - إسلامياً" قد دار وما زال يدور في منطقتنا، وربما يتوافق ذلك مع الدعوات التي راجت في سنوات ما بعد انتهاء الحرب الباردة وتحول الصرا ع الإيديولوجي بين الرأسمالية والاشتراكية، إلى شكل آخر يتخذ من الإسلام عدواً أو خصماً عنيداً للحضارة الغربية (المسيحية الطابع)، حسب تخطيطات بعض الاتجاهات المتعصبة والمتطرفة في الغرب.

كان لأحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ الارهابية - الاجرامية التي شهدتها الولايات المتحدة أثرها الكبير في إذكاء نار العداوة والكراهية لا للارهابيين والمرتكبين فحسب، وإنما شملت ايضا الإسلام كدين وأتبا ع وجغرافيا وحضارة وهوية، لاسيما من يمت منهم إلى العرب والعروبة

---

* نشرت في جريدة النهار اللبنانية، العدد ٢٤٢٠٧، الجمعة ٢٠١٠/١٠/٢٩

بصلة. كما راجت نظريات تدعو إلى نهاية التاريخ ونزع الإيديولوجيا (العقيدة) تبناها كل من فرنسيس فوكوياما وصموئيل هنتنغتون الذي عد الصراع حتمياً بين الحضارات والثقافات، وهو ما حاول بيان المثقفين الستين الأميركيين أن يبرره بلهجة هي أقرب إلى البلاغ العسكري منها إلى النداء الثقافي، بالرغم مما تضمنه من دعوة إلى الحوار، وهو الأمر الإيجابي الذي قد يلتقي معه مثقفون عرب مسيحيون ومسلمون وغيرهم من مواطني دول المنطقة.

لقد شهدت بلداننا العربية المشرقية خلال العقود الأخيرة تزايداً كبيراً في هجرة المسيحيين منها، لاسيما في فلسطين المحتلة، والعراق بعد الاحتلال والانفلات اللا محدود للعنف فيه الذي طاول البلاد والعباد واتسم بتفجير الكنائس وقتل المسيحيين على الهوية وخطفهم مقابل دفع الجزية، إلى غير ذلك من مظاهر التشدد والتطرف والغلو، سواء باسم "الإسلام السياسي" وبعض الطائفيين أو غيرهم ممن تضيق صدورهم إزاء ظاهرة التنوع الثقافي والتعددية الدينية والآخر المختلف، بعيداً عن تعاليم الدين الإسلامي السمحة والقيم التي جاء بها القرآن الكريم والسيرة المحمدية.

كما كان للظروف الاقتصادية والمعيشية العسيرة وبعض الممارسات التمييزية دور في اتساع رقعة الهجرة والنزوح، لاسيما إثر تعاظم الشعور بالاغتراب في ظل أوضاع سياسية قاهرة وأوضاع اجتماعية مترمتة بعيدة عن أجواء الحرية والمساواة والعدالة، وفي ظل بعض مظاهر القمع والتضييق على العمل العام والنشاط السياسي والمهني والمدني.

والجدير بالذكر، أن هجرة المسيحيين لم تقتصر على طائفة دون غيرها

بل شملت مجمل طوائفهم المختلفة من كاثوليك وأرثوذكس وبروتستانت وغيرهم، مما حدا بمؤتمر الأساقفة المنعقد في الفاتيكان الى التوقف عند التحديات التي تواجه المسيحية المشرقية بشكل عام لاسيما بعد أن اتخذت هذه الهجرة طابع الظاهرة المستشرية، فقد انخفض تعداد المسيحيين انخفاضاً كبيراً، فبعدما كانوا قبل قرن من الزمان يشكلون نحو عشرين في المئة من سكان المنطقة بات عددهم اليوم لا يزيد عن خمسة في المئة ومازالت النسبة مرشحة للتناقص السريع، إذا استمرت ظاهرة الهجرة هذه، وبالتالي فإن هذا الأمر سيؤدي إلى إفراغ الشرق الأوسط من المسيحيين – على حد تعبير سمير خليل سمير – وهو قس يسوعي مصري مقيم في بيروت، ساهم في التحضير والإعداد لمؤتمر الأساقفة المذكور.

قد يرى بعضهم أن مثل هذا الافتراض غير واقعي، لكن ومن خلال مراجعة الجداول الإحصائية نرى أن نسبة المسيحيين في تركيا مثلاً كانت في أوائل القرن الماضي عشرين في المائة (في ظل الخلافة العثمانية - الإسلامية) لتصل هذه النسبة حالياً إلى ٠,٢ في المائة. وانخفض عدد المسيحيين في العراق منذ احتلاله العام ٢٠٠٣ إلى معدل النصف نتيجة استهدافهم في ظل الإرهاب والأوضاع الأمنية المنفلتة.

أما في فلسطين فقد تراجع عدد المسيحيين من ستمئة ألف نسمة إلى نحو خمسين ألف نسمة (يوجد سبعة وأربعون ألفاً منهم في الضفة الغربية وثلاثة آلاف في قطاع غزة، وهم يشكلون اليوم زهاء ١,٢٥ في المئة من سكان الأراضي المحتلة بعد العام ١٩٦٧، والبالغ إجمالي عددهم نحو أربعة ملايين نسمة) كما انحسر عدد المسيحيين في القدس بسبب الضغوط الصهيونية التي عملت على تهجيرهم وإجلائهم ونزع

الجنسية عنهم، فبعد أن كانوا نحو خمسة وأربعين ألفاً في مطلع الأربعينات من القرن الماضي لم يبق منهم اليوم سوى أقل من خمسة آلاف.

عملت إسرائيل، ومنذ قيامها، على تهجير المسيحيين وفصلهم عن المسلمين، بهدف تفريغ فلسطين المحتلة منهم بزعم أن الصراع القائم ليس إلا صراعاً دينياً بين اليهود والمسلمين، في محاولة لطمس حقيقة الصراع الذي يتخذ طابعاً كيانياً حقوقياً وطنياً بين شعب احتلت أراضيه (مسلمون، مسيحيون، ودروز ومن كان فيها من اليهود) وبين مغتصب ومستعمر استيطاني إجلائي، وبزعم إسرائيلي بسماوية الصراع، وإنْ كان يتعلق بأرض الله الموعودة لشعب الله المختار، وبالتالي فطابعه الصهيوني هو طابع إلغائي، إقصائي، تناحري لا مجال فيه لحل سلمي، ولا يمكن حله إلا بالقضاء على الطرف الآخر من خلال تهجيره وإجلائه، لإحلال المستوطنين الجدد محله.

ومن هنا ليس مستغرباً بعد اثنين وستين عاماً على قيام دولة إسرائيل في ١٥ أيار ١٩٤٨ إثر صدور قرار التقسيم عن الأمم المتحدة أن تطرح مشروع قانون عنصري للجنسية، يستهدف المواطنين العرب من المسلمين والمسيحيين على السواء، وخصوصاً اشتراط أداء قسم الولاء لدولة "إسرائيل اليهودية الديموقراطية" (النقية)، مما يعني عملياً استثناء حوالي عشرين في المئة من الفلسطينيين أهل البلاد الأصليين من قانون الجنسية في إجراء تمييزي استعلائي غير مسبوق.

وقد حاولت إسرائيل التستر على فظائعها المرتكبة في المنطقة لاسيما خلال اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية والتي عملت على تغذيتها بادعائها أن بؤرة الصراع في الشرق الأوسط لم تكن الصهيونية ودولة

إسرائيل بدليل أن الحرب العراقية - الإيرانية والتي استمرت ثماني سنوات بالكمال والتمام، كانت حرباً طائفية إسلامية - إسلامية بين عراق "سنّي" و إيران "شيعية" ولم تكن إسرائيل طرفاً فيها، ومن ثم وعلى إثر الغزو الذي قامت به القوات العراقية للكويت العام ١٩٩٠ قالت إسرائيل إن الحرب عربية - عربية، لاسيما بعد مشاركة القوات العربية قوات التحالف في عملية تحرير الكويت وشن الحرب على العراق في ما بعد، وكانت إسرائيل أكثر الدول غبطة عند فرض مجلس الأمن الدولي الحصار على العراق، والأكثر انتشاء عند إقدام بول بريمر على حل الجيش العراقي وتفكيك ماكينة الدولة وإضعاف الوحدة العراقية، وتمهيد السبيل للطائفية السياسية.

ومن تداعيات الوضع العراقي إثر الحرب العراقية - الإيرانية والحصار الدولي وفرض العقوبات عليه ازدياد معدلات هجرة المسيحيين، ولكن سنوات الاحتلال كانت الأكثر قسوة والأكثر هجرة حيث أدّت إلى تهجير نصف المسيحيين تقريباً ونزوح أعداد أخرى من البصرة وبغداد والموصل وكركوك وغيرها إلى شمال العراق (كردستان) طلباً للأمان ريثما يتم انتقالهم إلى المنافي البعيدة، كما اكتظت دول الجوار (سوريا والأردن ولبنان) بعشرات الآلاف من المسيحيين العراقيين الذين اضطروا لمغادرة الوطن حفاظاً على أرواحهم، في انتظار أدوارهم للهجرة، لاسيما بعد استهدافهم من قبل الجماعات الإرهابية المتطرفة في ظل الانقسام والتشظي الحاصل في البلاد، علماً بأنهم ليسوا طرفاً في الصراع السياسي الهادف للوصول الى السلطة ومراكز النفوذ والقرار. ولكن استهدافهم جاء في إطار خطة الاستهداف العام وفي سبيل تفريغ العراق من مسيحييه الذين قدموا للعراق وللأمة العربية على مدى

تاريخهم خدمات جليلة، على جميع الصُعد الفكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والأدبية والفنية والتاريخية والقانونية والعلمية.

لقد جعل الإرهاب من المسيحيين هدفاً سهلاً، وضحايا جاهزين لفرض نمط سياسي وديني واجتماعي معيّن، في إطار صراع أصولي طائفي ومذهبي وإثني، فغالباً ما كان يُشكك في أصولهم وولائهم وانتماءاتهم الوطنية، وينسى هؤلاء المشككون أن مسيحيي الشرق هم أهل الشرق، والمسيحية موجودة في منطقتنا قبل الإسلام، وأن السيد المسيح شرقي بتراثه وليس غربياً، فالمسيحيون ليسوا طارئين أو مهاجرين جاءوا ليستقروا في هذه البلاد. إنهم ليسوا رعايا، بل هم مواطنون لهم الحقوق وعليهم الواجبات ذاتها التي على الآخرين. وإذا افترضنا حقوقاً للمواطنة، فينبغي أن تقوم على أساس المساواة وعدم التمييز بسبب الدين أو العرق أو اللغة أو المنشأ الاجتماعي أو غير ذلك.

نحن نتفهم معنى اضطرار المسيحيين للهجرة من إسرائيل تحت ضغوط السياسة العنصرية الاستعلائية الإجلائية الإسرائيلية، لكن ما يحدث في البلاد العربية والمشرقية من تهجير للمسيحيين ما هو إلا رسالة سلبية للعالم أجمع تؤكد أن مجتمعاتنا تضيق بالتنوعات الثقافية والاختلافات الدينية، لاسيما لغير المسلمين، ولعل ذلك سيكلف المسلمين أثماناً باهظةً قبل غيرهم، فهو خسارة للطاقات والكفاءات وتفريغ للبلاد من أهلها الأصليين الذين يشكلون جزءًا أساسياً ومهما من حضارتنا وتاريخ مجتمعاتنا وشعوبنا، ولا يمكن تصور بلدان عربية ومشرقية دون وجود مسيحي مؤثر في المشهد العام.

إذا كانت فلسطين المحتلة تشهد هجرة واسعة النطاق، والعراق بعد الاحتلال شهد إرهابا أعمى اضطر معه المسيحيون إلى الرحيل، فإن

المسيحية العربية في سوريا شهدت تراجعاً من ١٦,٥ في المئة في العقود الثلاثة الأخيرة إلى نحو ١٠ في المئة، وأن نحو سبعمئة ألف مسيحي لبناني هاجروا بعد اتفاق الطائف لتعاظم الشعور بالاغتراب، وأن الكثير من شباب الأقباط في مصر همّهم الرئيس الهجرة، الأمر الذي يدعو إلى وقفة تأمل في أسس المواطنة، ولاسيما مبادئ المساواة والعدالة والحرية، تلك التي تشكل جوهر الفكرة الإنسانية في الهوية والانتماء.

وبالقدر الذي تُحمى فيه الهويات الفرعية وتُصان حقوقها، فإن ذلك سيمثل دعماً وقوة للهوية الوطنية الجامعة، الوعاء الحاضن لكل الهويات الفرعية بكل تشكيلاتها، في إطار مواطنة موحدة تقدم الحقوق الإنسانية على أي اعتبار آخر، ولعل ذلك ما حاول البابا بينيديكتوس السادس عشر التنبيه إليه، في إطار التنديد بالإرهاب الديني في افتتاح أعمال السينودس حول الشرق الأوسط، الذي عقد في الفاتيكان في شهر تشرين الأول ٢٠١٠ وخرج بتوصيات للكنائس في الشرق الأوسط تدعوها للانفتاح على الكنائس والديانات الأخرى وتبسيط طقوسها القديمة والتوسع في استخدام اللغة العربية عند تأدية شعائرها، وذلك في إطار خطة إصلاحية بدأها الفاتيكان نفسه منذ ستينات القرن الماضي.

إنه ناقوس خطر يقرع وعلينا التفكّر في صوته وصداه، فلقد شكّل المسيحيون في الشرق الأوسط طوال أكثر من أربعة عشر قرناً من الحضور الإسلامي جزءًا مؤثراً في النسيج الاجتماعي والثقافي، لذلك فإن استهدافهم اليوم هو جزء من استهداف المنطقة ككل، بما فيها من مسلمين ومسيحيين ويهود وغيرهم من أتباع الديانات السماوية، من

جانب القوى المتنفّذة والقوى الإرهابية والمتطرفة والمتعصبة، خصوصاً تلك التي تريد تصوير النزاع على أنه صراع ديني سماوي، وليس أرضياً حقوقياً، كما هو واقع الحال، إذ إن تفريغ المنطقة من أحد مكوناتها الأساسية، وأعني بذلك المسيحيين، سيجعل الصراع في نظر الكثيرين إسلامياً - يهودياً وهو ما تريده الصهيونية وتسعى إليه من محاولات.

شخصياً لا أنظر الى المسيحيين كأقلية، وأشعر بقدر من الانزعاج عند استخدام مصطلح "الأقلية" على المكوّن الثقافي المسيحي أو غيره قومياً كان أم دينياً، على الرغم من أن الأمم المتحدة جاءت على ذكر حقوق الأقليات في إعلان صدر عنها في العام ١٩٩٢، لكنني أميل الى استخدام مصطلح "التنوّع الثقافي"، سواء كان غالبية أم أقلية، لأن لها خصوصية، وتميّزاً وتاريخاً وعادات وطقوساً مختلفة. وقد يكون مناسباً استخدام مصطلح الاقلية والأكثرية في المعادلات السياسية وفي نتائج الانتخابات النيابية أو غيرها، أمّا بخصوص القوميات والاثنيات والأديان، فأجد أن استخدام مصطلح التنوّع والتعددية أقرب عندي من غيره للتعبير عن الحالة لأنه دليل على المساواة.

لذلك فإني أرى أن مهمة الحفاظ على الوجود المسيحي وصون حقوق المسيحيين في دولنا العربية والإسلامية باعتماد مبادئ الدولة العصرية التي تقوم على المساواة وعدم التمييز واحترام الحقوق الإنسانية هي في الدرجة الأولى مسؤولية إسلامية وعربية وطنية قبل أن تكون مسؤولية مسيحية ودولية، خصوصاً أن الإسلام يعترف بالمسيحية كرسالة سماوية ويؤمن بالإنجيل ككتاب مقدس، في إطار المشترك الإنساني - الإيماني الذي يجمع الديانتين.

سبع رسائل لاستهداف المسيحيين!*

تصاعد في الآونة الأخيرة استهداف المسيحيين في دول المشرق لاسيما العربي، وذلك ارتباطاً مع انتشار موجة التشدّد والغلو، وخصوصاً قوى "الإسلام السياسي"، فضلاً عن نشوء تيار أصولي متطرّف ومتعصّب، سواءً اتّخذ اسم تنظيمات القاعدة أو أي مسمى آخر، وتزامن هذا الاستهداف مع احتلال العراق وما تركه من تأثيرات وردود أفعال.

لقد تعرّضت الكنائس والأديرة ودور العبادة وشخصيات مسيحية ومواطنون عاديون إلى تفجيرات وأعمال إرهابية وعنف، تركت ندوباً عميقة في نفوس المسيحيين وأعطت انطباعاً، لاسيما في الغرب، عن خطط وبرامج لاستهداف المسيحيين، فما هي هذه الرسائل التي تريدها تلك العمليات، ومن يقف وراءها؟ !؟ وكيف نقرأها؟.

الرسالة الأولى؛ هدفها دفع المسيحيين للهجرة، الأمر الذي سيراه ويفهمه العالم أجمع، وخصوصاً المجتمعات الغربية، على أن المسلمين لا يريدون العيش مع المسيحيين في دول المشرق، والنتيجة المنطقية لذلك ستكون ترسيخ الاعتقاد السائد، بتعصّب وتطرّف المسلمين ورفضهم للآخر، بل واعتباره "عدوّاً" حتى وإن كان من سكّان البلاد الأصليين و"مواطناً" حسب القوانين السائدة والنافذة، ولعل ذلك سيكون "مبرراً"

* نشرت في صحيفة السفير اللبنانية، العدد رقم ١١٨٤٠، الخميس ٢٠١١/٣/١٧

جديداً لاتهام الإسلام بالعنف والإرهاب، حسبما يتم ترويجه منذ سنوات، لاسيما بعد أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) الإرهابية التي حصلت في الولايات المتحدة، والتي أدت إلى تنامي مفهوم الاسلامفوبيا (أي الرهاب من الإسلام) في الغرب.

الرسالة الثانية: إن استهداف المسيحيين في دول المشرق، يعني فيما يعنيه تمزيق النسيج الاجتماعي لمجتمعات وشعوب، ظلّت متعايشة على الرغم من النواقص والثغرات والسلبيات، التي تتعلق بالحقوق وبمبدأ المساواة والمواطنة الكاملة، خصوصاً الشعور السائد لدى المسيحيين بالتمييز لأسباب قانونية وثقافية واجتماعية وسياسية ودينية وغيرها. وإذا كان استهداف المسيحيين يعني سيادة الفكر المتطرف والممارسات المتعصبة، فإن ذلك سيساهم في زيادة الهجرة المسيحية التي تعني تفريغ مجتمعاتنا من المسيحيين، وهو بحدّ ذاته إعلان عن شحّ فرص الحرية، لاسيما حرية التعبير وحق الاعتقاد وحق المشاركة السياسية.

الرسالة الثالثة: إن عدم التعايش الإسلامي- المسيحي في الشرق، يعني عدم رغبة المسلمين في التعايش مع الغرب المسيحي، الأمر الذي سيضع المسلمين الذين يعيشون في الغرب في دائرة الشك والارتياب، ولاسيما وأن هناك ما يزيد عن ١٥ مليون إنسان مسلم يعيش في أوروبا وعدد آخر في الولايات المتحدة وكندا ودول أمريكا اللاتينية.

الرسالة الرابعة: إن استهداف المسيحيين في الشرق سيكون دليلاً آخراً على أن المسلمين يعملون على استئصال الأديان الأخرى، وهو ما تردّده "إسرائيل" مدّعية بأن صراعها مع العرب والمسلمين، هو صراع ديني تناحري، إقصائي، لأن العرب والمسلمين يريدون القضاء على اليهود وهم لا يتقبّلون اليهودية، وهكذا يختفي الجانب العنصري

الصهيوني المتعصّب من الصراع مع العرب والمسلمين، وهو ما يصبّ في مـصلحـة "إسـرائيل" التي تغـتـصب الأرض وتجلي السكان وتمارس العدوان منذ قيامها وحتى يومنا.

وإذا كان الصراع مع "إسرائيل" وطنياً وأرضـياً، وعلى حقوق ثابتة للشعب العربي الفلسطيني وغير قابلة للتصرّف، وليس صراعاً دينياً أو سـمـاوياً، فـإن المسلمين ليـسـوا وحـدهـم من يقـاوم الاحـتـلال، بل إن المسـيـحـيين يشـاركونـهم على نفس القـدر من الالتـزام الوطـني، وهو مـا يؤكده تاريخ المقاومـة الفلسطينية وقـياداتـهـا المؤسـسـة، وكذلك الحـركة الوطنية في فلسطين ولبنان وسورية والأردن ومصر والعراق وغيرها.

الرسالة الخامسة: إن استـهداف المسيحيين يكمن في انحسار مساحة الديمقراطية وتدنّي مستوى الحريات العامة والشخصية، وهو الأمر الذي يشترك فيه المسلمون والمسيحيون وبقية المكوّنات الأخرى، لاسيما وأن التطرف والغلو يسـتـهدفـان الجـمـيع، الأمـر الذي يعطي انطبـاعـاً على المسـتـوى العـالمي بأن العـرب والمسلمين مـا زالوا في أسـفل السلم بخصوص الديمقراطية والتنمية، وأن بيئة من هذا القبيل، لا شكّ أنها مشجعة على الإرهاب والعنف والاستبداد والإلغاء.

الرسالة السادسة: إن استـهداف المسيحيين في الشرق ودفعهم للهجرة سيشكل استنزافاً لطاقات علمية وفكرية وفنية وأدبية يمتلكها المسيحيون، فضلاً عن كفاءات اقتصادية واجتماعية هائلة تشكل الموزاييك المجتمعي والتنوّع الثـقـافي، وفي ذلك خـسـارة كـبـرى لشـعـوب المنطقـة وطاقـاتـهـا البشرية.

الرسـالة السـابعـة: إن المنطقة بمـا فـيـهـا من تنوّع مـسـيـحي وإسـلامي ستخسر دعماً كبيراً كان المسيحيون في العالم يقدمونه للعالم العربي

والإسلامي، لاسيما فيما يخص القضية الفلسطينية، فقد دافع مسيحيو الشرق، لاسيما الذين يعيشون في الفاتيكان عن عروبة فلسطين بقوة وجدارة، وقد رفض الفاتيكان في حينها قرار التقسيم رقم ١٨١ الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة العام ١٩٤٧ وهو ما ورد على لسان رئيس أساقفة نيويورك سبلمان SPELMAN انطلاقاً من فكرة مفادها أن أرض فلسطين كلّها مقدسة بالنسبة للمسيحية، وذلك بعد إعلان إنهاء بريطانيا انتدابها على فلسطين وإحالة القضية إلى الأمم المتحدة، كما رفض تحويل فلسطين إلى دولة يهودية كما ورد في رسالة وزير خارجية الفاتيكان للإدارة الأمريكية، وكان رأيه أقرب إلى دولة واحدة بأغلبية عربية.

إن اهتمام الفاتيكان والكرسي الرسولي بمستقبل فلسطين لم يكن بمعزل عن اهتمامهما بمستقبل المسيحية الشرقية والعربية، وهذا الموقف وضع الفاتيكان في صراع مباشر مع الغرب في حينها، فعلى الرغم من إدراكه أن "التوافق الدولي" كان وراء قيام دولة "إسرائيل"، وخصوصاً اعتراف الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بها، ولم يكن بإمكان الأمم المتحدة تخطّي هذا "التوافق"، إلاّ أنه قرر اعتماد مواقف كنائس الشرق المسيحي بدلاً من التسليم بالموقف الدولي.

وقد انعكس موقف الفاتيكان آنذاك على دول كاثوليكية كثيرة مثل إسبانيا والبرتغال وإيرلندا، وكذلك على بعض دول أمريكا اللاتينية، ولم يكن للفاتيكان وكذلك لهذه الدول علاقات مع إسرائيل حينها. وقد تمّ ذلك بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد والصلح المنفرد بين مصر وإسرائيل ١٩٧٨-, ١٩٧٩ وهو الأمر الذي انعكس سلباً وأدى إلى إعادة علاقات نحو ثلاثين دولة أفريقية مع إسرائيل، كانت مقطوعة ما بين العام ١٩٦٧

و١٩٧٣ وما بعدها، إضافة إلى الدول الاشتراكية السابقة، وذلك أواخر العام ١٩٨٩.

إن استهداف المسيحيين وكنائس الشرق على الرغم من مواقفهم المبدئية يثير أكثر من علامة استفهام حول القوى الضالعة والمستفيدة من تلك العمليات، خصوصاً وأن المسيحيين ليسوا طرفاً في الصراع الدائر على السلطة، وليس لديهم دعماً أو حمايةً داخلية أو خارجية، فلماذا حصل ويحصل كل ذلك لهم، لاسيما في العراق؟.

حاول مؤتمر السينودس الذي انعقد قبل أسابيع في الفاتيكان برئاسة البابا بنيديكتس السادس عشر إثارة التساؤل المشروع حول مصير مسيحي الشرق، الذين سبق لهم وحددوا مواقفهم ومستقبلهم ومصيرهم الواحد والمشترك مع إخوتهم المسلمين في الوطن الواحد، فلماذا يتمّ تقسيمهم وفصلهم عن جسد أمتهم؟ ثم كيف لهم ولكنائسهم المساهمة في دورهم التنموي المأمول منهم طالما الشعور العام السائد هو التمييز والاستهداف؟

من هنا أرى أن الأمر يجب أن لا يكتفي بإدانة ما يحصل، بل يتطلب اتّخاذ مبادرة وطنية على مستوى الحكومات والشعوب تشارك فيها جميع التيارات الفكرية والسياسية والاجتماعية والمؤسسات الدينية الإسلامية وغير الإسلامية، وكذلك منظمات المجتمع المدني، لدعم الوجود المسيحي في الشرق وملاحقة المرتكبين وتقديمهم للعدالة.

كما يتطلب الأمر جهداً تشريعياً عربياً لتنقية القوانين والأنظمة السائدة عن كل ما له علاقة بالتمييز لأي سبب كان، وكذلك تدقيق المناهج الدراسية في المراحل المختلفة عن كل ما يسيء إلى المسيحيين أو ينتقص منهم، ويمكن للإعلام أن يلعب دوراً إيجابياً على هذا الصعيد بالدعوة

لفقه التسامح وثقافة السلام والمساواة والمشترك الإنساني، ولفضح وتعرية النزعات الاستعلائية والنظرة الدونية- التشكيكية المسبقة.

إن عملاً حاسماً وسريعاً يتطلب تكاتف الجميع لتقديم كل أنوا ع الدعم المؤقت والدائم للمسيحيين، وتأكيد حقهم في الحرية وأداء الشعائر والطقوس الدينية أسوة بالمسلمين وغيرهم دون أي تعرّض لأي سبب كان، وذلك يتطلب احترام حقوق الإنسان وتأكيد حق المواطنة المتساوية واحترام العيش المشترك والخصوصية والهوية الفرعية في إطار الهوية الموحّدة التي تقوم على التنوّع والتعددية.

إن رسالة تضامن عملية من هذا القبيل، تعني سحب البساط من تحت أرجل الجهات التي تريد تغذية الإسلامفوبيا ضد العرب والمسلمين، بل أكثر من ذلك سحب البساط من تحت أرجل القوى المتطرفة والمتعصبة التي تريد صبّ الزيت على النار ضد الغرب، باعتباره شرّ مطلق، وعدم التمييز بين غرب حضاري وثقافي ومستودع للعلوم والتكنولوجيا والآداب والفنون والعمران والجمال، وغرب سياسي، له آيديولوجيات ومصالح ويريد فرض الهيمنة والاستتباع، على العرب مسلمين ومسيحيين وغيرهم.

وإذا كنّا قد تأخرّنا في الردّ على أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) الارهابية الإجرامية، وتعثرنا في الإصلاح والتنمية والديمقراطية ومكافحة التطرّف والتعصّب والغلو وهي الموجة التي شملت أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، فقد دفعنا الثمن باهظاً، لاسيما بانكسار رياح التغيير عن شواطئ البحر المتوسط، ولعل أي تأخّر اليوم في الرد على استهداف المسيحيين سيحملنا أعباءً لسنا قادرين عليها اليوم أو غداً، وأعتقد أن موجة التغيير التي تعمّ العالم

العربي اليوم لا بدّ من استثمارها بالطرق الصحيحة، لتعزيز التآخي بين المسلمين والمسيحيين وسائر التكوينات القومية والإثنية وعلى أساس المواطنة الكاملة والمتساوية.

مسيحيو العراق: الجزية أو المجهول!*

قبل أيام (أواخر حزيران/يونيو ٢٠١٠) تعرضت سيارة كبيرة (باص) تنقل طلاباً مسيحيين الى هجوم أدى الى سقوط مواطن وطالبة وجرح نحو ١٨٨ آخرون، الأمر الذي أعاد مسلسل قتل وملاحقة وخطف وتهجير المسيحيين من العراق الى الواجهة، وقد ظلّت هذه المسألة غامضة وملتبسة على نحو شديد بعد احتلال العراق وحتى الآن، ويفسّرها البعض كجزء من أعمال العنف والارهاب التي تشمل العراق كلّه، والبعض الآخر يعتبرها أعمالاً فردية ومتفرقة، دون النظر اليه كظاهرة منظمة ومنهجية، تتم على نحو شديد الدقة. وبكل الأحوال فإن هذا الملف الخاص بحقوق الانسان والانتهاكات ضد المسيحيين لم يفتح على نحو صحيح منذ سنوات، باستثناءات محدودة.

لا شك أن ما يقلقني حد الفزع هو ارتفاع أعداد الضحايا، لكن ما يخيفني وما يضاعف من حيرتي وتشتتي، هو تمزيق النسيج المجتمعي العراقي وغياب التسامح والتعايش والاعتراف بالآخر، الذي كان سمة مميزة للمجتمع العراقي، بل أن الأخطر من ذلك هو صعود نزعات الاحتراب والكراهية والحقد والثأر، تلك التي يصعب معالجتها أو الابتعاد عنها في ظل احتدام الأوضاع، لاسيما باستمرار استهداف المكوّنات

* نشرت في صحيفة العرب القطرية ، الاثنين ٧ يوليو ٢٠١٠، العدد ٨٠٢٠

العراقية، وبخاصة المسيحيين الذين كانوا باستمرار وعلى مدى تاريخهم القديم والحديث مصدر اثراء وخصوبة للمجتمع العراقي، خصوصاً في ظل التنوّع والتعددية والخصوصية الدينية والثقافية، تلك إذ لا يمكن الحديث عن مشاريع طموحة مثل: الديمقراطية والمواطنة والتنمية دون تأمين الحد الأدنى من مستلزمات الحياة، وأعني بذلك حفظ وضبط النظام والأمن العام وحماية أرواح وممتلكات المواطنين، والاّ سيصبح أي حديث عن المثل والأهداف العليا ناهيكم عن الحريات والعدالة والمشاركة والمساواة، ليس أكثر من رطانة أقرب الى لغو فارغ لا معنى له.

لا أدري ولا يمكنني أن أتصوّر كيف يكون المجتمع العراقي بلا مسيحيين وآشوريين وكلدان وأرمن، وبلا صابئة أو أيزيديين أو شبك أو أكراد فيليين أو تركمان أو غيرهم، ولعل هؤلاء كانوا الأكثر استهدافاً على مدى السنوات الماضية، رغم أن التطهير المذهبي والطائفي والإثني، شمل المجموعات السكانية الكبرى، الأوسع عدداً ونفوذاً وتأثيراً، لكن ما واجه هؤلاء المستضعفون كان مخيفاً بكل معاني الكلمة، لأنه يتعلق بوجودهم.

كان المسيحيون ينتشرون بالاساس في العاصمة بغداد، حيث تتجاور الكنيسة مع المسجد والجامع والكنيست اليهودي قبل تسفير اليهود العام ١٩٥٠ وما بعده، وتشكّلُ تلك اللوحة، فسيفساء جميلة وتناسقاً باهراً للتنوع والتعددية الدينية، فضلاً عن تعددية اللغة والقومية للعرب والكرد والتركمان والآشوريين وغيرهم. كما ينتشر المسيحيون في البصرة وسهل نينوى، إضافة الى أربيل ودهوك والسليمانية.

وخلال سنوات الستينيات والسبعينيات حصلت هجرة واسعة في صفوف المسيحيين بسبب صعود بعض نبرات التمييز، واتسعت خلال

الحرب العراقية- الايرانية، وفيما بعد خلال سنوات الحصار الدولي، وإذا كانت الهجرات لعوائل أو لأفراد أو لمجموعات، فإنها بدأت بعد الاحتلال لكتل سكانية وبشرية هائلة، لاسيما بعد أن أصبح العيش عسيراً، وبعد استهدافات مباشرة وتفجيرات لكنائس وأماكن عبادة وقتل لرجال دين، رغم أنهم ليسوا طرفاً في الصرا ع المباشر الذي اتخذ شكلاً طائفياً واثنياً، كما عانى المسيحيون من التهميش سياسياً واجتماعياً واقتصادياً تحت ذرائع مختلفة، ولعل ذلك بسبب " الهوية الدينية" أو الانتماء الديني سواءً باعلان مباشر أو بدونه! وقد فشلت الأجهزة الأمنية في حمايتهم من المتطرفين والارهابيين، وتعرضوا لعمليات قتل وخطف وطرد وترحيل.

وحسب بعض المعلومات المتوفرة فإن عدد المسيحيين قارب المليون (رغم عدم وجود احصاءات دقيقة) خلال فترة التسعينات، واضطرت مجاميع واسعة منهم الى الهجرة، وترك مساكنهم ومدنهم بعد الاحتلال، ويمكن القول أن نحو نصف المسيحيين من سكان مدينة البصرة تركوها خلال فترة المد الطائفي وسيادة التعصب المذهبي الذي استحوذ على المدينة، وهذا ما حصل في أحياء الأندلس ومناطق الباشا وجنينه والعشار والطويسة والجزائر وغيرها، وهو الأمر الذي نزفت بغداد بسببه أيضاً، وخسر العراق كفاءات وطاقات مسيحية هائلة في حي الدورة والسيدية وبغداد الجديدة والغدير والبتاوين والمشتل والكرادة وكمب سارة وشارع فلسطين والمنصور والزعفرانية وغيرها!.

وخلال فترة المدّ الطائفي- الشديد الغلو وبالترافق مع تنظيمات القاعدة الارهابية سمع الناس عبر مكبرات الصوت ومن بعض المساجد والجوامع طلبات غريبة بترك المسيحية والتحوّل الى الاسلام أو دفع

الجزية بصفتهم "كفاراً"، وطلبوا من النساء ارتداء الحجاب، وتسلّمت عوائل مسيحية تهديدات كثيرة، بل ان بعض الرسائل حددت مبلغ الجزية الشهري، واشترطت التخلي عن بعض المهن، مثلما هي بيع الخمور أو أشرطة الفيديو أو الحلاقة أو غيرها.

وخلال تلك الفترة العصيبة نشط الارهابيون والمتطرفون وأفراد من الميليشيات غير النظامية للطلب من المسيحيين ترك بيوتهم أو أن مصيرهم سيكون الموت، وبالفعل تم تنفيذ بعض العمليات ضدهم وتعرضت بعض الكنائس الى التفجير والتدمير واختطف عدد من رجال الدين كما حصل للقس رعد وشان والقس باسل بلدو والقس سعد سيروب والقس دومكص البازي والقس سامي عبد الأحد والقس هاني عبد الأحد والقس نوزت بطرس. كما اغتيل في بغداد القس عادل عبودي (من الكنيسة السريانية) والمطران بولص فرج رحو رئيس أساقفة أبرشية الموصل والقس رغيد عزيز متى كني من الكنيسة الكاثوليكية مع ثلاثة من الشمامسة والقس بولص اسكندر بهنام من كنيسة السريان الارثوذكس، وعدد من الكفاءات العسكرية والطبية والثقافية والأكاديمية في بغداد وبعقوبة والبصرة والموصل وكركوك.

ولهذه الاسباب اضطر الآلاف من المسيحيين الى الهرب ومغادرة بيوتهم متوجهين الى سهل نينوى (الموصل) ومحافظات أربيل ودهوك، ومن هناك المغادرة الى الخارج، حيث توجد أعداد كبيرة منهم في سوريا والأردن ولبنان وتركيا، ينتظرون دورهم للرحيل الى المنافي البعيدة!، أما من لم يسعفه الحظ فيعيش في قلق وخوف دائمين وفي ظروف بالغة القسوة، حيث تضطر العديد من العوائل الى عدم ارسال أبنائها وبناتها الى المدارس بسبب حالات الفزع والرعب، ولو توفّر المال الكافي لدى

هؤلاء لغادروا العراق أيضاً.

لقد كانت المسيحية الشرقية عنصر إضافة إيجابية للثقافة العربية- الاسلامية، وكان المسيحيون العراقيون جزءًا حيوياً من النسيج الوطني العراقي، وساهموا في كل فاعليات العراق الفنية والأدبية والثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، بحيث لا يمكن تصوّر العراق دون وجود المسيحيين منذ القدم وحتى تأسيس الدولة العراقية والى اليوم، ثم أليس عيباً علينا جميعاً لو غادر المسيحيون وطنهم العراق متوجهين الى المنفى، بحجة أن من يطاردونهم يطالبونهم بدفع الجزية، وهي "أطروحة" مضى عليها أكثر من ١٤٠٠ عاماً؟ ألم تكن قصور بني العباس تحفل بالكفاءات المسيحية؟!

وجدير بأية حكومة قادمة سواءً فائزة بالقائمة (أي حصلت على أغلبية المقاعد) أو بالكتلة النيابية (الكتلة الأكبر في البرلمان حسب تفسير المحكمة الاتحادية)، أن تتوافق لوضع حد لظاهرة العنف والارهاب وحماية الثروة البشرية من هذا النزيف للعقول والكفاءات والطبقة الوسطى، بدلاً من تعطيل كل شيء، للفوز بهذا المنصب أو ذاك!.

المسيحيون والمواطنة وناقوس الخطر!*

كان المسيحيون وما زالوا جزءًا من النسيج الاجتماعي والسياسي والتاريخي لبلدان المنطقة وشعوبها، ولعل واحداً من سرّ جمال التكوينات الثقافية العربية، ولا سيما للمشرق العربي هو التنوّع والتعددية التي عرفها، دينياً وقومياً وسلالياً ولغوياً واجتماعياً، لكن المنطقة ولأسباب موضوعية وأخرى ذاتية، عامة وخاصة شهدت هجرة مسيحية في العقود الأخيرة الماضية، وبالطبع فإن هناك أسباباً فيما يتعلق بالهجرة، قسم منه سياسي وبعضه لأسباب اجتماعية واقتصادية وقسم منه يتعلق فيما تعرّض اليه المسيحيون من هضم للحقوق ومن بعض أشكال التمييز ضدهم. وإذا كان المسيحيون قبل نحو قرن من الزمان يشكلون نحو ٢٠٪ من سكان المنطقة، فإنهم اليوم لا يزيدون عن ٥٪ وقد تتراجع نسبتهم أكثر من ذلك، كلّما ارتفعت موجة الهجرة وازدادت معاناتهم وشعورهم بالاستيلاب.

وقد حاولت "اسرائيل" منذ قيامها، التركيز على تهجير المسيحيين وفصلهم عن المسلمين، بهدف تفريغ فلسطين من المسيحيين بزعم أن الصراع ديني، وهو بين المسلمين واليهود وليس كيانياً حقوقياً يتعلق بشعب احتلت أراضيه (مسلمون ومسيحيون ودروز ومن كان فيها من اليهود) وبين مغتصب ومستعمر استيطاني اجلائي.

---

*نشرت في صحيفة الخليج الاماراتية ، الاربعاء ، ٢٠/١٠/٢٠١٠

إن محاولة " إسرائيل" تصوير الصراع باعتباره صراعاً دينياً وليس صراعاً حقوقياً ووطنياً وأرضياً إنما تستهدف عزل المسيحيين عن المسلمين وتقسيم الفلسطينيين أنفسهم ليسهل استهدافهم جميعاً. وهنا لا بدّ من الاشارة الى أن المسلم لا يختلف عن المسيحي وعن الدرزي في الدفاع عن الأرض والحقوق والقيم الوطنية والإنسانية.

كما زعمت الصهيونية أن صراعها سماوي، وإنْ كان يتعلق بأرض الله الموعودة لشعب الله المختار، وبالتالي فهو صراع إلغائي، إقصائي، تناحري لا مجال فيه لحل سلمي، إذْ لا يمكن حلّه الاّ بالقضاء على الطرف الآخر وتهجيره وإجلائه، لاحلال مستوطنين محلّه.

وهكذا ازدادت ضغوط الصهيونية على المسيحيين بشكل خاص لاجلائهم، وفي القدس وحدها كان هناك في أربعينيات القرن الماضي وقبيل قيام دولة اسرائيل نحو ٤٥ ألف مسيحياً لم يبق منهم بسبب عمليات التهجير سوى أقل من ٥ آلاف مسيحي، كما انخفض عدد المسيحيين في فلسطين من ٦٠٠ نسمة الى نحو ٥٠ ألف (٤٧ الف منهم في الضفة الغربية و ٣ آلاف في قطاع غزة حسب برنارد سابيلا، ويؤلفون ١,٢٥ من سكان فلسطين البالغ عددهم في الداخل نحو ٤ ملايين نسمة).

إن مشروع القانون الاسرائيلي الأخير بخصوص الجنسية بقدر استهدافه العرب والمسلمين، فإنه يستهدف أيضاً المسيحيين العرب، خصوصاً اشتراط إداء قسم الولاء لدولة "اسرائيل اليهودية الديمقراطية" (النقية)، وهو يعني وضع نحو ٢٠٪ من سكان البلدان الاصليين من الفلسطينيين خارج قانون الجنسية عملياً في إجراء عنصري غير مسبوق.

وحاولت " اسرائيل"، لاسيما خلال اندلاع الحرب العراقية- الايرانية، التي عملت على تغذيتها على القول إن بؤرة الصراع في الشرق الأوسط لم تكن الصهيونية ودولة "اسرائيل"، بدليل ان الحرب العراقية- الايرانية، دامت ٨ سنوات بالكمال والتمام، ولم تكن "اسرائيل" طرفاً فيها، كما حاولت أن تروّج أن الحرب إسلامية -إسلامية، بين عراق "سنّي" وايران "شيعية" وهي حرب طائفية كما زعمت، ثم قالت إن الحرب بين دولتين نفطيتين، وعندما غزت القوات العراقية الكويت في العام ١٩٩٠، قالت أن الحرب عربية- عربية، خصوصاً بعد مشاركات عربية، إضافة الى قوى التحالف في عملية تحرير الكويت وشن الحرب على العراق. وكانت "اسرائيل" أكثر الدول غبطة عند فرض مجلس الأمن الدولي الحصار على العراق، والأكثر انتشاءً عند اقدام بول بريمر على حل الجيش العراقي وتفكيك ماكنة الدولة وإضعاف الوحدة العراقية، وتمهيد السبيل للطائفية السياسية.

وقد شهد العراق خلال سنوات الحرب العراقية- الايرانية وما بعده سنوات الحصار الدولي وفرض العقوبات عليه هجرة واسعة للمسيحيين، لكن سنوات ما بعد الاحتلال كانت هي الأقسى والأكثر هجرة، حيث أدّت الى تهجير نصف المسيحيين تقريباً، لاسيما بعد استهدافهم من جماعات ارهابية ومتطرفة، باسم "الاسلام السياسي" في ظلّ انقسام وتشظي الأوضاع، علماً بأنهم ليسوا طرفاً في الصراع السياسي الهادف للوصول الى السلطة، والاستحواذ على مراكز النفوذ والقرار، وقد استهدفوا لكونهم مسيحيين أولاً، ثم استهدفوا لأنهم جزء من الاستهداف العام، ولكن ذلك ليس بمعزل عن محاولات لتفريغ العراق من المسيحيين الذين قدّموا على مدى تاريخهم خدمات جليلة للعراق وللامة العربية، على

جميع الصُعد الفكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والأدبية والفنية والتاريخية والقانونية والعلمية.

لقد كان المسيحيون هدفاً سهلاً للارهاب، وضحايا جاهزون لفرض نمط سياسي وديني واجتماعي معيّن، في إطار صراع أصولي- طائفي ومذهبي وإثني، وغالباً ما يتم التشكيك بأصولهم ووطنيتهم وولائهم، وينسى هؤلاء أن مسيحيي الشرق هم أهل الشرق، والمسيحية كانت موجودة في منطقتنا قبل الاسلام، وأن السيد المسيح شرقي بتراثه وليس غريباً، فالمسيحيون ليسوا طارئين أو مهاجرين جاءوا ليستقروا في هذه البلدان. إنهم ليسوا رعايا، بل إنهم مواطنون لهم الحقوق وعليهم الواجبات ذاتها التي على الآخرين. وإذا افترضنا حقوقاً للمواطنة، فينبغي أن تقوم على أساس المساواة وعدم التمييز بسبب الدين أو العرق أو اللغة أو المنشأ الاجتماعي أو غير ذلك.

شخصياً لا أنظر الى المسيحيين كأقلية، وأشعر بقدر من الانزعاج عند استخدام مصطلح "الأقلية" على المكوّن الثقافي المسيحي أو غيره قومياً كان أم دينياً، على الرغم من أن الأمم المتحدة جاءت على ذكر حقوق الأقليات في إعلان صدر عنها في العام ١٩٩٢، لكنني أميل الى استخدام مصطلح "التنوّع الثقافي"، سواءً كان أغلبية أم أقلية، لأن لها خصوصية، وتميّزاً وتاريخاً وعادات وطقوساً مختلفة. وقد يكون مناسباً استخدام مصطلح الاقلية والأكثرية في المعادلات السياسية وفي نتائج الانتخابات النيابية أو غيرها، أمّا بخصوص القوميات والاثنيات والأديان، فأجد أن استخدام مصطلح التنوّع والتعددية أقرب عندي من غيره للتعبير عن الحالة لأنه دليل على المساواة.

إن تعاظم الهجرة المسيحية، سيؤدي الى قيام مجتمعات آحادية بعيدة

عن التنوّع والتعددية، وستدور هذه المجتمعات حول نفسها، وتتعرض الى التآكل، لاسيما لمكوّنات مهمة في نسيجها الثقافي، على ما في ذلك من خسارة لمقوّمات وكيانات جوهرية تشكّل جزءًا من الفسيفساء الاجتماعية والدينية والثقافية ومن البنيان الاجتماعي للدول العربية المشرقية.

إن اضطرار المسيحيين الى الهجرة من " اسرائيل" هو أمر مفهوم بسبب السياسة العنصرية الاستعلائية الاجلائية، لكنه فيما يتعلق بالبلدان العربية والمشرقية الأخرى هو رسالة سلبية وسوداء الى العالم أجمع بأن مجتمعاتنا تضيق ذرعاً بالتنوّع الديني والاختلاف الثقافي، لاسيما لغير المسلمين، ولعلّ ذلك سيدفع المسلمون ثمنه باهظاً قبل غيرهم، فهو خسارة لطاقات وكفاءات وسكان أصليين في بلداننا، يشكّلون جزءًا مهماً من حضارتنا وتاريخ مجتمعاتنا وشعوبنا. ولا يمكن تصوّر بلدان عربية ومشرقية دون وجود مسيحي مؤثر في المشهد العام.

لقد تصدر فرنسيس المراش وفرح انطون وشبلي شميل وأديب اسحاق الدعوات التي نادت منذ القرن التاسع عشر الى قيام دولة الحرية والعدالة والمساواة، دولة أساسها العقل والعقلانية، وما أحوجنا اليوم الى مثل تلك الدعوات، التي أريد بها تعضيد مجتمعاتنا لتسير في دروب التنوير وتحرز استقلالها وتتطلع الى وحدتها.

إذا كانت دولة محتلة مثل فلسطين تشهد هجرة شرسة ودولة مثل العراق بعد الاحتلال شهدت إرهابا أعمى يضطر معه المسيحيون الى الرحيل، فإن المسيحية العربية في سوريا شهدت تراجعاً من ١٦,٥٪ في العقود الثلاثة الأخيرة من الزمان الى نحو ١٠٪، وأن نحو ٧٠٠ ألف مسيحي لبناني هاجروا بعد اتفاق الطائف لتعاظم الشعور بالاغتراب، وأن الكثير من شباب الأقباط في مصر همّهم الرئيس الهجرة، الأمر

الذي بحاجة الى وقفة تأمل في أسس المواطنة، لاسيما مبادئ المساواة والعدالة والحرية، تلك التي تشكل جوهر الفكرة الانسانية في الهوية والانتماء.

وبالقدر الذي تُحمى فيه الهويات الفرعية وتُصان حقوقها، فإن الهوية الوطنية الجامعة ستكون الوعاء الحاضن لها في إطار مواطنة موحدة تقدّم الحقوق الانسانية فوق كل الاعتبارات، ولعل ذلك ما حاول البابا بنديكتوس السادس عشر التنبيه اليه، في إطار التنديد بالارهاب الديني في افتتاح أعمال السينودس حول الشرق الأوسط والذي تستمر أعماله حتى يوم ٢٤ من الشهر الجاري (تشرين الاول /اكتوبر).إنه ناقوس خطر وعلينا التفكّر في صوته وصداه.

أمبابة وأخواتها!*

أكثر من أربعة عقود مضت على ارتفاع موجة التعصّب الديني التي ضربت مصر والعديد من بلدان المنطقة، وزادت بعد الثورة الإيرانية العام ١٩٧٩، وتدريجياً فقد إتّسعت الإصطفافات الطائفية لتتحوّل إلى فتنة مستعرة مع مرور الأيام، بل يمكن القول، أنها أصبحت إحدى مظاهر الحياة السياسية التي تهدّد وحدة المجتمعات بما فيها المجتمع المصري الأكثر انسجاماً من الكثير من المجتمعات العربية، ولعل ما حصل في إمبابة في يوم ٩ أيار (مايو) الجاري قد أعاد الى الأذهان أعمال العنف ومحالاوت إلغاء الآخر وازدرائه، لاسيما بتعمّق الكراهية والتعصّب والتطرّف، الأمر الذي يحتاج الى معاينة جدّية حول علاقة المسيحيين بالمسلمين، خصوصاً في إطار فكرة المواطنة والمساواة، الأساسان في الدولة العصرية.

وإذا كان التعايش والتسامح من السمات التاريخية للشعب المصري، فإن ثمت عوامل ضاغطة، داخلية بالدرجة الأساس، وخارجية مساعدة، قادت الى المزيد من التباعد والاحتراب الطائفي، حتى وإنْ كان أساسها سياسياً، لكنها دفعت أوساطاً واسعة وفي ظلّ حكم الإستبداد وضعف المواطنة ووهن المساواة، الى التمترس الطائفي والتخندق الديني!

---

*نشرت في صحيفة الخليج الاماراتية، الاربعاء، ٢٥/٥/, ٢٠١١

هكذا تحوّلت العديد من حالات الاحتقان الى توتّر طائفي وإندلاع للعنف، على الرغم من أن بعضها كان فردياً أو بدأ هكذا، لكنه تحوّل في نهاية المطاف الى عنف منفلت من عقاله في ظل خطاب إقصائي، ولهذا يخشى أن أحداث العنف الأخيرة في إمبابة وأخواتها وفي ظل ضعف مرجعية الدولة من أن تتحول الى المزيد من حالة الانقسام المجتمعي، لاسيما في ظل الاصطفافات والاستقطابات الحاصلة، وانفلات بعض النزعات الكامنة والمكبوتة وردود الأفعال إزاءها، الأمر الذي ينذر بعواقب وخيمة على وحدة المجتمع وعلى العلاقات المسيحية- الاسلامية، لاسيما في إطار جهل بالدين وشحن طائفي تقوم به بعض الجماعات الدينية بالاتجاه نحو القطيعة، وفي ظروف التعصب والشائعات وعدم الشعور بالمسؤولية.

وإذا كانت ثورة ٢٥ كانون الثاني (يناير) ٢٠١١ قد أظهرت مدى وحدة وتسامح وحضارية ورقي الشعب المصري ونزوعه للسلام، بتياراته المختلفة وقواه المتنوّعة وأديانه واتجاهاته الفكرية والسياسية، فإن أعمال عنف وتخريب ضد المسيحيين وكنائسهم ستعني تأجيج المشاعر الطائفية وتغذية الإنقسامات الدينية مجدداً، الأمر الذي يمكن حسابه على الثورة المضادة أو بقايا النظام السابق، في حين لم تسجّل الوقائع أي حادثة خرق كبيرة خلال الانتفاضة العارمة الموحّدة والمؤتلفة حول شعار مركزي أساسي واحد هو رحيل النظام ورأسه محمد حسني مبارك.

وإذا استثنينا حادث كنيسة صول باطفيح، فإن تلاحماً كبيراً وتعاوناً شاملاً كان الملمح الأكثر إثارة في ميدان التحرير وميادين الانتفاضات الشعبية، مع إعلان إحترام الأديان، لاسيما عندما شاهد العالم كله كيف يصلّي المسيحي الى جانب المسلم وكيف يحمي هذا ذاك، وكيف إصطف

الشباب لحماية المتحف المصري من أعمال السرقة أو الدهم أو التخريب؟

هناك أسباب تاريخية تقف وراء الإحتقانات والتوتّرات، فالأمر لا يقتصر على مجرد بعض الحوادث الفردية، بإشهار إسلام فتاة أو اختباء أخرى في كنيسة أو غيرها، بل هي أسباب عميقة الغور في مجمل النظام السياسي وعقليته التي حكمت البلاد عقوداً من الزمان، ولعل هذا خلق نوعاً من التراكم وردود الفعل لدى المسيحيين والأقباط الذين شعروا بالتمييز السياسي أو الديني أو الاجتماعي أو في تولّي الوظائف العليا، وكذلك في ممارسة طقوسهم وبناء كنائسهم وصروحهم الدينية بحرية ودون تمييز، وكل ذلك إنعكس على إضعاف الهوية العامة الجامعة القائمة على أساس المشترك الانساني، فضلاً عن التنكّر للهويات الفرعية..

هكذا تولّد شعور عام لدى الغالبية الساحقة من الأقباط بوجود ظلم واضطهاد يقع عليهم، ولعل هذا يتم التعبير عنه على نحو مباشر أو غير مباشر، سواءً منظور أو مستتر، ولكنه يرتفع ويبرز عند إندلاع أعمال العنف وصعود وتيرة التشدد والتطرّف والغلو من بعض الاسلامويين، من خلال التنظير والتبشير أو من خلال التفسير والتبرير.

ولعل ما ساهم مؤخراً في أعمال العنف هو ضعف الأمن نسبياً واستشراء ظاهرة البلطجة ووجود كمية من السلاح الذي لم تعرفه مصر سابقاً، وإظهار وجه "السلفيين " المتشددين، الذين وجدوا الفرصة حالياً، لإعلان شعاراتهم والتبشير بأفكارهم والتجاوز على مؤسسات الدولة. يضاف الى ذلك تفشي الفقر والجهل في المناطق العشوائية والمهمّشة وضعف الوعي بشكل عام والوعي الديني بشكل خاص، الأمر الذي أدى الى الانفلات من جهة، ومن جهة أخرى عزز الاعتقاد السائد بأن أعمال العنف ليست عشوائية أو اعتباطية، بل هي منظّمة، خصوصاً في ظل

ضعف ثقة المسيحيين بإجراءات الحكومة، وكذلك عدم إنزال العقاب بالمرتكبين، الأمر الذي ضاعف من الشكوك بعدالة الاجراءات المتّبعة لمواجهة مثل هذه الأعمال الاجرامية.

لقد انتعش التيار "السلفي" المتطرف بشكل خاص بعد إرتخاء القبضة- الحديدية للدولة، ولم يتورّع من إعلان رغبة بعض المنتسبين إليه في إحراق الكنائس باعتبارها تخصّ الكفار، ولا يستبعد أن يواجه هذا التطرف بتطرّف مقابل من بعض الأقباط كرد فعل، والذي يمكن أن يستمثر حتى من جانب بعض القوى الخارجية، لكن المشكلة الحقيقية والأساسية تستند الى النقص الفادح في ثقافة المواطنة وعدم اعتماد مبادئها ومبادئ المساواة أساساً للدولة، فضلاً عن غياب أو ضعف قيم التسامح والاخاء والعيش المشترك وعدم التمييز واحترام حقوق الانسان، ولا يمكن أن ننفي مسؤولية النظام السابق الذي استخدم فزاعة التيار الديني الاسلامي والإخوان المسلمين تحديداً لتخويف المسيحيين وإشعارهم بالرعب، وذلك بالترويج لنفسه باعتباره الوحيد القادر على مواجهة هذا التيار وكذلك على حمايتهم، في حين هو من كان يغذّي هذا الانقسام بدم بارد أحياناً، وبلا أبالية.

وإذا كان وجود كيانية دينية إسلامية أو مسيحية مسألة قائمة، فإن هذا الوجود سيخسر كثيراً إذا استمرّ نهج التعصب والإلغاء ومحاولة التسيّد وعدم الإعتراف بالحق والحرية في إتباع أي دين وكفالة ذلك قانوناً من جانب الكيانية الاسلامية، أما التفتيش في العقول والمنازل والكنائس، فهو أمر يسيء الى الإسلام وصورته السمحاء. كما تخطئ الكيانية المسيحية إذا وضعت أمر الأقباط خارج نطاق دائرة النضال من أجل دولة مدنية موحدة تسود فيها مبادئ المساواة والمواطنة وحقوق

الانسان، دون أي تمييز، وستزداد هذه الخسارة فداحة بالمراهنة على قوى خارجية، قد تستغلها لأغراضها الخاصة وليس لتحقيق أهدافها.

وهذا الأمر يتطلب اتّخاذ إجراءات سريعة حكومياً وشعبياً، بما فيها من جانب الأحزاب والقوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، لوضع حلول قانونية وعملية ومجتمعية ودينية للمشاكل المتراكمة، ووضع حدٍّ للخطابات المتشددة لبعض رجال الدين وأئمة الجوامع وبعض ردود فعل رجال الدين المسيحيين، وضرورة تأسيس "مجمّع" ديني معرفي يضم الأزهر والكنيسة على حد سواء وعلى أساس الاحترام المتبادل، وزيادة نسبة تولّي الأقباط الوظائف العليا على أساس الكفاءة والنزاهة والمساواة في جميع مرافق الدولة ومؤسساتها بما فيها في البرلمان، إضافة الى المجالس المحلية، وكذلك وضع عقوبات شديدة إزاء أعمال العنف وثقافة الكراهية والانتقام والثأر ونشر ثقافة السلام والتسامح والمساواة، بديلاً عنها، فضلاً عن أهمية التفاعل والتبادل الثقافي وفتح حوار مستمر سلمي ومدني بين المكوّنات المختلفة، مع احترام الخصوصيات والهوية الفرعية في إطار الهوية العامة الجامعة، من خلال إقرار التنوّع الثقافي وحرية الآخر وحقوقه.

إن حادثة إمبابة التي امتدّت الى كنيسة مار مينا وكنيسة العذراء وسقط بسببها ١٥ شخصاً وأصيب فيها نحو ٢٧٢ آخرين، واستخدمت فيها قنابل مولوتوف، تذكّر بما حدث في كنيسة القديسين في الاسكندرية أو كنيسة نجع حمادي أو كنيسة صول باطفح، وهي نذير خطر على الانتفاضة الشعبية ومنجزاتها السلمية المدنية الكبيرة، الأمر الذي يتطلّب تطويقها ووضع حدٍّ لنتائجها ومعالجة أسبابها الحقيقية. وأظن أن هذا هو السبب في اعتصام المسيحيين أمام محطة الإذاعة والتلفزيون

المصري، حيث يتطلب إصدار قانون جديد لدور العبادة، بتأكيده على منع التمييز والإعتراف بالفرص المتساوية ووضع قانون جديد للأحوال الشخصية مع مراعاة الخصوصيات، ولعل هذا ما ذهبت اليه مؤسسة عالم جديد لتنمية وحقوق الانسان (مرصد الإصلاح والمواطنة) في تقريرها الخاص بأحداث الفتنة الطائفية بأمبابة (أيار/مايو ٢٠١١).

إن تنامي التيارات المتعصبة في مصر وفي بعض البلدان العربية والسعي لتكفير كل من يخالفها الرأي، بحجة التمسك بالأصول والهوية، والوقوف ضد الآخر سواءً كان علمانياً أو يختلف معها في التفكير، باعتباره خارجاً على الدين والملّة، ينذر بعواقب وخيمة، خصوصاً وأن المسيحيين هدف سهل، ولعل بعض هذه التيارات وفي ظروف تراجع دور القوى اليسارية والديمقراطية والوطنية والقومية، قد اندفعت لرفع شعارات " لا ولاية لكافر على مؤمن" ولا ولاية لذمّي على مسلم"، الأمر الذي يعني الإقصاء والتهميش وعدم المساواة.

لا شك أن المسيحيين المصريين يخافون على مستقبلهم فقد استُهدف قبلهم المسيحيون في فلسطين والعراق ولبنان وكانوا عرضة للكثير من الألاعيب الدولية أيضاً، واضطرّ الكثيرون منهم الى الهجرة في ظل غياب الحرية والمساواة وزيادة التطرف الديني والتشكيك بهويتهم الوطنية والتنكر لهويتهم الفرعية.

هجرة المسيحيين

افتراضات الصراع واشتراطات الهوية!*

انعقد في الفترة بين ١٠-٢٤ من شهر تشرين الأول (اكتوبر) ٢٠١٠ مؤتمر الاساقفة في الفاتيكان بدعوة من البابا بنديكتوس السادس عشر، وكان العنوان الأساسي للمؤتمر هو نزوح " هجرة" المسيحيين من الشرق الأوسط، ولعل عنوان المؤتمر يوحي بالكثير من الاشكاليات والتداعيات، خصوصاً بشأن العلاقات الاسلامية- المسيحية تاريخياً، في الماضي والحاضر، لاسيما بعد زيادة الهجرة المسيحية وانخفاض أعداد المسيحيين في الدول العربية والمشرقية، التي قد تبدو لأول وهلة، وكأن صراعاً خفياً "إسلامياً -مسيحياً" دار ويدور في منطقتنا، ولربما يلتقي ذلك مع الدعوات التي راجت في سنوات ما بعد انتهاء الحرب الباردة وتحوّل الصراع الآيديولوجي بين الرأسمالية والاشتراكية، من شكل الى شكل آخر جديد، خصوصاً باعتبار الاسلام عدواً، أو "خصماً" عنيداً للحضارة الغربية (المسيحية الطابع) حسبما تريد بعض الاتجاهات المتعصبة والمتطرفة في الغرب.

وقد كان لأحداث ١١ ايلول (سبتمبر) الارهابية- الاجرامية التي حدثت في الولايات المتحدة العام ٢٠٠١، اثرها الكبير في إذكاء نار العداوة

---

* نشرت في صحيفة الاقتصادية السعودية، العدد ٦٢٢٠، الجمعة ٢٢/١٠/٢٠١٠.

والكراهيـة، التي لم تقتـصـر على الارهـابيـين والمرتكبين الذين لا دين ولا قومية ولا وطن لهم، بل شملت الاسلام كدين وشعوب المنطقة كحضارة وهوية، خـصـوصـاً العـرب والعـروبة والمسلمين بشكل خـاص، وراجت نظريات تدعو الى نهاية التاريخ ونزع الآيديولوجيا (العقيدة) مثلما ذهب الى ذلك فـرانسـيس فوكـوياما وبعـده صـمـوئيل هنتنغتـون الذي اعـتبر الصراع حتمياً بين الحضارات والثقافات، وهو ما حاول بيان المثقفين الستين الأمريكان أن يبرره بلجهة أقرب الى البلاغ العسكري منه الى النداء الثقافي، على الرغم من دعوته للحوار وهو الأمر الايجابي الذي يمكن أن يلتقي معه مثقفون عرب مسلمون ومسيحيون وغيرهم ومن دول المنطقة.

لقد شهدت البلدان العربية المشرقية هجرة واسعة للمسيحيين، ازدادت عمقاً خلال العقود الأخيرة المنصرمة، لاسيما في فلسطين المحتلة، وبعد احتلال العراق وانفلات العنف على مصراعيه ودون حدود، خصوصاً وقد اتّسم بتفجير كنائس وقتل على الهوية وخطف مسيحيين ومطالبتهم بدفع الجزية، الى غير ذلك من مظاهر التشدد والتطرف والغلو، سواءً كان بإسم "الاسلام السياسي" وبعض الطائفيين أو بغيره، من الذين تضيق صدورهم إزاء ظاهرة التنوّع الثقافي والتعددية الدينية في إطارمتزمت ومنغلق في النظر الى الآخر، بعيداً عن تعاليم الدين الاسلامي السمحاء والقيم التي جاء بها القرآن الكريم والسيرة المحمّدية.

وازدادت الهجرة اتّساعاً بسبب الظروف الاقتصادية والمعاشية وبعض الممارسات التمييزية، ولاسيما تعاظم الشعور بالاغتراب في ظل أوضاع سياسية قاهرة وأوضاع اجتماعية متزمتة بعيدة عن أجواء الحرية والمساواة والعدالة، وفي ظل بعض مظاهر القمع والتضييق على العمل

العام والنشاط السياسي والمهني والمدني.

جدير بالذكر أن هجرة المسيحيين شملت طوائفهم المختلفة من كاثوليك وأرثوذكس وبروتستانت، الأمر الذي جعل الفاتيكان ومؤتمر الأساقفة يتوقف عند التحدّيات التي تواجه المسيحية المشرقية بشكل عام، لاسيما بعد أن أصبحت الهجرة ظاهرة مستشرية، فقد انخفض عدد المسيحيين الى حدود كبيرة، فبعد ان كانوا قبل قرن من الزمان يشكلون نحو ٢٠٪ من سكان المنطقة فقد أصبح عددهم اليوم لا يزيد عن ٥٪ وهم في تناقص سريع، وإذا استمرت الظاهرة فقد يختفي المسيحيون من الشرق الأوسط على حد تعبير سمير خليل سمير وهو قس يسوعي مصري مقيم في بيروت، ساهم في التحضير والاعداد لمؤتمر الأساقفة المذكور.

قد يعتبر البعض مثل هذا الافتراض غير واقعي، ولكن نسبة المسيحيين انخفضت في تركيا من ٢٠٪ في أوائل القرن العشرين (وفي ظل الخلافة العثمانية- الاسلامية) لتصل الى ٠,٢٪ في الوقت الحاضر، كما انخفض عدد المسيحيين الى النصف في العراق منذ احتلاله في العام ٢٠٠٣ وبسبب الاستهداف الخاص لهم وبسبب الأوضاع الأمنية المنفلتة وأعمال العنف والارهاب.

وتراجع عدد المسيحيين في فلسطين من ٦٠٠ ألف نسمة الى نحو ٥٠ ألف، (٤٧ الف منهم في الضفة الغربية و٣ آلاف في قطاع غزة، وهم يؤلفون اليوم زهاء ١,٢٥٪ من سكان فلسطيني الأراضي المحتلة بعد العام ١٩٦٧ البالغ عددهم نحو أربعة ملايين). وبسبب الضغوط الصهيونية على المسيحيين انحسر عددهم في القدس فبعد أن كانوا نحو ٤٥ الفا في مطلع الاربعينيات لم يبق منهم اليوم سوى أقل من ٥ آلاف بسبب عمليات التهجير والاجلاء ونزع الجنسية.

وقد حاولت "اسرائيل" منذ قيامها، التركيز على تهجير المسيحيين وفصلهم عن المسلمين، بهدف تفريغ فلسطين من المسيحيين بزعم أن الصراع ديني، وهو بين المسلمين واليهود وليس كيانياً حقوقياً وطنياً يتعلق بشعب إحتلّت أراضيه (مسلمون ومسحيون ودروز ومن كان فيها من اليهود) وبين مغتصب ومستعمر استيطاني اجلائي.

كما زعمت الصهيونية أن صراعها سماوي، وإنْ كان يتعلق بأرض الله الموعودة لشعب الله المختار، وبالتالي فهو صراع إلغائي، إقصائي، تناحري لا مجال فيه لحل سلمي، إذْ لا يمكن حلّه الاّ بالقضاء على الطرف الآخر وتهجيره وإجلائه، لاحلال مستوطنين محلّه.

وذلك ليس غريباً بعد ٦٢ عاماً على قيام دولة اسرائيل في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨ اثر قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة أن تطرح اسرائيل مشروع قانون عنصري، بخصوص الجنسية، وبقدر استهدافه العرب والمسلمين، فإنه يستهدف أيضاً المسيحيين العرب، خصوصاً اشتراط إداء قسم الولاء لدولة "اسرائيل اليهودية الديمقراطية" (النقية)، وهو يعني وضع نحو ٢٠٪ من سكان البلدان الاصليين من الفلسطينيين خارج قانون الجنسية عملياً في إجراء تمييزي استعلائي غير مسبوق.

وحاولت " اسرائيل"، لاسيما خلال اندلاع الحرب العراقية- الايرانية، التي عملت على تغذيتها على القول إن بؤرة الصراع في الشرق الأوسط لم تكن الصهيونية ودولة "اسرائيل"، بدليل ان الحرب العراقية- الايرانية، دامت ٨ سنوات بالكمال والتمام، ولم تكن "اسرائيل" طرفاً فيها، كما حاولت أن تروّج أن الحرب إسلامية -إسلامية، بين عراق "سنّي" وايران "شيعية" وهي حرب طائفية كما زعمت، ثم قالت إن الحرب بين دولتين نفطيتين، وعندما غزت القوات العراقية الكويت في العام ١٩٩٠، قالت أن

الحرب عربية- عربية، خصوصاً بعد مشاركات عربية، إضافة الى قوى التحالف في عملية تحرير الكويت وشن الحرب على العراق. وكانت "اسرائيل" أكثر الدول غبطة عند فرض مجلس الأمن الدولي الحصار على العراق، والأكثر انتشاءً عند اقدام بول بريمر على حل الجيش العراقي وتفكيك ماكنة الدولة وإضعاف الوحدة العراقية، وتمهيد السبيل للطائفية السياسية.

وقد شهد العراق خلال سنوات الحرب العراقية- الايرانية وما بعده سنوات الحصار الدولي وفرض العقوبات عليه هجرة واسعة للمسيحيين، لكن سنوات ما بعد الاحتلال كانت هي الأقسى والأكثر هجرة، حيث أدّت الى تهجير نصف المسيحيين تقريباً ونزوح أعداد أخرى من البصرة وبغداد والموصل وكركوك وغيرها الى شمال العراق "كردستان"، لأنها أكثر أمناً أو كمرحلة أولى للانتقال الى المنافي البعيدة، واكتظت بلدان مثل سوريا والاردن ولبنان وغيرها بعشرات الآلاف من المسيحيين الذين ينتظرون أدوارهم للهجرة بعد أن اضطروا الى مغادرة الوطن حفاظاً على حياتهم، لاسيما بعد استهدافهم من جماعات ارهابية ومتطرفة، باسم "الاسلام السياسي" في ظلّ انقسام وتشظي الأوضاع، علماً بأنهم ليسوا طرفاً في الصراع السياسي الهادف للوصول الى السلطة، والاستحواذ على مراكز النفوذ والقرار، وقد استهدفوا لكونهم مسيحيين أولاً، ثم استهدفوا لأنهم جزء من الاستهداف العام، ولكن ذلك ليس بمعزل عن محاولات لتفريغ العراق من المسيحيين الذين قدّموا على مدى تاريخهم خدمات جليلة للعراق وللامة العربية، على جميع الصُعد الفكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والأدبية والفنية والتاريخية والقانونية والعلمية.

لقد كان المسيحيون هدفاً سهلاً للارهاب، وضحايا جاهزون لفرض نمط سياسي وديني واجتماعي معيّن، في إطار صراع أصولي- طائفي ومذهبي وإثني، وغالباً ما يتم التشكيك بأصولهم ووطنيتهم وولائهم، وينسى هؤلاء أن مسيحيي الشرق هم أهل الشرق، والمسيحية كانت موجودة في منطقتنا قبل الاسلام، وأن السيد المسيح شرقي بتراثه وليس غربياً، فالمسيحيون ليسوا طارئين أو مهاجرين جاءوا ليستقروا في هذه البلدان. إنهم ليسوا رعايا، بل إنهم مواطنون لهم الحقوق وعليهم الواجبات ذاتها التي على الآخرين. وإذا افترضنا حقوقاً للمواطنة، فينبغي أن تقوم على أساس المساواة وعدم التمييز بسبب الدين أو العرق أو اللغة أو المنشأ الاجتماعي أو غير ذلك.

إن اضطرار المسيحيين الى الهجرة من " اسرائيل" هو أمر مفهوم بسبب السياسة العنصرية الاستعلائية الاجلائية، لكنه فيما يتعلق بالبلدان العربية والمشرقية الأخرى هو رسالة سلبية وسوداء الى العالم أجمع بأن مجتمعاتنا تضيق ذرعاً بالتنوّع الديني والاختلاف الثقافي، لاسيما لغير المسلمين، ولعلّ ذلك سيدفع المسلمون ثمنه باهظاً قبل غيرهم، فهو خسارة لطاقات وكفاءات وسكان أصليين في بلداننا، يشكّلون جزءًا مهماً من حضارتنا وتاريخ مجتمعاتنا وشعوبنا. ولا يمكن تصوّر بلدان عربية ومشرقية دون وجود مسيحي مؤثر في المشهد العام.

إذا كانت دولة محتلة مثل فلسطين تشهد هجرة شرسة ودولة مثل العراق بعد الاحتلال شهدت إرهابا أعمى يضطر معه المسيحيون الى الرحيل، فإن المسيحية العربية في سوريا شهدت تراجعاً من ١٦،٥٪ في العقود الثلاثة الأخيرة من الزمان الى نحو ١٠٪، وأن نحو ٧٠٠ ألف مسيحي لبناني هاجروا بعد اتفاق الطائف لتعاظم الشعور بالاغتراب،

وأن الكثير من شباب الأقباط في مصر همّهم الرئيس الهجرة، الأمر الذي بحاجة الى وقفة تأمل في أسس المواطنة، لاسيما مبادئ المساواة والعدالة والحرية، تلك التي تشكل جوهر الفكرة الانسانية في الهوية والانتماء.

وبالقدر الذي تُحمى فيه الهويات الفرعية وتُصان حقوقها، فإن الهوية الوطنية الجامعة ستكون الوعاء الحاضن لها في إطار مواطنة موحدة تقدّم الحقوق الانسانية فوق كل الاعتبارات، ولعل ذلك ما حاول البابا بنديكتوس السادس عشر التنبيه اليه، في إطار التنديد بالارهاب الديني في افتتاح أعمال السينودس حول الشرق الأوسط والذي تستمر أعماله حتى يوم ٢٤ من الشهر الجاري (تشرين الاول /اكتوبر).إنه ناقوس خطر وعلينا التفكّر في صوته وصداه. وقد أوحى مؤتمر الفاتيكان للأساقفة حول الشرق الأوسط الكنائس المسيحية بالانفتاح على الكنائس والديانات الأخرى وتبسيط طقوسها القديمة والتوسع في استخدام اللغة العربية عند تأدية شعائرها، وذلك في إطار خطة اصلاحية بدأها الفاتيكان نفسه منذ سنوات الستينيات.

لقد كان المسيحيون في الشرق الأوسط طيلة أكثر من ١٤ قرناً من الحضور الاسلامي جزءًا مؤثراً في النسيج الاجتماعي والثقافي، ولذلك فإن استهدافهم اليوم هو جزء من استهداف المنطقة ككل، بما فيها من مسلمين ومسيحيين ويهود وغيرهم من أتباع الديانات السماوية، من جانب القوى المتنفّذة والقوى الارهابية والمتطرفة والمتعصبة، خصوصاً تلك التي تريد تصوير النزاع باعتباره صراعاً دينياً سماوياً، وليس أرضياً حقوقياً، كما هو واقع الحال، إذ أن تفريغ المنطقة من أحد مكوناتها الاساسية وأعني بذلك المسيحيين سيجعل الصراع في نظر

الكثير اسلامياً - يهودياً وهو ما تريده الصهيونية وتسعى اليه من محاولات.

ولذلك أظن أن مهمة الحفاظ على المسيحيين وصيانة حقوقهم في دولنا هو مسؤولية اسلامية بقدر ما هي مسؤولية مسيحية ودولية أيضاً، خصوصاً باعتماد مبادئ الدولة العصرية التي تقوم على المساواة وعدم التمييز واحترام الحقوق الانسانية.

وقد كانت دعوة خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبد العزيز للحوار بين الأديان والثقافات والحضارات مبادرة مهمة لا بدّ من تفعيلها ووضعها موضع التطبيق الفعّال دولياً من جانب الأمم المتحدة، إضافة الى مؤسسات المجتمع المدني، خصوصاً وأن الاسلام يعترف بالمسيحية كرسالة سماوية ويؤمن بالانجيل ككتاب مقدس، وذلك للمشترك الانساني- الايماني الذي يجمع بين الديانتين!

المسيحيون والبيئة الطاردة*

هل باتت البيئة العربية- الإسلامية طاردة للوجود المسيحي الذي سبق الإسلام في الشرق؟ وهل هناك مشكلة وإشكالية لدينا تتعلق بالتعايش، علينا مواجهتها أم ثمت مبالغة في كل ما يقال بخصوص الهلع المسيحي والفزع الديني لدى المكوّنات الثقافية غير الإسلامية لمجتمعنا؟ وإذا كان الأمر واقعاً، لكننا قد نختلف في تقرير مخاطره وبالتالي سبل مواجهته، إذْ لم يعد التنديد باستهداف المسيحيين كافياً، فضلاً عن توجيه دعوات التآخي والتعايش أو تنظيم مؤتمرات للخطابات، لا تخرج عن دائرة المجاملة والشكلية!

لعل الإشكاليات لا تتعلّق بصراع مجتمعي بقدر كونها تتعلق بالمواطنة المفقودة أو الغائبة أو المنتقصة أو المبتورة، فضلاً عن غياب أو ضعف مبادئ المساواة والشراكة، والحق في تولي الوظائف العليا دون تمييز بسبب الدين أو الجنس أو العرق أو اللغة أو الأصل الاجتماعي، كما أن شحّ الحريات بشكل عام وحرية التعبير بشكل خاص، ولاسيما حرية الضمير والحق في الاعتقاد والحق في ممارسة الطقوس والشعائر الدينية، تعتبر خلفية لمثل تلك الإشكالات.

ويعود أحد أسباب استفحال ظاهرة الشعور المسيحي بشكل خاص وغير الاسلامي بشكل عام بالتمييز وعدم المساواة، إلى ظهور وتنامي

---

* نشرت في صحيفة السفير (اللبنانية)، العدد ١٢٢١٩، الجمعة ٢٩/٦/,٢٠١٢

تيارات دينية وطائفية متعصبة ومتطرفة في العقود الثلاثة ونيّف الماضية، وقد أدّى ذلك إلى تراجع هوامش الحريات التي كانت موجودة، كما أنه قلّص من فرص التسامح التي كانت متوفرة، على نحو تلقائي وعفوي، حيث مارست تلك الجماعات شكلاً من أشكال القهر والإكراه والدعاية الاستئصالية إزاء الآخرين من أبناء الدين الإسلامي، فما بالك بمنتسبي الديانات الأخرى.

ولا شك أن هناك أسباباً سياسية واجتماعية وثقافية، تتعلق بالعلاقة مع الآخر وبمبادئ التعايش، وهي التي تقف خلف انكفاء المسيحيين وانحسار دورهم وعزلتهم أحياناً واختيار الهجرة "إضطراراً" في أحيان غير قليلة، الأمر الذي عاظم من شعورهم بالاغتراب عن مجتمعاتهم، في حين كان دورهم مشرّفاً على مرّ التاريخ، وقد إرتفع منسوب الشعور لديهم بالتهميش والإقصاء، لاسيما عند التعامل معهم "كأقلية" بمعناها السلبي، تلك التي تعني قبول منطق الأغلبية " المقرِّرة" الحاكمة، المتسيّدة، بالعدد وليس بالكفاءة والخبرة والإخلاص أحياناً.

ولعل غياب إرادة سياسية عليا لاحترام حقوق الإنسان وخصوصاً مبادئ المساواة والمواطنة، زاد من حدّة التوتر المجتمعي، ولاسيما من جانب القوى الدينية المتطرفة الشديدة الغلو، المنغلقة على نفسها، والتي تريد فرض تصوراتها على المجتمع كلّه، ناهيكم عن طريقتها بالعيش والسلوك والتفكير.

هكذا غدت البيئة العربية- الإسلامية طاردة للأديان الأخرى، وهي الأديان المتعايشة، المتواصلة والمتفاعلة، ولاسيما في الشرق، وخصوصاً المسيحية الشرقية التي يربطها تاريخ عريق بالاسلام وبالمسلمين، خصوصاً بالانتماء العروبي المشترك، وقد ساهمت المسيحية في النهضة

العربية الأولى، وكان دورها ريادياً على الصعيد الفكري والثقافي والأدبي والفني والاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك أدباء الاغتراب الأول الذين أسسوا في الولايات المتحدة "الرابطة القلمية" وفي دول أمريكا اللاتينية أسسوا " العصبة الأندلسية".

كما لعب المسيحيون في الدولة العربية المعاصرة دوراً مهماً من خلال مواقعهم السياسية والفكرية، بما في ذلك للقضية الفلسطينية، وقد استهدفتهم الحركة الصهيونية ومارست عليهم ضغوطاً مختلفة لإجبارهم على الهجرة من فلسطين أو ترحيلهم أو إجلائهم، وذلك كي تبرّر أن الصراع هو يهودي- إسلامي، وليس فلسطينياً (إسلامياً ومسيحياً ودرزياً وحتى يهودياً) ضد الصهيونية.

وكانت "إسرائيل" قد مارست قد نظرت بارتياب إلى مواقف الفاتيكان المؤيدة لحقوق الشعب العربي الفلسطيني، وسعت لتغيير مواقفه منذ قرار التقسيم، وهو الموقف الذي أثر إيجاباً على الدول الكاثوليكية مثل إسبانيا والبرتغال وإيرلندا وبعض دول أمريكا اللاتينية، وظل الفاتيكان وهذه الدول على مواقف متعارضة مع سياسات " إسرائيل" وليس لديها علاقات دبلوماسية معها، الاّ بعد إبرام اتفاقيات كامب ديفيد والصلح المنفرد العام ١٩٧٨- ١٩٧٩، وفي ظل التراجع والنكوص العربيين، وهو الأمر الذي انعكس سلباً على نحو ٣٠ دولة أفريقية قطعت علاقاتها مع "إسرائيل" بين عدوان ١٩٦٧ وحرب العام ١٩٧٣ وكذلك على البلدان الاشتراكية السابقة تلك التي أعادت علاقاتها جميعها مع إسرائيل، بل أن بعضها منحها إمتيازات "الدولة الأكثر رعاية".

وحتى اليوم فإن الفاتيكان ينشغل بمستقبل العلاقات الإسلامية- المسيحية وينظر إليها من خلال موقع مسيحي الشرق، وهو ما انعكس

على مؤتمر السينودس، لاسيما علاقة ذلك بتصاعد موجة العنف والإرهاب ضد المسيحيين واستمرار الانتقاص من مبادئ المواطنة والمساواة والتعايش، وكل ذلك بالارتباط مع موضوع الهجرة والصراع الدولي.

لقد استُهدِفَ المسيحيون في موجة جديدة من التشدد والتطرف والغلو باسم تنظيمات القاعدة أو غيرها من قوى الإسلام السياسي، الأصولي، وقد تزامن ذلك مع أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) الإرهابية- الإجرامية في العام ٢٠٠١، وفيما بعد احتلال أفغانستان وغزو العراق، حيث قادت هذه الموجة إلى الشعور بتصدّع فكرة التعايش وتعرّضت العديد من الكنائس والأديرة ودور العبادة المسيحية وشخصيات مسيحية ومواطنين عاديون إلى تفجيرات وأعمال عنف، كما حصل في بغداد والبصرة والموصل وكركوك والاسكندرية والقاهرة وحمص وغيرها.

وقد ازدادت تلك الموجة حدّة بعد الربيع العربي، حيث تحركت قوى كامنة مستغلّة الانفلات الأمني ورغبة تدميرية واستئصالية لا إنسانية لتستهدف التجمعات المسيحية وتقوم بأعمال عنف وإرهاب منفلتة من عقالها، والهدف كان وسيظل دفع المسيحيين إلى الهجرة وهم مستضعفون وليس لديهم ميليشيات ولم يمارسوا العنف. والنتيجة التي سيأخذها الغرب لمعاقبة مجتمعاتنا هي أن المسلمين لا يريدون العيش مع المسيحيين في دول المشرق، وهذا دليل على التطرف والتعصب ورفض الآخر.

وحسب بعض توجهات الإسلام السياسي، فالآخر هو غريب وكل غريب مريب، وأنه خصم أو عدو، خصوصاً عندما يسود منطق الإسلاملوجيا وادعاء امتلاك الحقيقة والتشبث بمبدأ الأفضلية. هكذا يتم الحديث

بصورة معلنة أو مستترة عن دار الحرب ودار السلام، ويتجرأ من يطلب من المسيحيين اليوم دفع الجزية أو الرحيل. ولعل ذلك سيؤدي إلى تمزيق النسيج الاجتماعي لشعوب ومجتمعات ظلّت متعايشة، وإلى الهجرة وتفريغ مجتمعاتنا من المسيحيين!

وسيكون الغرب الآيديولوجي مستفيداً لتبرير مزاعمه حول الرهاب من الإسلام "الاسلامفوبيا"، التي روّج لها، ليظهر أن المسلمين غير راغبين في التعايش مع الغرب المسيحي، وهو ما يضع ١٥ مليون مسلم أو أكثر في أوروبا في دائرة الشك والريبة، وسيبرر الغرب أطروحاته بزعم أن الإسلام هو دين استئصال ويحضّ على الإرهاب ضد الأديان الأخرى، وهي الرسالة التي تعمل لأجلها "إسرائيل" لتأكيد أن الصراع مع الفلسطينيين والعرب ليس سوى صراع ديني، لأن الإسلام لا يتقبّل الآخر، في حين أنها تسعى لإخفاء حقيقة وجوهر الصراع، وهو بين أصحاب حق تجري محاولات مستمرة لاقتلاعهم من أرضهم وبين مغتصبين وعنصريين صهيونيين، يسعون لتحويل " إسرائيل" إلى دولة يهودية نقية بعد طرد سكان البلاد الأصليين منها.

ولعل الرسالة المعاكسة التي ترسلها الصهيونية إلى العالم، هي استغلال استهداف المسيحيين بالقول إن العرب والمسلمين غير مهيئين لقبول الديمقراطية، لاسيما في ظل تدنّي مستوى الحريات العامة والخاصة، وحتى بعد اندلاع الربيع العربي فإن الشك لا يزال يساور الغرب بشأن الموقف من الديمقراطية، وستكون خسارة المسيحيين هي خسارة طاقات علمية واجتماعية في الموزائيك العربي.

إن هذه المسائل وغيرها كانت محطّ نقاش وحوار جدّي وعلى مستوى مسؤول ساهمت فيه نخبة متميّزة من مثقفين عرب وبينهم من ينتمي إلى

الإسلام أو المسيحية، ويجمعهم الهمّ الثقافي والفكري ومنشغلين بفكرة التعايش. وقد نظّم هذا اللقاء الحواري والعصف الفكري "المعهد الملكي للدراسات الدينية" في الأردن ورعاه منتدى الفكر العربي برئاسة الأمير الحسن بن طلال. وكانت رسالته الواضحة هي مواصلة الحوار المدني، العلمي، النقدي، الواقعي، في تعظيم المشتركات الانسانية والقيم والمثل الجامعة، تلك التي تمثل جوهر الأديان والأفكار والفلسفات على مرّ التاريخ.

ويتطلب الأمر إضافة إلى دفع صاحب القرار لاتخاذ مواقف حاسمة لجهة المساواة والمواطنة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز، العمل على خلق بيئة تشريعية صالحة، وكذلك بيئة تربوية مناسبة تساعد للنشء الجديد في تلمس الطريق الصحيح وتسعى لإزالة كل ما من شأنه الإساءة إلى الأديان بشكل مباشر أو غير مباشر في المناهج التربوية والتدريسية وتربية الطلبة بروح الأخوة والتضامن والتسامح والمساواة واللاعنف والمشترك الإنساني، الذي يعلو من شأن الإنسان ويخدم خصوصياته.

ولعل ذلك يهيئ الأجواء للمؤسسات الدينية وغيرها لتبنّي خطاب الوحدة والمساواة والكرامة الإنسانية، ويعزز من مستلزمات إعلام إيجابي يلعب دوراً في التعايش والتفاهم وعدم التمييز، ويستطيع المجتمع المدني أن يلعب دوراً إيجابياً على هذا الصعيد، وهو ما يعطي لمجتمعاتنا هويتها الموحدة الجامعة والمتنوّعة ذات الخصوصية والتعددية في آن، وحيثما يكون صاحب القرار يتمتع بوضوح وإرادة سياسية لتحقيق ذلك قانونياً وتربوياً وإعلامياً ومدنياً، فإن فرص السلام الاجتماعي والتعايش الأهلي واحترام حقوق الإنسان واعتماد المواطنة والمساواة تكون وفيرة وأجوائها رحبة!

الباحث في سطور

أكاديمي ومفكر من الجيل الثاني للمجددين العراقيين، يساري النشأة والتوّجه، لكنه لم يتقيّد بتعاليم المدرسة الماركسية التقليدية، ومنذ الثمانينات كانت له مساهمات متميزة في إطار التجديد والتغيير والنقد للتيار الاشتراكي واليساري، وتعكس مؤلفاته وكتبه ومساهماته المتنوعة انشغالات خاصة بقضايا الديمقراطية والإصلاح والمجتمع المدني، واهتمامات فكرية لتطوير الفهم المتجدد لقضايا حقوق الإنسان ونشر ثقافته وخصوصاً من خلال وسائل الإعلام.

ولد في مدينة النجف الأشرف (العراق) في ٢١ اذر (مارس) ١٩٤٥ لأسرة عربية كبيرة، يعود أصلها إلى اليمن(جبل النبي شعيب)، وهي بطن من حمْيَر القحطانية. وكان لعشيرة آل شعبان رئاسة الخدمة في حضرة الإمام علي (رض) منذ قرون ودرس وتعلّم في مسقط رأسه ثم استكمل دراسته الجامعية في بغداد وتخرج من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة بغداد، وواصل دراساته العليا في براغ، في جامعة ١٧ نوفمبر وجامعة تشارلس (كلية الحقوق) وأكاديمية العلوم التشيكوسلوفاكية (معهد الدولة والقانون) حيث نال درجتي الماجستير والدكتوراه (مرشح علوم) في القانون (دكتوراه فلسفة في العلوم القانونية).

مختص في القانون الدولي وخبير في ميدان حقوق الإنسان واستشاري في عدد من المنظمات والدوريات الثقافية والإعلامية، وعضو في عدد من المنظمات العربية والدولية منها:

* عضو اتحاد الكتّاب العرب (دمشق).
* عضو اتحاد المحامين العرب (القاهرة) وعضو جمعية المحامين الدولية (لندن).
* عضو منتدى الفكر العربي (عمان).
* عضو اللجنة العلمية للمعهد العربي لحقوق الإنسان(تونس).

* عضـو اتحاد الحقوقيين العرب (المكتب الدائم).(بغداد-عمان) وممثله السـابق في اليونسكو (باريس).
* عضو اتحاد الصحفيين العالمي (براغ).
* الأمين العام الأسبق اللجنة العربية لمناهضة الصهيونية والعنصرية.
* الأمين العام السابق لمركز الدراسات العربي- الأوروبي (باريس).
* المدير العام السابق لقناة البغدادية الفضائية (القاهرة).
* عضو سابق في مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان ورئيسـها السابق في (لندن).
* مؤسس الشبكة العراقية لثقافة حقوق الإنسان والتنمية (كردستان-لندن - بغداد) وأول رئيس لها في مؤتمرها التأسيسي (بغداد- نقابة المحامين ٥/١١/٢٠٠٤).
* الأمين العام المساعد للرابطة العربية للديمقراطية(صنعاء).
* المدير العام للمركز الوثائقي للقانون الدولي الإنساني (بيروت- عمان).
* الرئيس السابق لأكاديمية بناء السلام.
* أستاذ مادة اللاعنف في جامعة اللاعنف وحقوق الانسان (أونور)
* له مكتب استشاري قانوني خاص، لندن- بيروت.

صدر للباحث

في القانون و السياسة الدولية

* النزاع العراقي - الإيراني، منشورات الطريق الجديد، بيروت ١٩٨١.
* المحاكمة - المشهد المحذوف من دراما الخليج، دار زيد، لندن، ١٩٩٢.
* عاصفة على بلاد الشمس، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ١٩٩٤.
* بانوراما حرب الخليج، دار البراق، لندن - دمشق، ١٩٩٥.
* الاختفاء القسري في القانون الدولي - الكيخيا نموذجاً، شؤون ليبية، واشنطن - لندن ١٩٩٨.
* السيادة و مبدأ التدخل الإنساني، جامعة صلاح الدين، أربيل (العراق) ٢٠٠٠.
* من هو العراقي؟ إشكالية الجنسية و اللاجنسية في القانونين العراقي والدولي، دار الكنوز الأدبية و مركز دراسات الشرق، بيروت، لبنان تموز (يوليو) ٢٠٠٢.

* الإنسان هو الأصل – مدخل إلى القانون الدولي الإنساني، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠٠٢.
* جامعة الدول العربية والمجتمع المدني – الاصلاح والنبرة الخافتة، دار المحروسة، القاهرة، ٢٠٠٤.
* إشكاليات الدستور العراقي المؤقت – الحقوق الفردية والهياكل السياسية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (بالاهرام)، كراسات استراتيجية، العدد ١٤٠، القاهرة، حزيران (يونيو)٢٠٠٤.
* العراق: الدستور والدولة، من الاحتلال إلى الاحتلال، دار المحروسة، القاهرة، ٢٠٠٤.
* المعاهدة العراقية– الامريكية: من الاحتلال العسكري إلى الاحتلال التعاقدي، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، عمان، ٢٠٠٨.
* جدل الهويات في العراق: المواطنة والهوية، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٩.
* الشعب يريد...! تأملات فكرية في الربيع، دار أطلس للنشر والترجمة والإنتاج الثقافي، بيروت، ٢٠١٢.
* المجتمع المدني سيرة وسيرورة، دار أطلس للنشر والترجمة والإنتاج الثقافي، بيروت، ٢٠١٢.

في الصراع العربي – الاسرائيلي

* الصهيونية المعاصرة و القانون الدولي، ط ١، مركز الدراسات الفلسطينية، ط٢، دار الجليل، دمشق ١٩٨٥.
* سيناريو حكمة القدس الدولية العليا، شرق بريس، نيقوسيا، ١٩٨٧.
* القضايا الجديدة في الصراع العربي – الاسرائيلي، دار الكتبي، بيروت،١٩٨٧.
* الانتفاضة الفلسطينية و حقوق الإنسان، دار حطين، دمشق، ١٩٩١.
* المدينة المفتوحة – مقاربات حقوقية حول القدس و العنصرية، دار الاهالي، دمشق، ٢٠٠١.
* لائحة اتهام: حلم العدالة الدولية في مقاضاة إسرائيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠.

إسلام وقضايا فكرية

* الصراع الأيديولوجي في العلاقات الدولية، دار الحوار، اللاذقية، ١٩٨٥.
* قرطاجة يجب ان تدمّر، فصول من الحرب الأيديولوجية، دار صبرا، نيقوسيا- دمشق،١٩٨٥.
* أمريكا و الإسلام، دار صبرا، نيقوسيا - دمشق، ١٩٨٧.
* الإسلام و حقوق الإنسان، مؤسسة حقوق الإنسان و الحق الإنساني، بيروت، ٢٠٠١.
* الإسلام و الإرهاب الدولي - ثلاثية الثلاثاء الدامي، الدين - القانون - السياسة، دار الحكمة، لندن، ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٢.
* فقه التسامح في الفكر العربي الإسلام ي - الثقافة والدولة (مقدمة المطران جورج خضر) دار النهار، بيروت، ٢٠٠٥.
* المجتمع المدني الوجه الآخر للسياسة، نوافذ وألغام، دار ورد، عمان، ٢٠٠٩.
* تحطيم المرايا- في الماركسية والاختلاف، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٩.
* سعد صالح - الضوء والظل،الوسطية والفرصة الضائعة، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٩.
* الصوت والصدى، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠١٠

ثقافة وأدب

* الجواهري في العيون من أشعاره (بالتعاون مع الشاعر الكبير الجواهري)، دار طلاس، دمشق،١٩٨٦.
* بعيداً عن أعين الرقيب: محطات بين الثقافة و السياسة، دار الكنوز الأدبية، ط١، بيروت، ١٩٩٤ وط٢، دار الآداب، بيروت، ٢٠٠٨، وط٣، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة، بغداد، ٢٠١٠.
* الجواهري - جدل الشعر و الحياة، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ١٩٩٧.
* أبو كاطع - على ضفاف السخرية الحزينة، دار الكتاب العربي، لندن، ١٩٩٨.
* جذور التيار الديمقراطي في العراق: هل انقطع نسل الليبرالية العراقية؟ قراءة في

أفكار حسين جميل، دار بيسان، بيروت، ٢٠٠٧.

* كوبا:الحلم الغامض، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١١.

ترجمات

* مذكرات صهيوني، دار الصمود العربي، بيروت، ١٩٨٦.
* فقه التسامح في الفكر العربي - الإسلامي، دار آراس للطباعة والنشر، ٢٠١٢. (ترجم الى اللغة الكردية)

صدر عنه (كتاب تكريمي)

* عبد الحسين شعبان: صورة قلمية - الحرف والحق والانسان، دار المحروسة، القاهرة، جمع واعداد البرنامج العربي لنشطاء حقوق الانسان، القاهرة، ٢٠٠٤.

إعداد وكتب مشتركة

* حرية التعبير وحق المشاركة السياسية في الوطن العربي (اعداد وتقديم) دار الكنوز الادبية، بيروت، ١٩٩٤.
* ثقافة حقوق الإنسان (تحرير وتقديم)، وقائع خمسة ملتقيات فكرية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في لندن اصدار البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان - لندن، القاهرة، ٢٠٠١.
* العراق تحت الحصار (بمشاركة الدكتور عزيز الحاج، النائب جورج غالوي والدكتور وميض جمال عمر نظمي) مركز البحوث العربية، اعداد حنان رمضان خليل، القاهرة، ٢٠٠١.
* لمحات من تاريخ الحركة الطلابية في العراق، اصدار مطبعة طريق الشعب، بشتاشان، كردستان (العراق)، نيسان (ابريل)، ١٩٨٣.
* الوجود الامبريالي في الشرق الاوسط: مظاهره ومخاطره، منشورات الامانة العامة لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين، دمشق، ١٩٨٦.
* الديمقراطية والاحزاب في البلدان العربية: المواقف والمخاوف المتبادلة، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩.

* سؤال التسامح (دراسة وحوار مع الباحث) ومشاركة عدد من أساتذة الجامعة ومدراء مراكز الابحاث في الاردن، اعداد وتقديم الدكتور نظام عساف، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، عمان، مطبعة الشعب (أربد)، ٢٠٠٣.
* مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الاول (اكتوبر) ٢٠٠٣.
* الازمة العراقية ومستقبل القومية العربية- قراءات نخبة من المثقفين العرب، اعداد فابيولا بدوي، دار لامارتين- معهد الفنون والاداب العربية، باريس، ط١، ٢٠٠٣.
* برنامج لمستقبل العراق بعد انهاء الاحتلال- مجموعة مؤلفين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥.
* تقريرا حال الامة- مجموعة مؤلفين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

جوائز وأوسمة

* وسام أبرز مناضل لحقوق الإنسان في العالم العربي (القاهرة ٢٠٠٣)
* وسام الصداقة العربية - الكردية (اربيل ٢٠٠٤)
* وسام اتحاد الحقوقين العرب لدفاعه عن الحريات والحقوق على المستويين العربي والعالمي(عمان ٢٠٠٥).
* جائزة العنقاء الذهبية من دار القصة العراقية لدفاعه عن الثقافة وحقوق الإنسان (العمارة-العراق: ٢٠٠٦).
* وسام مهرجان الفيلم العربي في روتردام لدفاعه عن قيم التسامح (هولندا ٢٠٠٨).
* وسام وشهادة تقديرية من اتحاد الحقوقيين العراقيين عرفاناً بدوره الفكري الرائد وابداعه ووطنيته، بغداد، شباط (فبراير) ٢٠٠٩.
* جائزة جريدة الزمان، درع الإبداع، بغداد، ٢٠٠٩.